



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف

UNIVERSITE CHADLI BEN DJEDID -El Tarf-

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير



Faculté des sciences Economiques, Commerciales Et Sciences De Gestion

السنة الجامعية: 2024/2023

الرقم التسلسلي:

قسم: علوم التسيير

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر
تحت عنوان:

المرافقة المقاولاتية ودورها في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تخصص: إدارة استراتيجية

تحت إشراف الدكتور:

• عبيدات سارة

من إعداد الطلبة:

- حسين محمد أمير
- شلوفي محمد لمين

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الهيئة المستخدمة	الصفة
قرقاد عادل		الشاذلي بن جديد - الطارف	رئيسا
عبيدات سارة		الشاذلي بن جديد - الطارف	مشرفاً ومقرراً
زردودي أمينة		الشاذلي بن جديد - الطارف	مناقش

السنة الجامعية: 2024/2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا وحبيبنا
محمد صلى الله عليه وسلم

اول شكر لله سبحانه وتعالى، على ما أسبغهُ علينا من نعم، تيسير السبيل، فله الحمد
والشكر في كل وقت وحين.

بقوله تعالى: "لئن شكرتم لأزيدنكم"

سورة ابراهيم: الآية 07

كما نتقدم بالشكر الجزيل الخالص الى الاستاذ الفاضل المشرف "عبيدات سارة" الذي
تكرم مشكر بالإشراف على هذه المذكرة ومساندته لي في كل خطوة وسعة صبره.

كما أوجه خالص شكري وتقديري للأساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم
التسيير إشرافا وتدريس وإدارة.

والشكر موصول للهيئة المناقشة الكرام الذين قبلوا مناقشة هذه المذكرة.

إهداء

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على حبيبنا محمد وآله وصحبه ومن والاه. أما بعد

الحمد لله الذي وفقنا لإنجاز هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية، مع تذكيرنا بهذه المذاكرة بمثابة جهد ونجاح بفضل الله تعالى.

أهدي عملي هذا إلى والدي الكريمين حفظهما الله وأدامها علي نوراً للدراسي.

كما أهديه إلى أخي رعاه الله ووفقه، ولكل العائلة الكريمة التي ساندتني وتسانم في الدعم ولاسنادتي الفاضلة "عييدات سارة".

إلى كل قسم علوم الشريعة وكافة دفعة 2024 بجامعة الشاذلي بن جديد - ولاية الطارف -

إلى كل من كان لهم أثر على حياتي،

وإلى كل من أحبهم بقلبي.

إهداء

الحمد لله فالق الأنوار وجاعل الليل والنهار ثم الصلاة والسلام
على سيدنا محمد المختار
هكذا هي الحياة لكل بداية نهاية ولكل فاتحة خاتمة ولكل جهد ثمرة
أهدي هذا العمل الي إلى والدي الكريمين و عائلتي وإخوتي
وأصدقائي وزملائي
إلى كل من كان له الفضل في مشواري الدراسي.

تعتبر المرافقة المقاتلثة من الأدوات الحيوثة في دعم المؤسسات الصغثة والمتوسطة، حيث تلعب دورًا أساسيًا في تعزيز قدراتها التنافسية وتنميتها المستدامة. تتمثل المرافقة المقاتلثة في تقديم الدعم والإرشاد من قبل خبراء ومستشارين متخصصين، لمساعدة رواد الأعمال وأصحاب المؤسسات الصغثة والمتوسطة في تجاوز التحديات التي تواجههم وتحقيق أهدافهم التجارية. يشمل هذا الدعم مجموعة من الخدمات مثل التدريب على إدارة الأعمال، التخطيط الاستراتيجي، التمويل، التسويق، والإدارة المالية. تساهم المرافقة المقاتلثة في تحسين أداء المؤسسات الصغثة والمتوسطة من خلال تطوير المهارات عبر توفير برامج تدريبية تهدف إلى تنمية مهارات الإدارة والقيادة لدى رواد الأعمال، وتقديم استشارات متخصصة تساعد في حل المشكلات التنظيمية والإدارية، وتسهيل الوصول إلى مصادر التمويل المناسبة لدعم التوسع والنمو، وإنشاء شبكات اتصال بين رواد الأعمال والمستثمرين والموردين، مما يفتح فرصًا جديدة للتعاون والشراكة، وتطوير استراتيجيات تسويقية فعالة تزيد من فرص النجاح التجاري. من خلال هذه الأدوات والخدمات، تساعد المرافقة المقاتلثة في خلق بيئة داعمة لنمو المؤسسات الصغثة والمتوسطة، مما يساهم في التنمية الاقتصادية وخلق فرص عمل جديدة.

الكلمات المفتاحية: المرافقة المقاتلثة، المؤسسات الصغثة والمتوسطة، دعم الأعمال.

Abstract:

Entrepreneurial accompaniment is considered a vital tool in supporting small and medium-sized enterprises, playing a crucial role in enhancing their competitive capabilities and sustainable development. Entrepreneurial accompaniment involves providing support and guidance by experts and specialized consultants to help entrepreneurs and SME owners overcome the challenges they face and achieve their business goals. This support includes a range of services such as business management training, strategic planning, financing, marketing, and financial management. Entrepreneurial accompaniment contributes to improving SME performance by developing skills through training programs aimed at enhancing management and leadership abilities of entrepreneurs, offering specialized consulting to solve organizational and administrative problems, facilitating access to suitable funding sources to support expansion and growth, establishing business networks between entrepreneurs, investors, and suppliers, opening new opportunities for cooperation and partnership, and developing effective marketing strategies that increase the chances of commercial success. Through these tools and services, entrepreneurial accompaniment helps create a supportive environment for the growth of SMEs, contributing to economic development and the creation of new job opportunities.

Keywords: Entrepreneurial accompaniment, Small and medium-sized enterprises, Business support,

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول
34	الجدول رقم 1-2: التعريف الأمريكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
35	الجدول رقم 2-2: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان
37	الجدول رقم 3-2: تصنيف المؤسسات حسب القانون التوجيهي بالجزائر لعام 2001.
52	الجدول رقم 4-2: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال فترة 1991-2016
79	الجدول رقم 1-3: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة من 2019-2022
81	الجدول رقم 2-3: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة النشاط لسنة 2023
82	الجدول رقم 3-3: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات في الجزائر للفترة 2019-2022
83	الجدول رقم 4-3: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل في الجزائر للفترة 2019-2022
84	الجدول رقم 5-3: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة في الجزائر 2019-2021
88	الجدول رقم 6-3: قروض شراء المواد الأولية
88	الجدول رقم 7-3: مشاريع ثلاثية التمويل
90	الجدول رقم 8-3: تعداد التمويل الثلاثي والاحادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الطارف من 2018-2023
93	الجدول رقم 9-3: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الطارف حسب نشاطها في الطارف من 2018-2023
96	الجدول رقم 10-3: تحليل تطور مساهمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية الطارف 2018-2023

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل
19	الشكل رقم 1-1: أصناف كفاءات المفاوض
27	الشكل رقم 1-2: خصائص المرافقة
80	الشكل رقم 1-3: التمركز الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال سنة 2023
87	الشكل رقم 2-3: الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في الطارف.
92	الشكل رقم 3-3: الاتجاهات في الفئات الثلاثية والأحادية والمجموع على مدى السنوات من 2018 إلى 2023 .
94	الشكل رقم 3-4: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب نشاطها في الطارف من 2018-2023
95	الشكل رقم 3-5: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعمومية في ولاية الطارف 2018-2023
97	الشكل رقم 3-6: مساهمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية الطارف (2018-2023)

فهرس المحتويات

.....	بسملة
.....	شكر وعرفان
.....	إهداء
.....	ملخص
.....	فهرس المحتويات
أ	المقدمة العامة
1	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمرافقة المقاولاتية
2	تمهيد
3	المبحث الأول: عموميات حول المقاولاتية
3	المطلب الأول: تعريف المقاولاتية وأشكالها
7	المطلب الثاني: تطور الفكر المقاولاتي
9	المطلب الثالث: أهمية المقاولاتية ودوافعها
10	المطلب الرابع: محددات نجاح المقاولاتية وتحدياتها
13	المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للمقاول
13	المطلب الأول: تعريف المقاول وخصائصه
15	المطلب الثاني: أنواع المقاولين
16	المطلب الثالث: كفاءات المقاول
20	المبحث الثالث: ماهية المرافقة المقاولاتية

المطلب الأول: تعريف المرافقة المقاولاتية.....	20
المطلب الثاني: مراحل المرافقة المقاولاتية.....	21
المطلب الثالث: خصائص المرافقة المقاولاتية الفعالة.....	25
خلاصة الفصل:	28
الفصل الثاني: دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال المرافقة المقاولاتية في الجزائر.....	29
تمهيد.....	30
المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	31
المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها.....	31
المطلب الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتصنيفها.....	39
مطلب الثالث: دوافع المقاول في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	46
المبحث الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....	48
المطلب الأول: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....	48
المطلب الثاني: تحديات ومشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....	52
المطلب الثالث: معالجة مشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....	55
المبحث الثالث: هيئات المرافقة المقاولاتية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....	58
المطلب الأول: هيئات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....	58
المطلب الثاني: هيئات التمويل المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....	62
المطلب الثالث: التمويل غير المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	67
خلاصة الفصل:	71

72	الفصل الثالث: المرافقة المقاولاتية ودورها في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - ANGEM فرع الطارف
73	تمهيد
74	المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
74	المطلب الأول: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
78	المطلب الثاني: التطور العددي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
81	المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني
85	المبحث الثاني: مفهوم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في -الطارف
85	المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة
87	المطلب الثاني: نشاطات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في الطارف
88	المطلب الثاني: التركيبة المالية
90	المبحث الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية الطارف الفترة 2018-2023
90	المطلب الأول: تشخيص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية الطارف الفترة 2018-2023
93	المطلب الثاني: ملكية ونشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية الطارف الفترة 2018-2023
96	المطلب الثالث: مساهمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية الطارف الفترة 2018-2023
98	خلاصة الفصل
99	الخاتمة العامة
102	قائمة المراجع



تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جزءًا هامًا وحيويًا من الهيكل الاقتصادي في الجزائر، حيث تساهم بشكل كبير في خلق فرص العمل وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة. وفي هذا السياق، تُعتبر المرافقة والتطوير أدوات أساسية لدعم هذه المؤسسات وتحقيق نجاحها واستمراريتها.

تسعى الحكومة الجزائرية من خلال مختلف الهيئات والبرامج إلى تقديم الدعم اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سواء كان ذلك من خلال توفير التمويل، أو توفير التدريب والمشورة، أو تيسير الإجراءات البيروقراطية. تُعتبر الوكالة الوطنية لدعم القرض المصغر (Angem) إحدى هذه الهيئات التي تلعب دورًا محوريًا في تقديم الدعم المالي والفني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تأسست الوكالة الوطنية لدعم القرض المصغر بهدف تعزيز الاقتصاد الوطني من خلال تمكين الأفراد من إقامة وتطوير مشاريعهم الصغيرة، مما يساهم في خلق فرص عمل جديدة وتحسين مستوى المعيشة. تقدم Angem مجموعة متنوعة من الخدمات التي تشمل تقديم القروض الميسرة، وتوفير التدريب والإرشاد، بالإضافة إلى متابعة وتقييم أداء المشاريع لضمان تحقيق أفضل النتائج.

تتناول هذه الدراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم القرض المصغر (Angem) وتستعرض دورها في مرافقة وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. سيتم التركيز على تحليل استراتيجيات الدعم والمرافقة التي تقدمها الوكالة، وتقييم أثر هذه الاستراتيجيات على نجاح واستدامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة. كما ستتضمن الدراسة استعراضًا للتحديات التي تواجهها الوكالة واقتراح توصيات لتحسين فاعلية الدعم المقدم وتعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري. وهنا يمكن طرح الإشكالية الأساسية التالية:

- ما هو دور المرافقة المقاولانية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- كيف تساهم وكالة القرض المصغر بالطرف في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

2. الاسئلة الفرعية: تبسيط الاشكالية الرئيسية أكثر قمنا بطرح الاسئلة الفرعية التالية:

- كيف تساهم المرافقة المقاولاتية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- ما هو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟
- ما هو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية الطارف، وكيف تساهم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في دعمها؟

3. فرضيات الدراسة: تمثلت فرضيات الدراسة في مايلي:

- تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر صعوبات وعراقيل مختلفة كما تعاني من العديد من نقاط الضعف تحول دون تطوير الاقتصاد الوطني؛
- ساهمة المرافقة المقاولاتية في اطار وكالة تسيير القرض المصغر لولاية الطارف بشكل إيجابي في تدعيم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

4. أهداف الدراسة: نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- ابراز مساهمة المرافقة المقاولاتية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- محاولة التعرف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛
- محاولة التعرف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية الطارف؛
- محاولة ابراز مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالطارف.

5. أهمية الدراسة: وتتمثل أهمية الدراسة في:

- تكمين أهمية الدراسة في كونها محاولة لتشخيص واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بشكل عام والوقوف على مساهمة المرافقة المقاولاتية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال وكالة تسيير القرض المصغر لولاية الطارف بشكل خاص.

6. أسباب اختيار الموضوع: من بين أسباب اختيارنا لهذا الدراسة مايلي:

- تزايد أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصادي والاجتماعي للجزائر؛
- الرغبة في فهم أفضل لدور استراتيجية المرافقة والتطوير في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- الحاجة إلى تحديد التحديات والفرص التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛
- الرغبة في تقديم توصيات واقتراحات لتعزيز استراتيجية المرافقة والتطوير وتعزيز نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلاد.

7. المنهج المتبع:

لغرض فهم مساهمة وكالة تسيير القرض المصغر لولاية الطارف في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم استخدام أسلوب دراسة الحالة الذي يدخل في اطار المنهج الوصفي.



الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للمرافقة المقاولاتية

تمهيد

تشكل المرافقة المقاولاتية ركيزة أساسية في دعم رواد الأعمال وتعزيز نجاح مشاريعهم في مختلف المراحل، بدءاً من الفكرة وحتى تحقيق الاستدامة والنمو. تُعنى المرافقة المقاولاتية بتقديم مجموعة شاملة من الخدمات تشمل الاستشارات الإدارية، والتدريب، والدعم المالي، والمساعدة في تطوير خطط العمل، فضلاً عن توفير الشبكات اللازمة للوصول إلى الأسواق. تهدف هذه المرافقة إلى تقليل نسبة الفشل بين المشاريع الناشئة من خلال تزويد رواد الأعمال بالمعرفة والأدوات اللازمة لمواجهة التحديات والتغلب عليها. بالإضافة إلى ذلك، تلعب المرافقة المقاولاتية دوراً هاماً في تعزيز الابتكار والقدرة التنافسية، مما يساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. في هذا الفصل، سيتم استعراض الإطار المفاهيمي للمرافقة المقاولاتية من خلال تعريفها، وأهميتها، وأهدافها، بالإضافة إلى تحليل دورها في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما سيتم مناقشة الأساليب والأدوات المستخدمة في المرافقة، واستعراض بعض النماذج الناجحة لتطبيقاتها في الواقع العملي.

وهنا سنتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: عموميات حول المقاولاتية
- المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للمقاول
- المبحث الثالث: ماهية المرافقة المقاولاتية

المبحث الأول: عموميات حول المقاولاتية

إن المقاولاتية هي عملية إنشاء وتطوير وإدارة مشاريع وأعمال تجارية تهدف إلى تحقيق الربح والنمو الاقتصادي. تعتمد المقاولاتية على الابتكار والمخاطرة، وتتطلب مهارات ريادية تمكن الأفراد من تحويل الأفكار إلى واقع ملموس يساهم في تعزيز الاقتصاد المحلي والعالمي.

المطلب الأول: تعريف المقاولاتية وأشكالها

تعتبر المقاولاتية عملية ابتكار وإدارة المشاريع التجارية لتحقيق الربح، مع التركيز على المخاطرة والابتكار. تتنوع أشكالها بين مقاولات صغيرة، وشركات ناشئة، ومشاريع عائلية، وصولاً إلى المؤسسات الكبيرة.

أولاً: تعريف المقاولاتية

- حسب (Howard Stevenson): المقاولاتية هي اكتشاف الأفراد أو منظمات الأعمال لفرص الأعمال المتاحة واستغلالها¹.

- عرف (Robert Hisrih) المقاولاتية على أنها: "السيطرة التي تهدف إلى إنتاج منتج جديد ذو قيمة وذلك بإعطاء الوقت والجهد اللازمين، مع تحمل المخاطر الناجمة عن ذلك بمختلف أنواعها (مالية، نفسية، اجتماعية)، وبمقابل ذلك يتم الحصول على إشباع مادي ومعنوي"².

- عرف (Mooss Marcel) المقاولاتية على أنها: "الفعل الذي يقوم به المفاوض والذي ينفذ في سياقات مختلفة وبأشكال متنوعة، يمكن أن يكون عبارة عن إنشاء مؤسسة جديدة بشكل قانوني، كما يمكن أن يكون عبارة عن تطوير مؤسسة قائمة بذاتها"³.

- يعرف (Garnter): "هي عبارة عن إنشاء مؤسسة جديدة نتيجة تفاعل عدة عوامل مختلفة كالأفكار، الخبرة، وتحويل الأحلام إلى حقيقة ملموسة على شكل مشروع جديد"⁴.

¹ خدري توفيق، عماري علي، مذكرة لنيل شهادة الماستر تحت عنوان المقاولاتية كحل لمشكلة البطالة لخرمجي الجامعة، دراسة حالة لطلبة جامعة باتنة، سنة 2009، ص 6

² خدري توفيق، نفس المرجع السابق، ص 8

³ خدري توفيق وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 8

⁴ أحمد قداري ومصطفى بلقريوز، المرافقة المقاولاتية وأثرها على التنمية الاقتصادية في الجزائر، مداخلة مقدمة في الملتقى الثالث حول المقاولاتية المركز الجامعي غليزان، ورقة 24، 25، 23 أبريل 2017، ص 3

ومنّه يمكن تعريف المقاولانية بأنها الأفعال والعمليات الاجتماعية التي يقوم بها المقاول إنشاء مؤسسة جديدة أو تطوير مؤسسة قائمة في ظل إطار قانوني محدد، بهدف تحقيق الربح من خلال الأخذ بالمبادرة وتحمل المخاطر، والتعرف على فرص الأعمال ومتابعتها وتجسيدها على أرض الواقع.

ثانيا: أشكال المقاولانية

إن إقامة الأعمال من قبل الأفراد، يمكن أن يحصل بثلاث طرق، الأولى إنشاء مؤسسة جديدة وإقامتها من البداية والاستمرار في إدارتها وتطويرها حتى تصبح مؤسسة متوسطة أو كبيرة الحجم، أما الثانية فهي شراء مؤسسة قائمة من الآخرين، وأخيرا هناك إمكانية اللجوء إلى المقاول الداخلية، ويقوم المقاول بالمفاضلة بين مختلف هذه الحالات وذلك بعد الاطلاع على خصائص كل منها.

1. إنشاء مؤسسة جديدة:

إن تأسيس مؤسسة جديدة هو عملية معقدة ومتنوعة، تختلف دوافعها من شخص لآخر. قد ينبثق الفكرة بمرور الوقت ودراسة الخيارات، أو بصورة عفوية عند اكتشاف فرصة مربحة. بعض المقاولين يتخذون القرار بالضرورة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

إن عملية إنشاء مؤسسة جديدة يمكن أن تتم وفق عدة طرق سنتطرق لأهمها فيما يلي:

أ- إنشاء مؤسسة من العدم

إن عملية إنشاء مؤسسة من العدم ليست بالأمر السهل، حيث تحتاج هذه المؤسسة إلى وقت كبير حتى تتمكن من إطلاق منتجها في السوق، وحتى تقنع المستهلكين به، وهذا الأمر يزداد صعوبة مع ارتفاع درجة الابتكار في المنتج، وللتغلب على هذه الصعوبات يجب على المقاول تحديد احتياجات المؤسسة بدقة خاصة المالية منها، كما أن عملية إنشاء المؤسسة في هذه الحالة تتطلب الكثير من العمل والجهد، والكثير من الصلابة والإصرار، بالإضافة إلى ضرورة توخي الدقة في تقدير الأخطار المحتملة¹.

¹ شلوف فريدة، المرأة المقاول في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة في علم إجتماع تنمية وتسيير الموارد البشرية، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة، -2008

ب- إنشاء مؤسسة عن طريق التفريع

إن هذه الطريقة تسمح للعامل بإنشاء مؤسسته الخاصة والمستقلة أو بشراء مؤسسة موجودة بشكل مستقل عن مؤسسته الأصلية التي يغادرها، والتي تقدم له بالمقابل أشكالاً مختلفة من الدعم والمرافقة وذلك بهدف التقليل من أخطاء الفشل.

إن هذه العملية تعتبر سهلة إذا ما قورنت بالسابقة، حيث تقوم المؤسسات بإنشاء أجهزة موجهة لحث ودعم موظفيها على إنشاء مؤسساتهم الخاصة، ويمكن للأجراء السابقين والذين تحولوا إلى مقاولين في النشاط في مختلف المجالات سواء كانت تجارية أو صناعية وذلك بالاعتماد على المرافقة المقدمة لهم من مؤسساتهم السابقة والمتمثلة في تقديم الدعم المالي الضروري للانطلاق في النشاط، أو الفني والمتمثل في مختلف الإستشارات التقنية، وكما يمكنها أيضاً استغلال شبكات التوزيع الخاصة بها، الأمر الذي يقلل من أخطار الفشل التي تواجههم ويزيد من فرص نجاحهم.

كما تمثل هذه العملية بالنسبة للمؤسسة الأصلية للمقاول طريقة للإبداع أو النمو يهدف من خلالها إلى اكتشاف نشاطات جديدة قريبة من النشاط الرئيسي للمؤسسة الأصلية وطريقة كذلك لإنجاز بعض النشاطات الحالية بشكل أفضل، ويمكن لها أيضاً الاستفادة من هذه المؤسسات بإبرام علاقات تعاقدية معها، كالمقولة من الباطن أو شراكة تسمح لها بالتمتع بمزايا تفضيلية مقابل الدعم الذي قدمته لها.

ج- إنشاء مؤسسة عن طريق الحصول على إمتياز

يعتبر الإمتياز صيغة مهمة من أشكال إنشاء المؤسسات الجديدة، إذ عرف تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة خاصة بعد التأكد من حقوق الملكية في الدول المختلفة، يمثل الإمتياز نظاما تسويقيا يحتوي على اتفاقات قانونية تعطي الحق للمرخص له والمسمى أيضا الطرف الحاصل على الإمتياز بقيادة عمل يملكه وفق شروط وفترة متفق عليها مع الجهة المانحة لترخيص الإمتياز.

إن إنشاء مؤسسة وفق هذه الصيغة يسمح للمقاول بالاستفادة من دعم مهم مقدم من طرف المؤسسة المانحة للإمتياز مقابل دفع مبلغ معين، وبهذا الشكل تمثل اتفاقيات الإمتياز بأشكالها المتعددة سواء كانت الحصول على امتياز توزيع المنتج، أو امتياز تصنيعه، أو غيرها من الأشكال حلا للمقاولين الذين لا يملكون أفكارا خاصة، أو للذين لا يملكون الإمكانيات الضرورية للإبتكار، حيث يمكنهم إنشاء مؤسسات جديدة بالاستفادة من الخبرة المتراكمة لدى الأطراف والشركات المانحة للترخيص والتي لها تجربة تنتقل إلى جميع المشاركين في نظام الإمتياز.

د- إنشاء الفروع

في هذه الحالة يعمل المقاول لصالح مؤسسة قائمة توكل له مشروعاً ذو طبيعة مقاولانية، الأخطار الشخصية التي يتحملها المقاول في هذه الحالة جد محدودة وفي المقابل يحظى هذا الأخير بامتيازات مماثلة لتلك الامتيازات الممنوحة للإطارات أو المدراء.

2. شراء مؤسسة أو عمل قائم

شراء مؤسسة موجودة يختلف تماماً عن إنشاء مؤسسة جديدة؛ حيث تكون المؤسسة موجودة مسبقاً وتستفيد من إمكانياتها وتاريخها وهيكلها التنظيمي، مما يقلل من مستوى الخطر وعدم اليقين. بالمقابل، يمكن شراء عمل قائم من قبل فرد أو مؤسسة، مما ينشئ حالتين متميزتين وهما:

أ- شراء مؤسسة في حالة جيدة

في هذه الحالة، التحدي يكمن في الحصول على معلومات دقيقة حول الشركات المتاحة للبيع وحالتها الصحية. بعد ذلك، يتعين على المقاول توفير موارد مالية كبيرة لشراء الشركة، خاصة مع احتمالية أسعار عالية في السوق. بالإضافة إلى ذلك، يجب على المقاول أن يتمتع بالمهارات الإدارية والتجربة الناجحة في إدارة الشركات.

ب- شراء مؤسسة تواجه صعوبات

في هذه الحالة، يتوجب على المقاول أن يكون على دراية بالتزاماته القانونية بعد شراء مؤسسة تواجه تحديات معينة. كما يجب أن يبني علاقات قوية مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في القطاع. ورغم أن تكلفة هذه المؤسسات قد تكون منخفضة مقارنة بالمؤسسات ذات الوضعية الجيدة، إلا أنها تتطلب استثمارات كبيرة لاستعادة نشاطها واستقرارها. ومن الضروري أيضاً أن يكون لدى المقاول معرفة وخبرة جيدتين في التعامل مع حالات الأزمات، والقدرة على بناء الثقة مع الموظفين والزبائن والموردين وبقية الشركاء بسرعة.

3. المقاول الداخلية

اهتمام المؤسسات بشكل كبير بالمقاول الداخلية يأتي نتيجة التحديات المتزايدة والتغيرات السريعة في البيئة العملية. من خلال تنظيم المشاريع داخل المؤسسات، يمكن للمؤسسات التكيف مع هذه التغيرات بسرعة والتطور المستمر لمنتجاتها. المقاول الداخلية تعمل كمخرج يساعد المؤسسات على تجنب تأثيرات سلبية محتملة لزيادة رغبة الأفراد في العمل الحر.

وبالتالي، يمكن للمؤسسات تحفيز روح المبادرة لدى موظفيها، واستغلال إمكانياتهم وطاقاتهم بشكل أفضل. هذا النوع من المواقف المقاولانية بإمكانه المساهمة في إخراج المؤسسة من حالة الجمود ونقص الإبداع التي تعيشها.

ومن أجل تطوير المقاولية الداخلية يجب توفر مجموعة من الشروط نلخصها فيما يلي:

- تشجيع التجربة والعمل على خلق جو يسمح بوقوع الخطأ والفشل خدال المؤسسة.
- يجب على المؤسسة توفير الموارد الضرورية للمشاركة الجديدة وتسهيل عملية الحصول عليها.
- يجب تشجيع العمل الجماعي المنظم حيث يعمل الأفراد المتخصصون في مجال السلعة الجديدة معا بغض النظر عن الدائرة التي يعملون فيها خدال المؤسسة،
- يحتاج المقاول الذي يعمل لصالح مؤسسة ما إلى أن يكافأ بشكل جيد على كل الجهد والطاقة التي بدلها في تطوير المشروع الجديد، ويجب وضع أهداف أداء عريضة يكافأ المقاول إذا ما حققها، وأفضل المكافآت في المشروعات الجديدة هي منح المقاول حصة سهمية لقاء جهده وفعاليته في إنجاح المشروع.
- يجب على الإدارة العليا في المؤسسة مساندة المشروع القائم ماديا ومعنويا والعمل على توفير المصادر المالية والبشرية اللازمة، وبدون الحصول على مثل هذه المساندة، لا يمكن توفير بيئة مناسبة للمقاولية الداخلية¹.

المطلب الثاني: تطور الفكر المقاولاتي

تطور الفكر المقاولاتي عبر العصور ليشمل استراتيجيات مبتكرة وأساليب إدارية متقدمة، مع التركيز على الابتكار والاستدامة. تتضمن نماذج المقاولانية الحديثة الشركات الناشئة، والمشاريع الاجتماعية، والشركات التعاونية، وغيرها. إن المقاولانية في وضعها الحالي لم تظهر فجأة وإنما كانت وليدة لمختلف التغيرات والتطورات التي شهدتها النظم الاقتصادية والاجتماعية منذ أن تمكن الإنسان من الاستقرار والشروع في تحضير ما يحتاجه باستعمال طاقاته الفكرية والجسمية. وباعتبار أن المقاول أو المؤسسة الاقتصادية وحدة إنتاجية فهي تمثل النواة الأساسية للنشاط الاقتصادي للمجتمعات فإنه لا يمكن أن تدرس بشكل منفصل عن المجتمع الذي توجد فيه مكانيا وزمانيا.

فظهر مصطلح المقاولانية في الأدبيات المتعلقة بالعلوم الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والإدارية.

وتطورها بمختلف المدارس الفكرية من الكلاسيك والنيوكلاسيك والنظرية الحديثة على النحو التالي:

¹ شلوف فريدة، مرجع سبق ذكره، ص 51

نشأة وتطور المقاولانية ظهر المفهوم في كتابات الأوائل بمفهوم الاقتصاديين مثل:

أ-المدرسة الكلاسيكية

مصطلح المقاولانية وأعطى (R.cantillon) (1734-1801) أول من أدخل البعد الاقتصادي فهذا المصطلح بمفهومه الريادي المقاولانية (entrepreneuriale) في التنمية الاقتصادية بين ملاك الأراضي والعمال الرياديين داخل النظام الاقتصادي وهو ذلك الشخص الذي يمتلك مهارات والمخاطرة والابتكار ليقوم بالتوليف بين عوامل الإنتاج لإنشاء مؤسسة أي هو الشخص الذي يكون على استعداد لتأمين مشروع اقتصادي ويحمل المسؤولية عن النتائج غير مؤكدة حيث حدد الدور 8 ثم جاء (Baptiste say) (1767-1832) فهو من أدخل مصطلح المقاول إلى النظرية الاقتصادية المعروف بالقانون المنافذ (loide débouchée) حيث ميزت بين المقاول والرأسمالي أي المقاول ليس بالضرورة هو الذي يمتلك رأس المال. إنه ذلك الإنسان الذي يسير الموارد المادية والبشرية ويتحمل المخاطرة حيث تتطلب المقاوله تسيير الموارد المالية البشرية النفسية.... الخ) وهو بذلك يؤكد على قدرة المقاول باستغلال رأس المال وتوظيفه في عملية الإنتاج بكفاءة للحصول على الأرباح آثار Adam Smith للمقاولين شكل غير مباشر حيث أطلق عليهم اسم (projectures) وهو سلوك الأشخاص الذين يهتمون بالمشاريع لأجل تحقيق الأرباح وهو يعطيه أهمية للمقاولانية من خلال البعد السلوكي لصاحب المشروع (21) 2006. (Zimmerman),

في سنة 1797 قدم (Bouleau) مفهوما للمقاول على نشأة أنه الشخص الذي يتحمل المخاطر ويخطط ويشرف وينظم المشروع الذي يملكه وهو بذلك يعطي أهمية للمقاولانية من خلال الأبعاد الإدارية الملكية المشروع 10 مبارك بدون سنة، ص (20) في نفس سياق ميز Francis Walker 1867 بين الأرباح التي يحصل عليها الرأسماليون نتيجة ملكية وسائل الإنتاج وبين الأرباح التي يحصل عليها المقاولون نتيجة المهارات الإدارية لديهم أي يظهر إلى أن المقاولانية تركز على القدرات الإدارية التي تمكن المقاول من الحصول على الأرباح.

ب-المدرسة النيوكلاسيكية

اعتبر humpeter 1950/1883 على أن المقاول كمبدع وكوحدة إبداع حيث يعتبر (Schumpeter) أول من ركز على عنصر الإبداع في المجال الاقتصادي إذ آثار أهمية الإبداع في زيادة أرباح المؤسسة.

يعتبر Schumpeter أول من ركز على عنصر الإبداع لمفهوم المقاول في المجال الاقتصادي إذ آثار أهمية الإبداع في زيادة أرباح المؤسسة. إذ يبين على أن المقاول كمبدع والمؤسسة كوحدة إبداع أي المقاول حسبه يقوم بوظيفة الإبداع الذي يعرفه

على أنه أي تغيير يسمح بتحقيق أرباح جديدة ولهذا فإنّ الربح هو المكافئة العادلة للمقاول الذي أخذ على عاتيقه المخاطرة، وهو بهذا يعتبر الإبداع محرك النمو الاقتصادي والتطور التكنولوجي esposito et zumello.

Cantillon حدد الدور الذي يلعبه المقاول باعتباره وسيط يتحمل مخاطر تدفق السلع والبضائع، إذ يشير بأسعار محددة ويقوم بيعها لاحقاً بأسعار غير معروفة أي أنه يتحمل المخاطر في التعامل مع الظروف غير الواضحة.

ج-المدرسة الحديثة

اعتبر مفكرو هذه المدرسة أن المقاولاتية ظاهرة تنظيمية في سياق إيجاد منظمة أو مؤسسة جديدة وأشهرهم (w.gatner) (1988) حيث يعتبر أن "المقاولاتية هي عملية إنشاء منظمة جديدة فحسب هذا الاتجاه تشمل المقاولاتية مجموع الأعمال التي يقوم من خلالها المقاول بتعبئة وتنسيق الموارد المالية البشرية والتقنية.... الخ.

وذلك من أجل تجسيد فكرة في شكل مشروع هيكل وأن يكون قادراً على تحكم في تغيير طريقة النشاط ومسايرته الأنشطة مقاولاتية جديدة.

المطلب الثالث: أهمية المقاولاتية ودوافعها

تعتبر المقاولاتية محركاً أساسياً للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، مما يعزز التنمية المستدامة. تشمل دوافع المقاولاتية الرغبة في تحقيق الاستقلال المالي، واغتنام الفرص السوقية، وتحقيق الابتكار الشخصي والمجتمعي.

أولاً: أهمية المقاولاتية:

تتمثل أهمية المقاولاتية فيما يلي:

أ) على المستوى الاقتصادي:

- الرفع من مستويات الإنتاج؛
- زيادة العائدات الناتجة عن نشاطات المؤسسات الجديدة التي تم إنشائها؛
- تجديد النسيج الاقتصادي من خلال تعويض المؤسسات الفاشلة وإعادة التوازن للأسواق؛
- تشجيع الابتكار عن طريق إنشاء مؤسسات مبتكرة جديدة يمتد تأثيرها لتشمل حتى المؤسسات القائمة التي تجد نفسها مضطرة إلى التكيف مع التغيرات الحاصلة من أجل تعزيز قدراتها التنافسية؛

- بما يضمن بقائها في السوق وسيلة لإعادة الاندماج الاجتماعي للعمال الذين فقدوا مناصب عملهم نتيجة أسباب إقتصادية خارجة عن نطاقهم؛
- تشكل متنفسا يسمح للمقاولين بالخروج من نموذج العمل المأجور الذي سيطر على الأذهان لفترة طويلة من الزمن واللبجوء إلى العمل الحر؛
- تشجيع المبادرة الفردية وازدهارها في أي مجتمع يتطلب العمل على غرس الرغبة في المبادرة ونشر روح المقاولاتية بين أفرادهم.¹

ب) على المستوى الاجتماعي:

- عدالة التنمية الاجتماعية وتحقيق الثروة؛
- إمتصاص البطالة وتأمين فرص العمل؛
- المساهمة في تشغيل المرأة؛
- الحد من النزوح الريفي نحو المدن.²

المطلب الرابع: محددات نجاح المقاولاتية وتحدياتها

تعتمد نجاح المقاولاتية على عدة محددات تشمل الابتكار، التخطيط الاستراتيجي، التمويل المناسب، والمهارات الإدارية والتسويقية لرواد الأعمال. في المقابل، تواجه المقاولاتية تحديات متعددة مثل نقص التمويل، ضعف البنية التحتية، قلة الخبرة، والتشريعات المعقدة، مما يستدعي توفير الدعم والمرافقة اللازمة لتجاوز هذه العقبات وتعزيز فرص النجاح.

أولا: محددات نجاح المقاولاتية

يُقصد بمحددات النجاح المقاولاتي تلك العوامل التي تؤثر على أداء المقاول ومؤسسته حيث تعددت تصنيفاتها من باحث لآخر، لذا سنذكر أهمها في النقاط الآتية:³

¹ بحري علي، محاضرات في مقياس المقاولاتية لطلبة السنة الأولى ماستر تدقيق ومراقبة التسيير. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير. جامعة المسيلة 2018.

² مجموعة محاضرات في مقياس المقاولاتية. (2019). ص 04. متاح على الموقع: <https://fr.scribd.com> شوهدي بتاريخ 2024/05/18

³ Youcef Hamidi, Hassane Djaidier (2013), L'impact des caractéristiques individuelles sur la réussite d'un jeune entrepreneur, Revu de Chercheur, N13, Algérie, pp13-14.

أ-السن: يعتبر من الخصائص المهمة للأفراد الذين نجحوا في نشاطهم المقاولاتي، حيث يشير Reynoldset al 2000 أن المقاولين الذين يتراوح سنهم بين 25-40 سنة هم الأكثر نجاحًا من غيرهم، كما بينت نتائج عديد الدراسات وجود ارتباط قوي بين سن المقاول ونجاح المؤسسة.

ب-السمات الشخصية للمقاول: نذكر من بينها الثقة بالنفس، حب المخاطرة والمجازفة، إمتلاك أهداف طموحة والرغبة في تحقيق الذات...الخ.

ج-المستوى التعليمي للمقاول: بينت عديد الدراسات أن المقاولين الذين يمتلكون مستوى تعليمي جيد سيتمكنهم من تقديم الأفضل وإيصال المؤسسة للنجاح، خاصة وأن هذا الأخير يتطلب عديد القدرات والكفاءات من قبل المقاول ليتمكن من مجابهة التحديات التي تواجهه، واقتناص وخلق الفرص.

د-الحيط العائلي ومدى توفر نماذج مقاولين: يُشير الباحث Y.Gasse 2000 أن الحيط العائلي من شأنه أن يرفع حظوظ المقاول لتحقيق مزيد من النجاح من خلال التشجيع والمساندة المقدمة من طرفهم، بالإضافة إلى إمتلاك المقاول لنماذج مقاولين والذي سيقدم له الخبرة وكذا الأفكار التي تساعد على الإنجاز.

هـ -أسباب الإنشاء: وهنا أشار الباحثين إلى أهمية الدوافع التي أدت بالمقاول إلى التوجه نحو المقاوله حيث ميزوا بين مقاوله الضرورة وكذا مقاوله الفرصة.

ثانيا: تحديات المقاولاتية

تعرض المشروعات لمجموعة من التحديات، تتلخص في النقاط الآتية¹:

● التعتقد الفني:

لا يمتلك أي مشروع في بداية إنشائه الكثير من الخبرة التسييرية الكافية، وبالتالي على منشئه التحكم في عنصرين أساسيين هما: المعرفة الفنية الجيدة بالمشروع والروح المقاولاتية العالية التي تتطلب مجموعة من المعارف الإضافية في الإدارة والتسيير المحاسبة القانون الجباية الاستراتيجية.

¹ محمد قوجيل ومحمد حافظ بوعابة المرافقة في إنشاء المشاريع الصغيرة، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، جامعة ورقلة، أفريل 2012، ص ص 3-4، بتصرف.

● **تعقد المحيط الخارجي:**

تتميز البيئة الخارجية عادة بالتغير وعدم الثبات، مما يتطلب القيام بجهد إضافي للتنبؤ بتغيراتها استعدادا للظروف الطارئة وتصحيح الأوضاع قبل تفاقم المشاكل.

● **التعقد الإداري:**

غالبا ما يواجه المقاولون صعوبات إدارية خلال تنفيذ مشروعاتهم، والمتعلقة بمختلف معاملات تسجيل المشروع والمعاملات المتعلقة بمصالح الضرائب، التأمينات مصالح العمل الضمان الاجتماعي... مما ينتج عنه تأخير في إجراءات الإنشاء القانوني للمشروع وانطلاق النشاط وقد يؤدي أحيانا على التخلي عن إنجازهِ.

● **هشاشة وضعف المشروعات حديثة النشأة:**

مما يعرقل عملية نموها، ومن مظاهرها:

- **معدلات الوفاة والفشل العالية:** فالدراسات التي أجريت تبين أن 50% منها لا تبقى لأكثر من سنة ونصف و20% منها فقط تبقى لأكثر من 10 سنوات.
- **الضعف المالي:** الناتج عن محدودية حجم الإنتاج، ارتفاع التكاليف الإدارية وتكاليف التمويل والإنتاج، صعوبة تكوين احتياطات مالية للنمو بالإضافة إلى توجيه الأرباح للاستخدام الشخصي وكذا تأثير الضرائب عليها؛
- **الضعف القانوني والسياسي:** فمعظم القوانين والسياسات لا تأخذ بعين الاعتبار خصوصية هاته المشروعات بالإضافة إلى عدم قدرتها على تغيير الأوضاع.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للمقاول

يتمحور الإطار المفاهيمي للمقاول حول قدرته على تحويل الأفكار إلى مشاريع ناجحة من خلال الابتكار والمخاطرة. يتضمن ذلك المهارات الريادية، التخطيط الاستراتيجي، وإدارة الموارد بفعالية لتحقيق أهداف العمل.

المطلب الأول: تعريف المقاول وخصائصه

المقاول هو فرد ينشئ ويدير مشاريع تجارية بهدف تحقيق الربح، مع تحمل المخاطر والابتكار. تتسم خصائصه بالقدرة على التخطيط الاستراتيجي، اتخاذ القرارات، وتحفيز فريق العمل لتحقيق أهداف المشروع.

أولاً: مفهوم المقاول

لقد تطور تعريف المقاول بالموازاة مع التطور الاقتصادي، لذا فقد اختلفت التعاريف التي أعطيت له، فمصطلح المقاول "ENTREPRENEUR" ظهر في فرنسا خلال القرن 16 وهي كلمة مشتقة من الفعل "ENTREPRENDER" والذي معناه باشر التزم تعهد والنسبة للغة الإنجليزية فإنها تستعمل نفس الكلمة "ENTREPRENEUR" للدلالة على نفس المعنى في اللغة الفرنسية.

- ويعتبر الاقتصادي R.CANTIOLION أول من وضع مفهوم للمقاول "المقاول هو صاحب رأس المال الذي يتحمل المخاطر الناجمة عن اللايقين"¹.

- وبينما BIRD يرى أن "المقاولين كالزئبق أشخاص محبين للأفكار الجديدة، مفكرون مخططون، يحسنون التصرف إنهم يقتنصون الفرص، مبدعون غير عاطفيين"².

- يعرف جوزيف شمبيتر (1950) فيرى المقاول هو "شخص يملك صفة الإبداع والابتكار، وهو شخص نادر ذو موهبة وهو محرك التطور الاقتصادي وصاحب فكرة وتتوفر لديه الإرادة نحو النجاح من في التعامل ويرغب في المخاطرة بعقلانية ولديه قدرة في التنظيم وهو المنشأ والمتعهد والمؤسس وصاحب العمل وهذا المصطلح يشمل النساء مثل الرجال"³.

¹ محمد على جودي نحو تطوير المقاولانية من خلال التعليم المقاولاتي، دكتوراه عوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015، ص 4

² محمد شقرون دور المقاولانية في ترقية المشاريع الصغيرة المنتجة دراسة ميدانية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية سيدي بلعباس ماجستير علوم تجارية، جامعة أوبكر بلقايد تلمسان، 2014-2015، ص 20.

³ الزهرة عباوي المسارات الاجتماعية والثقافية للمرأة المقاول وعلاقتها باختيار النشاط الاجتماعي، رسالة ماجستير علوم اجتماعية تخصص علم اجتماع التنظيم وعمل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02، 2014/2015 ص 8

- وحسب كل من "Julien Marchesney" والمقاول هو الذي يحمل مجموعة من الخصائص الأساسية يتخيل الجديد، لديه ثقة كبيرة في نفسه، المتحمس والصلب الذي يحب حل المشاكل ويحب التسيير، الذي يصارع الروتين ويرفض المصاعب والعقبات وهو الذي يخلق معلومة هامة. غير أن المقاول ليس بالشخص الخيالي، وإنما هو عبارة عن شخصية تتصرف بمفردها وبشكل مستقل مقاوم، متمرد ومبدع".¹

- حسب جونباتيست ساي John batiste say رأى بأن المقاول "هو من يتحمل المخاطر لأنه يستثمر أمواله الخاصة".²

- عرف بيتر دراكر Peter drucker سنة 1985 المقاول هو "الشخص المبادر الذي يستطيع أن ينقل المصادر من إنتاجية منخفضة إلى إنتاجية عالية".³

من خلال التعاريف السابقة يمكننا القول بأن المقاول هو الشخص الذي لديه الارادة والقدرة، وبشكل مستقل على تحويل فكرة جديدة إلى ابتكار أو اختراع يجسد على أرض الواقع، بالاعتماد على معلومة هامة، من أجل تحقيق عوائد مالية عن طريق المخاطرة، ويتصف بالاضافة إلى ما سبق بالجراة، الثقة بالنفس، المعارف التسييرية والقدرة على الابداع وبهذا يقود التطور الاقتصادي للبلد.

ثانيا: خصائص المقاول

يتصف المقاول بمجموعة من السمات حيث تمثل دالة لتفاعل جملة من الظروف والمتغيرات البيئية العائلية النفسية الإجتماعية والشخصية، وهي تتجسد من خلال السلوك الإنشاء دوافع معينة.

على الرغم من إختلاف الناس واختلاف طبقاتهم الإجتماعية إلا أنهم يشتركون في بعض الخصائص وأهمها:⁴

- الإستعداد والميل نحو المخاطرة: سواء كانت عند بدء المشروع أو تشغيله، ويلاحظ أنه كلما زادت درجة الرغبة

في النجاح يزداد الميل والإستعداد نحو المخاطرة؛

- الرغبة في النجاح: يعرف المقاولون أهدافهم جيدا ويعملون بمثابة لتحقيقها؛

- الثقة بالنفس: يملك المقاولون الثقة بالنفس والقدرة على ترتيب المشاكل وتصنيفها، ذلك أنهم لا يخافون من

إرتكاب الأخطاء، فهم يعلمون أنه جزء من ضريبة العمل الحر والإدارة المستقلة؛

¹ صندرة سايبي، محاضرات في إنشاء مؤسسة، جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري، سنة 2014-2015، ص7.

² فايز جمعة عامر النجار، عبد الستار محمد العلي، الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، ط2، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 28

³ عاكف لطفي خصاونة، إدارة الإبداع والابتكار، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان 2011، ص 143

⁴ أنفال قادري، دور التكوين في تفعيل التوجه المقاواني لدى خريجي الجامعات، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة ورقلة، سنة 2014-2015

- **الإندفاع للعمل:** عادة ما يظهر المقاولون مستوى من الإندفاع الذاتي للعمل، والتميز أعلى من الآخرين وأحياناً يأخذ شكل العناد والرغبة في العمل الصعب أو الشاق؛
- **الإستعداد الطوعي للعمل ساعات طويلة:** غالباً ما يداومون أيام الأسبوع كاملة حتى يحققون المنافسة؛
- **الإلتزام:** لابد للمقاولين من إدامة تركيزهم على أهدافهم وتخطيط أنشطتهم المختلفة، ذلك أنه توجد علاقة بين مدى الإلتزام ومستوى نجاح العمل؛
- **التفاؤل:** لا يمتلك المقاولون خاصية التفاؤل، فعندهم تحويل الفشل إلى نجاح يشبه تحويل الطاقة السلبية إلى طاقة إيجابية إذ أن التفاؤل يساعد على النجاح؛
- **المنهجية والنظام:** للمقاول القدرة على ترتيب وتنظيم الوقت مع رؤية الصورة بشكلها الواقعي بأدق تفاصيلها، هذا بالإضافة إلى مجموعة من الخصائص الأخرى وهي: الإبداع، المبادرة، روح الفريق، القيادة، التحفيز، حس المسؤولية، التضامن وسعة الحيلة.

المطلب الثاني: أنواع المقاولين

تشمل أنواع المقاولين المقاولين الأفراد الذين يديرون مشاريعهم الصغيرة، والمقاولين المتخصصين في مجالات محددة، والشركات المقاولات التي تنفذ مشاريع كبيرة ومعقدة.

لقد قسمت النظرية الاقتصادية المقاولين من حيث السلوك إلى ثلاثة أنواع رئيسية وهي: المبدع، المخاطر والمدير.

ولقد قسم Mintzberg المقاولين إلى أربع مجموعات وهي:¹

- المقاولين ذوي الإمكانية؛
- الرياديين الذين لديهم النية لإقامة مشروع؛
- الرياديين الفعليين؛
- رياديين ليست لهم النية لبدء وإنشاء مشروع جديد.

أما "Ucbasaran" فقد قسم المقاولين إلى أنواع أخرى:

- مقال أصيل؛

¹ الجودي محمد علي، نحو تطوير المقاولانية من خلال التعليم المقاولاتي، أطروحة دكتوراه غير منشورة في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، سنة 2014/2015، ص 27.

- مقال مبتدئ؛
- مقال تسلسلي أو تتابعي؛
- مقال إحتوائي.

فالمقال الأصيل يحوي مفاهيم متعددة كالتى تم تبينها في مختلف التعاريف، أما المقال المبتدئ أو الأولي فهو الذي يملك حاليا مشروعا واحدا ولكن عنده خبرة سابقة في ملكية المشاريع وإدارتها كونه مؤسسا لهذا المشروع أو أحد ورثته أو في وقت واحد قد يكون مشتر لهذا المشروع، والمقال التسلسلي أو التتبعي هو المقال الذي يملك مشروعا واحدا في وقت واحد بعد أن قضى فترة زمنية في مشروع سابق، والمقال الإحتوائي هو الذي يملك أكثر من مشروع واحد في وقت زمني واحد.

نلاحظ من التقسيمات والأنواع السابقة للمقاولين تعدد وتنوع تصنيفاتهم، وقد يعزى ذلك إلى اختلاف المنهج الفكري والخلفية العلمية لكل باحث بالنظر إلى تصنيف المقاولين وإبراز تطبيقاتهم وأنواعهم المختلفة واختلاف طبيعة الفرصة ونوعها.

المطلب الثالث: كفاءات المقاول

تتجلى كفاءات المقاول في مهارات التخطيط الاستراتيجي، وإدارة المخاطر، والابتكار، والقدرة على قيادة الفريق. كما تشمل كفاءاته القدرة على التكيف مع التغيرات السوقية واتخاذ قرارات فعالة لتحقيق النجاح المستدام.

أولا: تعريف كفاءة المقاول

قبل التطرق إلى تعريف كفاءة المقاول تجدر الإشارة إلى أهم المصطلحات التي لها صلة بالكفاءة، والتي نوجزها فيما يلي:¹

- المعرفة (Savoir) وهي المعلومات التي يمتلكها شخص ما في مجال معرفي معين مثل: التسويق المحاسبة ... الخ
- المؤهلات/المهارات الحياتية: (Habiletés Savoir-etre) وتتمثل في مجموع السلوكيات والمميزات الشخصية المرتبطة بالفرد المطلوبة عند ممارسة نشاط معين؛
- المواقف الخيرة: (Attitudes/ Savoir-faire) ويُقصد بها القدرة على التصرف تجاه المواقف بصفة ملموسة.
- تعرف كفاءة المقاول حسب McCormick و Tiffin (1974) بأنها: كل ما يستطيع المقاول فعله وإنجازه.

¹ مكي مسفوني، تسيير الكفاءات والأداء التنافسي المتميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص 247

- بينما يعرفها كل من (1992) Jacob Petersen بأنها: تلك التوليفة بين معارف قدرات ومهارات المقاول.
- أما حسب Verstreat و Saporta (2006) فتعني: مجموع المعارف والمهارات الوظيفية التي تسمح للمقاول اكتشاف واستغلال فرص العمل¹.

وبالتالي يمكن القول إن كفاءة المقاول تتمثل في مختلف المعارف القدرات والمهارات التي يمتلكها المقاول ويستطيع وضعها حيز التنفيذ، والتي تمكنه من أداء عمله بشكل أفضل.

ثانيا: أصناف كفاءات المقاول

لقد اهتم الباحثون في مجال المقاولانية بمعرفة المهارات الضرورية التي ينبغي على المقاول إتقانها للقيام بأداء مهامه بفعالية أكثر، وهذا بالنظر لطبيعة الأعمال المعقدة والضرورية - كما وصفها الباحث Bird 1989 التي يقوم بها المقاول. ولتوضيح ذلك اعتمدنا على الدراسات التي تطرقت إلى مجال المقاولات وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تذكر من أهمها:

- أعمال (Chandler et Jansen 1992)، حيث ميزا بين ثلاث أصناف أساسية تتمثل في: الكفاءات المقاولانية، التسييرية والوظيفية؛ وهذا بناء على نتائج بحث أجريه على حوالي 134 مؤسسة صغيرة ومتوسطة².
- بينما قدم الباحثان (Laviolette et Loue 2006) تصنيف يشمل كافة القدرات والمهارات المقاولانية والتسييرية للمقاول مرتكزان على أعمال (Chandler et Jansen 1992 Belley) حيث أشارا أن الكفاءات المقاولانية تمت دراستها وفق (Dessault et Lorrain 1998) ثلاث مراحل بروز الفكرة؛ إعداد المشروع ثم إطلاقه. والتي تتوافق مع تعريف المقاولانية التي تناولناها سابقا، كونها اقتناص للفرص (Shane et Venkatarman 2000) إنشاء وبروز منظماتي ((Verstraete 2003) (Gartner 1995) أو هي إنشاء للقيمة³. (Fayolle 1993; Bruyat 2004).

¹ Soumia ZENASNI, Le developpement des compétences entrepreneuriales au sein des PME Algériennes, journées scientifiques internationales sur l'entrepreneuriat, "le dispositif Algérien d'aide à la création des entreprises: opportunités et contraintes", université de Biskra, les 3,4 et 5 Mai, 2011, p5

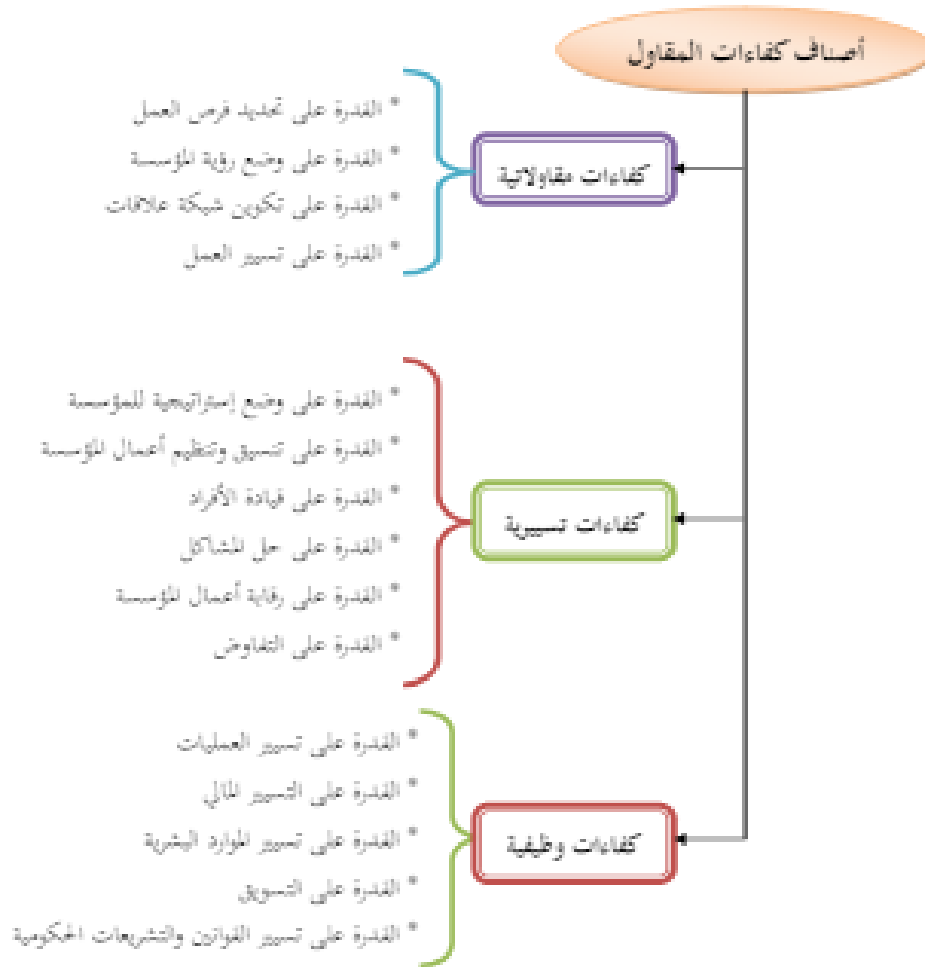
² Mohamed BAYAD, Yosra BOUGHATTAS et Christophe SCHMITT, Démarche d'identification et évaluation: approche par référentiel compétences, 5ème congrès International de l'académie de l'entrepreneuriat, 2007, p7.

³ * Eric Michael Laviolette et Christophe Loue, Op.Cit., p6.

— كما أخذنا بعين الاعتبار التنوع الوظيفي في المؤسسة، مع العلم أن لكل نشاط متطلبات معينة وليس بالضرورة أن تحتاج جميع الأنشطة التحكم في كل هذه القدرات¹.

¹ مديرة سلامي دراسة وتحليل واقع المقاولات النسوية بالجزائر، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2015، ص 133.

الشكل رقم 1-1: أصناف كفاءات المقاول



المصدر من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

Jean Lorrain, Andre Belley, Louis Dussault, OP.Cit, p5.

المبحث الثالث: ماهية المرافقة المقاولاتية

في ضوء متطلبات سوق العمل المتغيرة والتحديات التي تواجه رواد الأعمال، أصبحت المرافقة المقاولاتية عنصراً حيوياً لدعم وتعزيز قدرات المقاولين الناشئين. تتمثل المرافقة المقاولاتية في توفير توجيه وإرشاد استراتيجي لرواد الأعمال من خلال المتخصصين والخبراء، بهدف المساعدة في تطوير أفكارهم والتغلب على التحديات التي تواجههم في بناء مشاريعهم.

المطلب الأول: تعريف المرافقة المقاولاتية

يمكن إيجاد عدة تعاريف للمرافقة المقاولاتية وهي تنصب في ثلاث اتجاهات، نذكر فيما يلي البعض منها¹:

• الاتجاه الفرانكفوني L'approche Francophone

يركز في تعريفه على العلاقة الشخصية التي تربط بين المرافق والمقاول.

فحسب هذا الاتجاه فيرى فايول أن المرافقة كممارسة لمساعدة الافراد على إنشاء مؤسساتهم، وتقوم على وجود علاقات اجتماعية بين صاحب المشروع والمرافق، وذلك من خلال فترة محددة، ومن خلال هذه العلاقة بإمكان المقاول تحقيق تدريبات متعددة والحصول على موارد مفيدة لتطوير مهارته، وذلك من أجل تحقيق مشروعه على أرض الواقع.

• الاتجاه الانج لوساكسوني approche Anglo-Saxonne

يعتبر المرافق كشبكة دعم والمرافقة حيث تعرف المرافقة على أنها مجموعة الخدمات المقدمة للمقاول من طرف أجهزة المرافقة، هذه الأخيرة تهتم بما يلي: الاستقبال والتوجيه هيكلية المشروع قبل تقديمه للمجلس، المرافقة الكفالة متابعة المؤسسة، تكوين نادي للمقاولين.

أي يتعلق الأمر بإتباع سيرورة تشمل ثلاث مراحل:

- استقبال الافراد الذين يرغبون في انشاء مؤسسة؛

- تقديم متناسب وشخصية كل فرد؛

- متابعة المؤسسة الفتية لفترة عموما تكون طويلة حسب طبيعة المرافق.

¹ عبد السلام أبو قطف وآخرون، فرصة جديدة للإستثمار، وآليات دعم منشآت الاعمال الصغيرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001 ص 10.

• الاتجاه العام:

هو الذي يأخذ بجميع المتغيرات في تعريفه للمرافقة المقاولاتية.

يعتبر التعريف الأكثر شمولاً لمهنة المرافقة هو الذي اقترحه من طرف اندري لوتاوكسي Letwski الذي عرف المرافقة بأنها محاولة لتجنييد الهياكل والاتصالات والوقت من أجل مواجهة المشاكل المتعددة التي تعترض المؤسسة، ومحاولة تكيفها مع ثقافة وشخصية المقاول.¹

وتعرف المرافقة أيضاً بأنها عملية ديناميكية التنمية وتطوير مشروعات الاعمال، خاصة مشروعات أو منشآت الاعمال الصغيرة التي تمر بمرحلة التأسيس أو الإنشاء وبداية النشاط حتى تتمكن من البقاء أو النمو بصفة خاصة في مرحلة بداية النشاط، وذلك من خلال العديد من المساعدات المالية والفنية وغيرها من التسهيلات الأخرى اللازمة أو المساعدة.²

المطلب الثاني: مراحل المرافقة المقاولاتية

لقد تطورت هيئات الدعم والمرافقة منذ سنوات الثمانينات من القرن الماضي، حيث برز هذا التوجه بشكل كبير في الدول المتقدمة (الولايات المتحدة، كندا، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا... وغيرها)، وارتكزت عمليات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة على ثلاثة محاور أساسية:³

- **الدعم المالي:** لمعالجة مشكل عدم كفاية الأموال اللازمة عند انطلاق المشاريع.
- **تطوير شبكات النصص والتكوين:** في مجال إنشاء وتسيير المؤسسات الصغيرة... وغيرها.
- **الدعم اللوجستيكي:** توفير مقر لنشاط المؤسسات الصغيرة في محلات متاحة وخلال فترات زمنية محدودة وخدمات إدارية مختلفة وذلك بشروط تحفيزية أقل تكلفة، بالإضافة إلى تقديم بعض النصائح البسيطة أو معقدة حسب المشروع الصغير وتقوم بهذه العمليات من خلال الانفتاح على جميع شبكات الأعمال والهيئات الحكومية المختلفة لتدعيم هذه الهيئات. وعموماً أظهرت الدراسات العلمية مجموعة من الخدمات التي يمكن أن تقدمها هيئات المرافقة للمؤسسات الصغيرة، قبل، خلال وبعد إنشاء المؤسسة.

¹ امال بعبط، برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر، واقع وافاق، شهادة دكتوراه في علوم التسيير تخصص تسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة باتنة 1، 2016/2017، ص 28.

² عبد السلام أبو كطف وآخرون فرصة جديدة للإستثمار، وآليات دعم منشآت الاعمال الصغيرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 10.

³ محمد فوجيل، محمد حافظ بوعابة، المرافقة في إنشاء المشاريع الصغيرة، تحليل نظري وإسقاط على الواقع الجزائري، الملتقى الدولي حول 37 المرافقة جامعة قاصدي مرباح ورقلة، سنة 2011، ص 5-8.

تتمثل هذه الخدمات خلال كل مرحلة فيما يلي:¹

أولاً: مرحلة الاستقبال

يظهر التحليل المقارن الذي قامت به الدراسة العديد من الملاحظات على النحو التالي:

عند قدوم أي مقاول إلى هيئة المرافقة لأول مرة تقام معه جلسات أولى تسمى بمرحلة الاستقبال، ويختلف شكل الاستقبال من هيئة لأخرى، حيث أن بعضها يكتفي بأول لقاء لتقديم بعض المعلومات وتوجيه المقاول (حامل المشروع)، أما الأخرى فهي تقوم منذ اللقاء الأول تحليل وتقييم إمكانيات المشروع (شكل المشروع، المنتج، السوق...).

وبالتالي فمرحلة الاستقبال تقوم في الأساس على التعارف بين كل من حامل المشروع والهيئة المرافقة، كما تسعى إلى معرفة حالة تقدم المشروع، احتياجات المشروع، التوفيق بين حاجيات هيئة الدعم ومتطلبات حامل المشروع.

وتختلف مدة وشكل الاستقبال من هيئة لأخرى، حيث يمكن أن تكون عبارة عن مقابلات و/أو مكالمات هاتفية دورية، أو عبارة عن مواعيد مستمرة، كما يمكن أن يكون استقبال حاملي المشاريع بشكل فردي أو جماعي، بالإضافة إلى ذلك فمدة الاستقبال متغيرة أيضاً من موعد واحد إلى عدة مواعيد ومن بضع دقائق إلى عدة ساعات حسب أهمية ونوع المشروع.

فعملية الاستقبال هي أول اتصال بين حامل المشروع وهيئة المرافقة، والتي يطغى عليها الطابع الإعلامي، حيث يتم فيه أخذ فكرة حول هدف المشروع وأهميته وكذلك وضعية صاحب المشروع وما هي طموحاته وما ينتظره، في المقابل تسعى هيئة المرافقة في هذه المرحلة إلى تسليط الضوء على الخدمات اظهرت أهمية المرافقة في نجاح واستمرار المشروع، ولذلك تحتاج التي يمكن أن تقدمها لحامل المشروع، أو هذه الهيئات إلى كفاءات مهنية وخبرات عالية في الميدان لاستقبال وتوجيه حاملي المشاريع، والإجابة على الأسئلة المختلفة للمقاولين الذين يختلفون في أهدافهم وطموحاتهم وفي أشكال المشاريع المقترحة.

ثانياً: مرحلة المرافقة خلال الإنشاء

تتميز هذه المرحلة بمجموعة من الخدمات التي تقدمها هيئات المرافقة تتمثل فيما يلي:

- إعداد وتشكيل ملف إنشاء المشروع؛

- البحث عن الوسائل المالية كالقروض، إعانات، مساعدات؛

¹ نفس المرجع السابق

- القيام بالخيارات الجبائية، الاجتماعية، والقانونية؛

- المرافقة يمكن أن تصل إلى غاية المساعدة في تخطيط وإنجاز خطوات إنشاء المشروع.

ان هذه الخدمات المذكورة موجودة في أغلب هياكل الدعم والمرافقة، إلا أن تنظيم هذه العمليات يختلف من هيئة لأخرى، فهناك بعض الخدمات التي يمكن أن تقدم لحاملي المشاريع بشكل فردي أو جماعي في حالة التدفق الهائل لحاملي المشاريع، وفي هذه الأخيرة يتم تحقيق الحد الأدنى من الأبعاد الفردية (الخصوصية)، وذلك في شكل مواعيد فردية مع حاملي المشاريع

وهناك إختلاف أيضا في الوقت المخصص لحامل المشروع ومدة تركيب المشروع:

- فهناك بعض الهيئات التي تخصص من عدة ساعات إلى مدة محدودة بالنسبة للمشاريع البسيطة حيث تتراوح مدتها المتوسطة في حدود 10 ساعات، أما بالنسبة للمشاريع الأكثر تعقيدا يمكن أن تصل من 30 إلى 40 ساعة ومدة تركيب المشروع تكون خلال 15 يوم كحد أدنى ويمكن أن تصل إلى غاية سنة كاملة.

- الاستقلالية: تحاول هيئات الدعم والمرافقة تشجيع إستقلالية المقاول في إتخاذ القرارات الخاصة بمشروعه وذلك راجع لسببين:

الأول: هو أن الاعتماد على الذات يمكن المقاول من التعلم الذاتي لأساليب قيادة وتسيير المشروع، وذلك بالاعتماد على الشركاء والمتعاملين الاقتصاديين، بحيث يستفيد المقاول من هذه المعارف حتى في حالة فشل المشروع لأنها تعتبر مكسب معرفي في حالة القيام بمشروع جديد.

الثاني: هو تمكين هيئة المرافقة من تحقيق اقتصاد في الخدمات المقدمة، بهدف ربح الوقت والتوجه إلى مشاريع جديدة، وفي هذا الإطار تقوم أغلب هيئات الدعم بالاستعانة بمؤسسات أخرى لخدمة المقاولين مثل الغرف الاستشارية، ومكاتب الدراسات... إلخ.

ثالثا: مرحلة المرافقة بعد الإنشاء (المتابعة)

القليل من هيئات الدعم تقوم بمتابعة المؤسسات الصغيرة بعد إنشائها، ومع ذلك تهتم الهيئات المتخصصة في الدعم المالي كثيرا بهذه العملية، والسبب في ذلك بدون شك هو محاولة التحقق من إمكانية إسترجاع الأموال المقرضة، وعموما تتضمن المتابعة بعد الإنشاء مواعيد شهرية مع صاحب المشروع طوال السنتين الأوليتين، يتم فيها بحث العناصر التالية:

- التسيير: الخزينة، الوضعية المالية، تشكيل لوحة قيادة مالية؛

– الجانب التجاري: البحث عن الزبائن، الإتصال؛

– الرؤية الإستراتيجية؛

– أسئلة مختلفة: العقود، المناقصات... إلخ.

وفي حالة وجود بعض المشاكل المحتملة في بعض المشاريع، يتم تنظيم مواعيد دورية مع صاحب المؤسسة لحل هذه المشاكل. وهناك بعض الهيئات تقوم بتنظيم إجتماعات إعلامية كل شهرين أو ثلاثة أشهر يقوم بتنشيطها مختصون، تتمحور حول تسيير المؤسسات الصغيرة، طرق التوظيف، تأمين الممتلكات والأشخاص، الإعفاءات... إلخ. هناك اختلافات كبيرة بين المرحلتين، من مدة المرافقة، الإجراءات المتبعة والأدوات والوسائل المستخدمة، وترجع هذه الاختلافات إلى عدة أسباب:

- هو قلة التمويل المخصص للمتابعة بعد الإنشاء، هذه النقطة تفسر في جزء منها تشابه عملية الإنشاء القانوني، والعمل على تشجيع استقلالية المشاريع.
- مرتبط بالكفاءات الواجب تجنيدتها من أجل تأمين المتابعة بعد إنشاء المشاريع الجديدة، هذه الكفاءات مطلوبة في هذه المرحلة أكثر من المراحل السابقة، التي تحتوي إجراءات إدارية بسيطة وخدمات أقل تعقيدا، أما في هذه المرحلة يحتاج المشروع الصغير إلى مراقبة ومتابعة المتخصصين في مجالات التنظيم، التسيير المالي، مراقبة التسيير، التسيير التجاري، تحليل القرارات الإستراتيجية، تسيير الموارد البشرية، التسيير الجبائي والقوانين الإجتماعية.
- لكن في الواقع من الصعب توفير كل هذه الكفاءات، وهو أمر يتحقق نادرا في بعض هيئات المرافقة، بالإضافة إلى ذلك من الصعب إيجاد أشخاص يمتلكون معارف عميقة في كل هذه المجالات، وبالتالي فالمطلوب توفر المرافقين على المعارف الأساسية وبعض الخبرة الميدانية إن أمكن، للوصول في النهاية إلى الإجابة على انشغالات أصحاب المشاريع.
- يكمن في خصوصية هذه المرحلة، فالمتابعة بعد الإنشاء تقتضي إجابة المرافقين على الأسئلة المطروحة من طرف أصحاب المشاريع، هذه الأسئلة تغطي مجال واسع ومعقد (تحليل المشاكل مع العمال، مشاكل تسديد الزبائن، معالجة مشاكل تسييرية واجتماعية... إلخ)، حيث انه عادة ما يطلب المقاولون أجوبة دقيقة عن هذه المشاكل وفي حالة عدم تحقيق ذلك يمكن أن يؤدي إلى نتائج سلبية كبيرة على المشروع، وبالتالي يجب أن تركز المتابعة بعد الإنشاء على علاقة تشاورية بين المؤسسة وجهاز المرافقة.

نصل في النهاية إلى أنه حتى هذه الهيئات تعاني من مشكل كبير وهو صعوبة الحصول على الكفاءات اللازمة لمرافقة المشاريع، مما يؤدي إلى صعوبة تطوير الخدمات التي تقدمها هذه الهيئات.

المطلب الثالث: خصائص المرافقة المقاولانية الفعالة

بعد التعرض إلى أهم الخدمات التي تقدمها مختلف هيئات الدعم والمرافقة في إنشاء المؤسسات، بقي المشكل المطروح في هذه الدراسة هو كيفية الحكم على أداء هذه الهيئات، وفي هذا الإطار إتفق المتخصصون في هذا المجال على جملة من العناصر التي تميز المرافقة الجيدة، تتمثل هذه العناصر فيما يلي¹:

— المرافقة تستلزم الارتباط (فرد-مشروع):

وهذا يعني توافق إمكانيات وكفاءات المقاول مع نوعية المشروع الذي يحمله مما يؤدي إلى وجود توافق مستمر بين الفرد والمشروع وليس فقط في المرحلة الأولية لتسيير المشروع، هذا العنصر يسمح بـ "تأمين" المقاول والمشروع معا من مختلف المشاكل المتوقعة.

— المرافقة تركز على الشخص:

على العكس فعمل الخبراء يركز على الخدمات التقنية المقدمة للمشروع، فلا يكفي تدعيم المقاول من الناحية المادية والمالية، لأن عملية المرافقة تكون خلال فترة زمنية محددة لا بد للمقاول أن يستفيد فيها للتحكم في تسيير مشروعه في المستقبل البعيد.

— المرافقة يجب أن تشجع إستقلالية الشخص:

حتى في حالة وجود بديل أكثر سرعة في القيام بعمليات تتبع المشروع بدلا عن المقاول (خطة الأعمال مثلا) والتي تقوم بعض الهيئات بمنح المقاول منهجية العمل وهذا لتحقيق اقتصاد في الوقت (وبالتالي في التكاليف) وهذا ما ينتج عنه العديد من المشاكل مستقبلا، وبالتالي فالمرافقة الجيدة تقتضي تركيز هيئة المرافقة على جعل حامل المشروع يفهم لماذا يجب أن ينفق بشكل معقول في استثماراته، كيف يتحكم في الخزينة، المدة الزمنية المثلى لتسديد الديون، إهلاك الاستثمارات... وغيرها.

¹ محمد قوجيل، محمد حافظ بوغابة، مرجع سبق ذكره، ص 9، 10

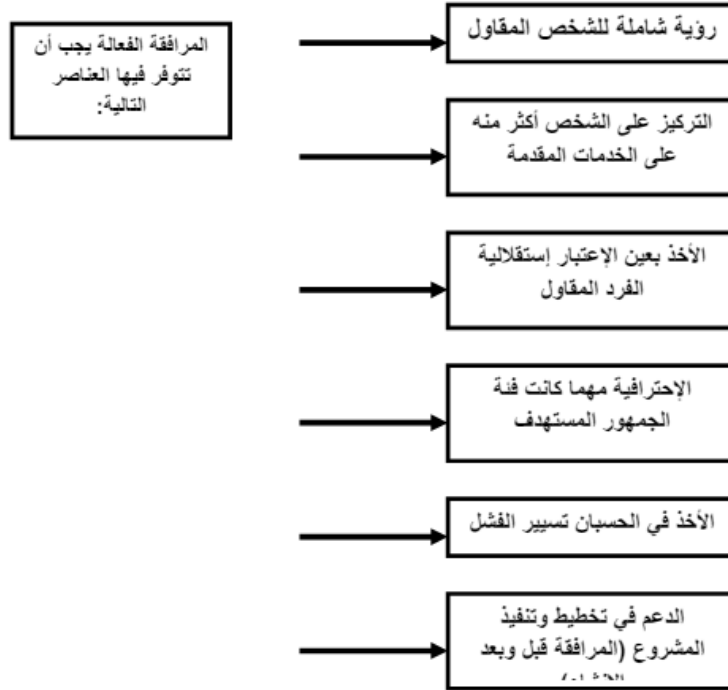
— المرافقة يجب أن تتضمن تسيير الفشل:

المرافقة يجب أن تتضمن تسيير الفشل منذ الاستقبال، يجب أن يكون المرافق قادرا على مصارحة المقاول الجديد إذا ما كان المشروع غير قابل للتحقيق في تلك الحالة، فهناك فئة هشة من المقاولين تأتي بمشاريع لا يتم المصادقة عليها، وبالتالي على هيئات المرافقة التوفر على تقنيين متخصصين يمكن أن يساعدوا هذه الفئة من المقاولين على تصحيح أخطاء مشاريعهم، وهكذا فيما يخص المشاكل المالية حيث يتوجب على المرافق العمل مع حامل المشروع على تشخيص موضوعي للحالة وإيجاد الحلول دون الدخول في مشاكل بين هيئات المرافقة التي تمثل الاقتصاد التضامني ومنظمات التمويل الرأسمالي.

— المرافقة يجب أن تتضمن تسيير الفشل:

منذ الاستقبال، يجب أن يكون المرافق قادرا على مصارحة المقاول الجديد إذا ما كان المشروع غير قابل للتحقيق في تلك الحالة، فهناك فئة هشة من المقاولين تأتي بمشاريع لا يتم المصادقة عليها، وبالتالي على هيئات المرافقة التوفر على تقنيين متخصصين يمكن أن يساعدوا هذه الفئة من المقاولين على تصحيح أخطاء مشاريعهم، وهكذا فيما يخص المشاكل المالية حيث يتوجب على المرافق العمل مع حامل المشروع على تشخيص موضوعي للحالة وإيجاد الحلول دون الدخول في مشاكل بين هيئات المرافقة التي تمثل الاقتصاد التضامني ومنظمات التمويل الرأسمالي.

الشكل رقم 1-2: خصائص المرافقة



المصدر: محمد قوجيل، محمد حافظ بوعابة، مداخلية بعنوان: المرافقة في إنشاء المشاريع الصغيرة تحليل نظري وإسقاط على الواقع الجزائري، الملتقى الوطني حول: إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 18 و 19 أبريل 2011، ص ص 9-10.

— الاحترافية مهما كانت الفئة المستهدفة:

هناك فئات مختلفة من المقاولين من بينها البطالين ذوو التأهيل الضعيف حيث يرى المختصين أن مرافقة هذه الفئة من حاملي المشاريع تأتي من مرجعية إن كان المقاول يعتمد في تعامله مع حاملي اجتماعية أكثر منها اقتصادية، إلا أنه حتى والمشاريع على الاستماع والفهم الجيد لأهداف المقاول (خاصة فئة البطالين)، يجب على المرافق إظهار جميع العناصر المرتبطة بإنشاء المشروع والكلام باحترافية كبيرة مع المقاول بهدف وضع المشروع في المكان والطريق الصحيح.

— المرافقة تقوم في إنجاز المشاريع على مرحلتين، (التصور)، التخطيط والتنفيذ:

فالمرحلة الأولى يقوم بها غالبا المقاول، أما التنفيذ فيعتبر نقطة الانطلاق في المرحلة العملية التي يجب فيها وقوف الهيئة المرافقة إلى جانب المقاول منذ انطلاق النشاط وطول فترة تنفيذ المشروع (فترة الإنشاء).

خلاصة الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للمرافقة المقاولاتية يشير إلى مجموعة من العمليات والأنشطة التي تهدف إلى دعم رواد الأعمال في مختلف مراحل مشروعهم، بدءًا من الفكرة وحتى تحقيق الاستدامة والنمو. يتضمن هذا الإطار توفير المشورة والتوجيه، التدريب والتكوين، التمويل والمساعدة في الحصول على الموارد اللازمة، بالإضافة إلى الدعم في مجال التسويق وتطوير الأعمال. المرافقة المقاولاتية تساهم في تقليل نسبة الفشل بين المشاريع الناشئة من خلال تزويد رواد الأعمال بالمعرفة والأدوات اللازمة لتخطي التحديات. كما تلعب دورًا هامًا في تعزيز الابتكار والقدرة التنافسية في السوق.



الفصل الثاني

دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من خلال المرافقة المقاولاتية في الجزائر

تمهيد

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري للاقتصاد في العديد من الدول، حيث تلعب دورًا حيويًا في تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. في الجزائر، تواجه هذه المؤسسات العديد من التحديات التي تعوق نموها واستدامتها، منها نقص التمويل، قلة الخبرة الإدارية، وضعف الوصول إلى الأسواق. لذا، يأتي دور المرافقة المقاولاتية كأداة فعالة لدعم هذه المؤسسات ومساعدتها على التغلب على هذه التحديات. المرافقة المقاولاتية تتضمن تقديم الدعم الشامل لرواد الأعمال وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الإرشاد والتوجيه، التدريب، وتوفير الموارد اللازمة لنجاح مشاريعهم.

في هذا الفصل، سيتم التطرق إلى ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المبحث الأول ونبين تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد خصائصها وأهميتها في الاقتصاد الوطني. حيث سيركز المبحث الثاني على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. بما في ذلك التحديات التي تواجهها والفرص المتاحة لها.

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تُعد المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي والابتكار في العديد من الاقتصاديات. هذا النوع من المؤسسات يتميز بمرونته العالية وقدرته على التكيف السريع مع المتغيرات، مما يمنحها ميزة تنافسية في ظل تنامي المنافسة العالمية.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي وحدات اقتصادية تعتمد على عدد محدود من الموظفين ورأس مال متوسط، وتتميز بمرونتها وقدرتها على التكيف مع التغيرات السوقية، مما يجعلها عنصراً حيوياً في تعزيز الابتكار والنمو الاقتصادي.

أولاً: معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حديث في الأوساط الاقتصادية نظراً للتطور الكبير الذي شهدته اقتصاديات العالم رغم عدم القدرة على تحديد مفهوم دقيق له فهو يختلف من دولة إلى أخرى باختلاف إمكانياتها وقدراتها وكذا ظروفها الاقتصادية والاجتماعية ومن أهم ما أدى إلى عدم القدرة على تحديد مفهوم شامل لهذه المؤسسات واختلاف في المعايير الكمية والنوعية التي اتفق عليها لتحديد.

تتمثل في معياري الكمية والنوعية كالتالي¹:

1- المعايير الكمية:

تعتبر من أهم المعايير التي تعتمد في تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحيث تتمثل في مجموعة من المؤشرات التقنية، الإحصائية والنقدية والتي تسمح لنا بتحديد حجم المؤسسات وتتمثل فيما يلي:

- معيار رأس المال: يعتبر هذا المعيار من أهم معايير التصنيف لأنه يعكس الطاقة الإنتاجية والاستثمارية فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمتع غالباً برأس مال فردي أو جماعي صغير عكس المؤسسات الكبيرة، إلا أن هذا المعيار يبقى مختلف من دولة إلى أخرى.
- معيار حجم الموجودات: أي ما تملكه المؤسسة من أصول ثابتة.

¹ عبد الله خبابة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013، ص 13

- معيار رقم الأعمال: يستعمل لقياس مستوى نشاط المؤسسة وقدرتها التنافسية، ويستعمل خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا إلا أن هذا المعيار تشوبه بعض النقائص ذلك أن أكبر حجم مبيعات المؤسسة أو ارتفاع رقم أعمالها قد يكون مرده إلى ارتفاع الأسعار وليس لعدد الوحدات المباعة.
 - معيار العمالة: من أكثر المعايير استعمالاً وذلك:
 - بساطة الاستخدام والتطبيق؛
 - سهولة الحصول على المعلومات؛
 - الثبات النسبي.
 - معيار معامل رأس المال: هذا الأخير جاء للمزج بين معيار العمل ورأس المال، لتفادي النقص الذي يمكن أن تسببه كل من المعيارين لذا فهو يعتبر معيار مزدوج.
- معيار رأس المال = رأس المال الثابت / عدد العمال

2- المعايير النوعية:

- إن المعايير الكمية لا تكفي لوحدها لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة لاختلاف قيم هذه المعايير من دولة إلى أخرى ومن نشاط لآخر فيصبح التعريف غير شامل وصحة تطبيقه نسبية فاضطر المحللون إلى اعتماد معايير أخرى تتركز على خصائص ومميزات هذه المؤسسات.
- المعيار القانوني: يتوقف شكل المؤسسة القانوني على طبيعة رأس المال وكذا مصادره وحجمه، فعادة ما تأخذ المؤسسة الصغيرة والمتوسطة شكل المشاريع العائلية (شركات أشخاص) والشركات التضامنية أو الوكالات أو شركات التوصية بالأسهم ولكن عادة لا تكون في شكل شركة ذات أسهم.
 - معايير الإدارة (التنظيم): وتصنف إلى المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة حسب هذا المعيار إذا توفرت فيها خاصيتين أو أكثر من الخصائص التالية:¹
 - الجمع بين الملكية والإدارة؛

¹ عبد الله خبابة، مرجع سبق ذكره، 2013، ص 15

- قلة عدد المالكين رأس المال؛

- ضيق نطاق العمل؛

- صغر حجم الطاقة الإنتاجية؛

- تحمل الطابع الشخصي بشكل كبير.

- معيار الاستقلالية: المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي التي تكون مستقلة، أي أنها تمتلك على الأقل 50% من رأس مالها ولكن في بعض الدول قد تكون النسبة أقل من ذلك.

- المعيار التكنولوجي: حسب هذا المعيار فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي تلك المؤسسات التي تستعمل أساليب إنتاجية بسيطة مقارنة مع المؤسسات الكبرى.

ثانيا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تختلف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الدول وكذا المنظمات وذلك باختلاف في معايير التصنيف المعتمدة من كل بلد ببتباين الإمكانيات والمواد ومستويات وظروف التطور الاقتصادي وفيما يلي موجز للتعريف الرسمية أو الأكثر انتشارا، والسبب في اختيار تعريف هذه الدول راجع إلى أن تجاربها في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي كانت من أنجح التجارب بين دول العالم وأولت اهتماما كبيرا لهذا القطاع لما له من أهمية اقتصادية إلى جانب التطرق للتعريف المعتمد في الجزائر.

1. تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

حسب قانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإن المؤسسات الصغيرة هي تلك النوع من المؤسسات التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه، وقد تم تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بطريقة أكثر تفصيلا بالاعتماد على معياري المبيعات وعدد العاملين، ولذلك فقد حدد القانون حدود عليا للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة الجدول التالي¹:

¹ أحمد رموني، المؤسسات الصغيرة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري، المكتبة المصرية لنشر والتوزيع، ط1، 1، 2011، ص20

الجدول رقم 2-1: التعريف الأمريكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أنواع المؤسسات	العيار المعتمد
المؤسسات الخدمية والتجارية بتجزئة	من 1 الى 5 مليون دولار امريكي كمبيعات سنوية
مؤسسة التجارة بالجملة	من 5 الى 15 مليون دولار امريكي كمبيعات سنوية
المؤسسة الصناعية	عدد العمال 250 عامل او اقل

المصدر: جمعة مفاتيح، دور الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة تخرج

لنيل شهادة الماستر في مالية مؤسسة 2012-2011

2. تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

حسب قانون 30 أفريل عام 1996 والمتعلق بتعريف هذه المؤسسات بحيث يستخدم التعريف معياري عدد العمال والإيراد السنوي أو إجمالي الأصول إضافة إلى معيار الاستقلالية، وقد ميز الاتحاد الأوروبي ما بين ثلاث أنواع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي:

• المؤسسة المتوسطة: هي تلك المؤسسة التي:

- تشغل أقل من 250 شخص؛
- أو يكون رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 40 مليون أورو؛
- أو مجموع الميزانية السنوية لا يتجاوز 27 مليون أورو.

• المؤسسة الصغيرة: هي تلك المؤسسة التي:

- توظف أقل من 50 شخص؛
- أو رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 7 مليون أورو؛
- أو إجمالي الميزانية السنوية 1 يتجاوز 5 مليون أورو.

• المؤسسة المصغرة: هي المؤسسات التي:

- توظف أقل من 10 أشخاص عمال؛

- رقم أعمالها السنوي أو ميزانيتها السنوية لا تتعدى 2 مليون أورو.

فمن التعاريف نجد أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ذاتية التسيير مهما كانت طبيعتها القانونية.

3. تعريف بريطانيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

فقد عرفها المشرع عام 1985 بأنها تلك المشاريع التي يتوفر لها شرط أو شرطين مما يلي:

- حجم تداول سنوي لا يزيد عن 14 مليون \$؛

- حجم رأس المال المستثمر لا يزيد عن 6,65 مليون \$؛

- عدد العمال والموظفين لا يزيد على 250 شخص¹.

4. تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن اليابان قد تبنت نخضتها الصناعية معتمدة بدرجة الأولى على المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، وكانت أول خطوة في تشجيع وتنمية وتطوير هذه المؤسسات في اليابان، وقد تم تعريف واضح ومحدود لهذه المؤسسات، فقد نص القانون المسمى القانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يعتبر بمثابة دستور لها، حيث يشدد هذا القانون على ضرورة القضاء على كافة العقبات التي تواجه المنشأة الصغيرة ومحاولة تدليلها².

الجدول رقم 2-2: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان

نوع النشاط	عدد العاملين	رأس المال (مليون ين)
الصناعات والقطاعات الأخرى	300 عامل أو اقل	300 أو اقل
مبيعات بالجملة	100 عامل أو اقل	100 أو اقل
مبيعات بالتجزئة	50 عامل أو اقل	50 أو اقل
الخدمات	50 عامل أو اقل	50 أو اقل

المصدر: جمعة مفاتيح، دور الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في مالية مؤسسة 2011-2012، ص 44.

¹ خباية عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 17

² جمعة مفاتيح، دور الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في مالية مؤسسة 2012،

كانت أولى محاولات إبراز دور هذا القطاع الهام والتعريف به قد تضمنها التقرير الخاص ببرنامج تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة والذي عرفها على أنها كل وحدة إنتاج مستقلة قانونا وتشغل أقل من 500 عامل وتحقق رقم أعمال أقل من 15 مليون دج واستثماراتها لا تتجاوز 10 مليون دج وبالرغم من اختلاف المفاهيم والتعاريف التي تعطي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها تتقارب كلما قسمت على عدد من المعايير نذكر منها:

- عدد العمال في المؤسسة؛

- حجم رأس المال؛

- رقم الأعمال؛

- الاستقلالية في تسيير المشروع.

وعليه فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي تلك التي تتصف بمحدودية قدراتها مقارنة بالمؤسسة الكبيرة سواء من حيث رأس المال المستثمرين عدد العمال المستخدمين رقم الأعمال أو من حيث الاستقلالية في تسيير المشروع، ولقد أخذ المشرع الجزائري بالمعايير الأوروبية، فصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي¹:

- المؤسسة المتوسطة هي تلك المؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 عاملا ويكون رقم أعمالها ما بين 200 وملياري دينار أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100 و500 مليون؛
- المؤسسة الصغيرة فهي التي تشغل ما بين 10-49 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دينار؛
- المؤسسات المصغرة فهي التي تشغل من 1 عامل إلى 9 عمال وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 ملايين دينار.

¹ عبد الله خبابة، مرجع سبق ذكره، ص 19.

والجدول التالي يوضح تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون الجزائري:

الجدول رقم 2-3: تصنيف المؤسسات حسب القانون التوجيهي بالجزائر لعام 2001.

المعايير المؤسسة	عدد العمال	رقم الاعمال السنوي (مليون دينار)	الحصيلة السنوية (مليون دينار)
المؤسسة المصغرة	1 الى 9	20	10
المؤسسة الصغيرة	10 الى 49	200	100
المؤسسة المتوسطة	50 الى 250	200 الى 2000	100 الى 500

المصدر: جمعة مفاتيح، مرجع سبق ذكره، ص 76.

ثالثا: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

للمؤسسات مجموعة من الخصائص تميزها عن باقي المؤسسات الأخرى وهذه الخصائص قد أكسبتها مرونة اتجاه البيئة الاقتصادية التي تتواجد فيها خاصة فيما يخص تخفيض التكاليف وهذا ما مزاد من أهميتها في دفع عملية التنمية الاقتصادية ومن هذه الخصائص ما يلي¹:

1. سهولة التأسيس (النشأة):

تتسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعنصر السهولة في إنشائها نسبيا، حيث أنها تستند في الأساس إلى جذب وتفعيل مدخرات الأشخاص من أجل تحقيق منفعة أو فائدة تلبي بواسطتها حاجات محلية في أنواع متعددة من النشاط الاقتصادي، وهذا ما يتناسب والبلدان النامية نتيجة لنقص المدخرات فيها بسبب ضعف الدخل.

2. الاستقلالية في الإدارة:

تتركز معظم القرارات على مستوى مالكة إذ في الكثير من الحالات يلتقي شخص المالك بالمسير وهذا ما يجعله يتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل مالكة مما يسهل من قيادة هذه المؤسسة وتحديد الأهداف التي يعمل المشروع على تحقيقها كذلك سهولة إقناع العاملين فيها بالأسس والسياسات والنظم التي تحكم عمل المؤسسة.

¹ عبد الله خبابة، مرجع سبق ذكره، ص 36

3. سهولة وبساطة التنظيم:

تظهر هذه الخاصية أكثر في المؤسسات المتوسطة أين نكون أمام عدد أكبر من العمال (مقارنة مع المؤسسات الصغيرة والمصغرة)، وذلك من خلال توزيع الاختصاصات بين أقسام المشروع والتحديد الدقيق للمسؤوليات وتوضيح المهام والتوفيق بين المركزية لأغراض التخطيط واللامركزية لأغراض سرعة التنفيذ.

4. مركزية التدريب الذاتي:

تتسم هذه المؤسسات بقلّة التكاليف اللازمة للتدريب أثناء العمل، بمعنى أنها تعتبر مركزا ذاتيا للتدريب والتكوين لماكيها والعاملين فيها، وذلك جراء مزاولتهم لنشاطهم الإنتاجي باستمرار وهذا ما يساعدهم على الحصول على المزيد من المعلومات.

5. المرونة:

هي القدرة على الانتشار نظرا لقدرتها على التكيف مع مختلف الظروف مما يساعد على توزيع عادل للدخول والثروة وتحقيق التوازن الجغرافي والإقليمي للتنمية.

6. نظام معلومات داخلي يتميز بقلّة التعقيد:

يسمح بالاتصال السريع صعودا ونزولا بين إدارة المؤسسة وعمالها داخليا أما خارجيا فنظام المعلومات يتميز بالبساطة نتيجة قرب السوق جغرافيا، وهي في مثل هذه الحالة قليلة الحاجة إلى اللجوء إلى دراسات السوق المعقدة لأن التحولات على مستوى السوق الداخلي يمكن رصدها بسهولة من قبل المسيرين.

7. جودة الإنتاج:

إن التخصيص الدقيق والمحدد لمثل هذه المؤسسات يسمح لها بتقديم إنتاج ذو جودة عالية، حيث يعتمد النمط الإنتاجي فيها على مهارات حرفية ومهنية، مما يجعلها تستجيب بشكل مباشر لأذواق واحتياجات المستهلكين، وهو ما يسهل عملية التكيف والتطور ويستجيب بذلك للتقلبات المفاجئة في توفير الإنتاج.

8. توفير الخدمات للصناعات الكبرى:

إن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تستجيب لطلبات الصناعات الكبيرة بتوفير مستلزمات معينة منتجات محددة، أيدي عاملة)، حيث تتم هذه العمليات وفق التعاقد من الباطن (المنولة).

9. قصر فترة الاسترداد:

وهي عبارة عن الفترة المطلوبة لاسترداد تكاليف استثمار مشروع من واقع تدفقاته النقدية لذا فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة تتمكن من استرداد رأس المال المستثمر فيها في فترة زمنية أقصر من غيرها من الشركات نتيجة ل:

- صغر حجم رأس المال المستثمر؛

- سهولة التسويق؛

- زيادة دورات البيع؛

- قصر دورة الإنتاج.

المطلب الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتصنيفها

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورًا حيويًا في تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، حيث تساهم بشكل كبير في الابتكار والتنمية المحلية. تصنف هذه المؤسسات وفقًا لمعايير مختلفة مثل حجم العمالة، والإيرادات، ورأس المال، مما يميزها عن المؤسسات الكبيرة ويعزز دورها في الاقتصاد الوطني.

أولاً: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة هامة داخل نسيج الاقتصاديات المعاصرة لها أهمية جوهرية في تنشيط الاقتصاد وتحقيق التطور والتقدم ورعاية الابتكارات التكنولوجية، ناهيك عن دورها الذي لا ينكر في مجال محاربة البطالة، وسنحاول فيما يلي أن نبين مدى أهميتها وفعاليتها من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية¹:

1. الاستخدام الأمثل للموارد المحلية:

تساعد هذه المشروعات على الاستغلال الأمثل للموارد المحلية فهي تعمل على استثمار المدخرات القليلة المتواجدة لدى الأفراد والعائلات، بدلاً من ترك هذه الأموال عرضة للاكتناز، كما تقوم باستغلال المواد الأولية الخاصة بالصناعات التقليدية والغذائية، إضافة إلى استغلال النفايات والفضلات الناتجة عن الاستهلاك النهائي للسلع كمواد التعبئة والتغليف التالفة.

¹ السعيد بريس، (2007)، مدى مساهمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية - حالة الجزائر كلية العلوم الإنسانية، العدد

12، جامعة الحمد خيضر بسكرة، ص 73 74

2. المساهمة في خلق القيمة المضافة:

القطاع الخاص ممثلاً في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساهم بنسب جد معتبرة في تشكيل القيمة المضافة للاقتصاد الجزائري مقارنة مع القطاع العمومي، وقد كانت هذه النسبة في حدود 85% بالنسبة للسنوات 2002 إلى غاية 2004.

3. تساهم في تنمية الصادرات وتقليل الواردات

إسهامها في تنمية الصادرات والتقليل من الواردات يحسن من وضعية الميزان التجاري، ففي بلدان شرق آسيا تقدر صادرات المؤسسات الصغيرة بما حوالى 40% من مجموع الصادرات. كما تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إحلال الواردات مما يؤدي إلى تقليص فاتورة الاستيراد من الخارج.

4. تنمية المنافسة:

إن تواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يرتبط بدرجة كبيرة بالمنافسة في الأسواق، لأن تواجدها يكون بأعداد كبيرة وفي نفس القطاع ولنفس المنتج، وبذلك تكون المنافسة حادة على مستوى التكاليف، الجودة، الأسعار، الابتكار والتطوير.

5. المساهمة في تحقيق التوازن الإقليمي:

حيث يمكن أن تُشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية مما يجعلها أداة هامة لترقية وتثمين الثروة المحلية وإحدى وسائل الاندماج والتكامل بين المناطق وخلق فرص للعمل والتخفيف من حدة البطالة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أكبر القطاعات الاقتصادية استيعاباً لليد العاملة، كون هذه المشروعات تعتمد على تقنيات مكثفة نوعاً ما للعمل، بالإضافة إلى النمط الاجتماعي المرتبط بهذه المؤسسات من حيث تشغيل الأقارب والأصدقاء والنساء دون الالتزام بمؤهلات دراسية أو شهادات رسمية، كما أن قدرة هذا النوع من المؤسسات على التواجد في المناطق البعيدة والنائية يوفر الأفراد تلك المناطق فرص عمل، ومن ثم تُسهّم هذه المؤسسات في حل مشكل البطالة في المناطق غير الحضرية.

6. ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية:

وذلك من خلال استحداث أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، وكذا إحياء أنشطة اقتصادية تم التخلي عنها لأي سبب مثل إعادة تنشيط الصناعات التقليدية.

ثانيا: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تنقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى أنواع مختلفة، وبهذا الصدد فإنه يتم اعتماد مجموعة من المؤشرات لتصنيف هذه المؤسسات ومنها:

1. تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب إمكانياتها

ويرتكز هذا المعيار في تصنيفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الإمكانيات الإنتاجية والتسييرية التي تعتمد عليها المؤسسة خلال عملياتها الإنتاجية وحسب هذا المعيار فإنه يمكننا أن نميز بين ثلاثة أنواع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة¹:

أ- المؤسسات العائلية:

تعتبر هذه المؤسسات أصغر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتتميز بأن يكون مقرها في المنزل كما أن عملياتها الإنتاجية تكون غير مكلفة وذلك لاعتمادها على جهد ومهارات أفراد العائلة في أغلب الأحيان، كما تتميز بمنتجاتها التقليدية التي تلبي سوقا محدد ا بكميات محدودة جدا.

ب- المؤسسات الحرفية:

إن هذا النوع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يختلف كثيرا عن المؤسسات العائلية فهي تتميز بكونها قد تلجأ للاستعانة بالعامل الأجير الأجنبي عن العائلة كما أن ممارسة النشاط فيها يكون في محل صناعي معين مستقل عن المنزل كما تتميز أيضا ببساطة المعدات المستعملة في النشاط الإنتاجي ولهذا فإن هذين النوعين من المؤسسات تتميزان بمجموعة من الخصائص هي:

- اعتمادها في عملية الإنتاج على عنصر العمل؛
- معدل التركيب العضوي لرأس المال منخفض جدا؛
- الاستخدام التكنولوجي يكاد ينعدم في معظم الأحيان إلا نادرا؛
- التنظيم التسييري فيها يتميز بالبساطة من جميع النواحي المحاسبية، التسويق، التخزين... إلخ؛

¹ فلاح حسين الحسني، إدارة المشروعات الصغيرة - مدخل إستراتيجي للمنافسة والتميز، دار الشروق للنشر والتوزيع عمان الأردن، ط 2006، ص24.

- تعمل في معظم الأحيان في القطاع الغير الرسمي، خاصة المؤسسات العائلية.

ج- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتطورة وشبه متطورة:

تتميز هذه المؤسسات عن النوعين السابقين في اعتمادها طرق إنتاجية وإدارية حديثة ومتطورة سواء من الناحية استخدام رأس المال الثابت أو من ناحية التكنولوجيا التي تختلف درجتها بين المؤسسات المتطورة والشبه متطورة، كما تتميز منتجاتها بدرجة التطور ومواكبة العصرنة وفقا لمعيار الجودة كما تتميز بوجود نظام هيكلية بسيط واستعمال أيدي عاملة أجيبة، فهي مؤسسات تساعد على دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

2. تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب معيار طبيعة المنتجات

ويتم هذا التصنيف على أساس طبيعة المنتجات التي تخصص في إنتاجها كل مؤسسة سواء كانت سلعا إستهلاكية أو وسيطية أو سلع تجهيز.

أ- مؤسسات إنتاج السلع الإستهلاكية

نجد أن هذه المؤسسات تعمل في نشاط السلع الإستهلاكية المتمثلة في:

- المنتجات الغذائية؛

- تحويل المنتجات الفلاحية؛

- منتجات الجلود والأحذية والنسيج؛

- الورق ومنتجات الخشبية ومشتقاته؛

التركيز على هذا النوع من الصناعات راجع لملاءمتها لحجم المؤسسات حيث لا تتطلب رؤوس أموال ضخمة لتنفيذها.

ب- مؤسسات إنتاج السلع الوسيطة

ونجد أن المؤسسات تركز أعمالها في مجالات الصناعية الوسيطة والتحويلية المتمثلة في:

- تحويل المعادن؛

- الصناعات الكيماوية والبلاستيك؛

- الصناعات الميكانيكية والكهربائية؛

- صناعات مواد البناء؛

- المحاجر والمناجم؛

وتعتبر من أهم الصناعات التي تمارسها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في الدول المتطورة.

ج- مؤسسات إنتاج سلع التجهيز:

أهم ما تتميز به صناعات سلع التجهيز عن الصناعات السابقة، احتياجاتها إلى الآلات والمعدات الضخمة التي تتمتع بتكنولوجية عالية للإنتاج، وكثافة رؤوس الأموال الكبيرة التي تستلزمها الأمر الذي لا يتماشى وإمكانية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يضيق عليها دائرة النشاط في هذا المجال، إذ تنحصر نشاطها في بعض الأنشطة البسيطة مثل التركيب وصناعة بعض التجهيزات البسيطة هذا في الدول المتطورة أما الدول النامية فلا يتعدى نشاطها مجال الصيانة والإصلاح لبعض الآلات والتجهيزات كوسائل النقل.

3. تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعتها:

أ- مؤسسات التنمية الصناعية:

يقصد بمشروعات التنمية الصناعية الإنتاجية تحويل المواد الخام إلى مواد مصنعة أو نصف مصنعة أو تحويل المواد نصف المصنعة إلى مواد كاملة التصنيع أو تجهيز مواد كاملة الصنع وتعبئتها وتغليفها وتتسع أنشطة القطاع الصناعي لتقدم مجالات عديدة لنشاط المؤسسات الصغيرة، يمكن توضيحها كالآتي¹:

- الأنشطة التي تقبل فيها عملية نقل المواد وتكاليفها إلى حد كبير جدا، وبالتالي يمكن أكثر من مصنع بحجم صغير في أماكن مختلفة لإنتاج السلعة ذاتها، ويتوطن كل مصنع بالقرب من أماكن وجود المواد الخام أو المدخلات التي يعتمد عليها الصناعات التي تنتج منتجات سريعة التلف لأن هذه المؤسسات تعتمد على الإنتاج اليومي للسوق وتكون فترة التخزين لمنتجاتها قصيرة، وهذا يبرر أن تكون هذه المؤسسات قريبة من أسواق المستهلكين؛

¹ عبد القادر حاجي، مرجع سبق ذكره، ص 14.

- صناعات السلع ذات المواصفات الخاصة للمستهلكين كمنتجات النجارة والخياطة والصناعات التي تعتمد على دقة العمل اليدوي أو الحرفي؛

- المؤسسة الصغيرة في مجال التعدين المنجم الفردي الصغير تلك المؤسسة التي تنهض بإحدى عمليات وأنشطة المناجم والمحاجر والملاحات، معتمدة على المجهود البشري بصورة أساسية وتستغل خدمات تتركز على سطح الأرض أو في أعماق قريبة لا تتطلب عند اكتشافها أو تقييمها أو استخراجها أو تجزئتها عمليات تكنولوجية معقدة أو باهظة التكاليف.

ب- مؤسسات التنمية الزراعية:

وتمس النشاطات الفلاحية التالية:

- مشروعات الثروة الزراعية: إنتاج الفواكه والخضر أو الحبوب أو المشاتل أو البيوت الزراعية البلاستيكية؛

- مشروع الثروة الحيوانية: كتربية الأبقار أو الأغنام أو الدواجن أو المانحل أو الألبان ومشقاتها؛

- الثروة السمكية: كصيد الأسماك أو إقامة بحيرات صناعية لمزارع الأسماك.

ج- مؤسسات التنمية الخدمية والتجارة:

- مؤسسات التنمية الخدمية: وتشمل المؤسسات التي تقوم بالخدمات المصرفية، الفندقية، السياحية، خدمات الصيانة، والتشغيل أو خدمات النظافة وخدمات النقل والتحميل والتفريغ، خدمات النشر والإعلان أو خدمات الكمبيوتر، الخدمات الاستشارية أو المستودعات والمخازن المبردة لخدمات الغير أو الأسواق المركزية والمراكز التجارية أو المطاعم المتميزة؛

- المؤسسات التجارية: وتشمل أيضا المتاجر بجميع أنواعها مثل المتاجر العامة والمتاجر المتخصصة في نوع معين من السلع مثل الأثاث ، والمتاجر السوبر ماركت؛

- مؤسسات المقاولات: تعتبر المقاولات من الباطن من أهم أشكال التكامل الصناعي الحديث وتعني تجسيد التعاون بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ويمكن القول بأن المقاولات الباطنية هي العملة التي بموجبها يقوم التعهد بإتمام أعمال معينة للغير بمقابل، وإن أهم مجال تعمل فيه هذه المؤسسات هو قطاع البناء والأشغال العمومية تعتبر المقولة الباطنية وسيلة هامة لخلق مناصب الشغل والتنمية الصناعات وكذا حل مشكل التسويق وتساعد على تحقيق تقسيم العمل بحيث تأخذ الأشكال التالية:

- تنفيذ الأشغال: يتمثل في قيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تنفيذ الأشغال لصالح جهات ومؤسسات أخرى وذلك خلال مدة محددة بمقابل؛
 - الإنتاج: تقوم المؤسسات في هذه الحالة بإنتاج قطع الغيار وبعض المعدات حسب الخصائص والمواصفات المتفق عليها؛
 - تقديم الخدمات: حيث تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتقديم مجموعة من الخدمات لفائدة جهات مختلفة.
- غالبا تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمقابلة من الباطن لمواجهة مشاكل التسويق أما المؤسسات الكبيرة فإنها تستفيد من توفير رؤوس الأموال في أغلب الأحيان.

4. تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب معيار الملكية

- بالاستناد إلى معيار الملكية القانونية لرأس مال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نميز مجموعة أخرى من الأنواع كالتالي¹:
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية: هذا النوع من المؤسسات تعود ملكيتها للقطاع الحكومي، إلا أننا نشير إلى أن هذا الصنف من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر قليل جدا في جميع الدول خاصة المتطورة منها؛
 - المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة: هي جميع المؤسسات التي تعود ملكيتها لقطاع الخاص سواء كان محليا أو عبارة عن استثمار أجنبي وهذه المؤسسات يمكن أن تكون شركات مساهمة، شركات ذات مسؤوليات محددة، أو شركات تضامنية، كما يمكن أن تأخذ شكل مشاريع استثمارية فردية أو عائلية، وهذا النوع من المؤسسات هو الأكثر انتشارا في العلم؛
 - المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المختلطة: وتكون ملكيتها مشتركة بين القطاع العام والخاص بنسب متفاوتة.

¹ عبد القادر حاجي، مرجع سبق ذكره، ص 15.

مطلب الثالث: دوافع المقاول في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن حصر الدوافع الأساسية التي تدفع المقاول للقيام بنشاط مقاولاتي في العديد من العوامل. فيما يلي توضيح وتوسع لهذه العوامل¹:

1. الإرادة في الذهاب دائماً إلى البعيد والرغبة في الحرية في أداء العمل وتجاوز المصاعب خاصة في إنشاء وإدارة مؤسسة:

التحدي الشخصي: المقاولون غالباً ما يسعون للتغلب على العقبات واختبار حدود قدراتهم. إنشاء وإدارة مشروع جديد يمثل تحدياً شخصياً يتطلب الصمود والإصرار.

الاستقلالية: الرغبة في أن يكون المرء رئيس نفسه والتحكم في مصيره المهني والاقتصادي.

2. الرغبة في امتلاك السلطة:

التحكم: الحصول على السلطة يعني القدرة على اتخاذ القرارات الحاسمة التي تؤثر على مسار المؤسسة.

التأثير: القدرة على التأثير في حياة الآخرين، سواء كانوا موظفين، عملاء، أو مجتمعاً أوسع.

3. الحرية في توجيه وتسطير الأهداف:

التخطيط الاستراتيجي: القدرة على تحديد رؤية طويلة الأمد ووضع الأهداف لتحقيق هذه الرؤية دون قيود خارجية.

الإبداع: توفير بيئة يمكن فيها الابتكار وتطبيق أفكار جديدة.

4. اختيار إطار عمله ومساعدته:

بناء فريق: القدرة على اختيار الأشخاص الذين يتوافقون مع رؤية المقاول وقيمه، مما يعزز التعاون والإنتاجية.

ثقافة العمل: إنشاء ثقافة تنظيمية تتماشى مع المبادئ والقيم الشخصية للمقاول.

¹ محمد قوجيل، دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر، اطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة ورقلة، 2016، ص 96.

5. إثبات الذات والاندماج الاجتماعي والتخلص من البطالة:

إثبات الذات : كثير من المقاولين يشعرون بحاجة إلى إثبات كفاءتهم وقدراتهم من خلال نجاح المشروع.

الاندماج الاجتماعي : الانخراط في المجتمع من خلال توفير فرص عمل والمشاركة في النمو الاقتصادي.

مكافحة البطالة : تحويل التحديات الشخصية مثل البطالة إلى فرص من خلال إنشاء مشروعات جديدة.

6. توسيع المشروع من مؤسسة مصغرة إلى استثمار محلي ودولي:

النمو والتوسع : الرغبة في رؤية المشروع يكبر ويتوسع، ليس فقط على المستوى المحلي، ولكن أيضاً على المستوى الدولي.

العائد الاقتصادي : زيادة الربحية والقدرة على الاستثمار في مجالات جديدة.

7. الدخول في المنافسة الاقتصادية:

التنافسية : السعي للتميز والتفوق على المنافسين في السوق.

التأثير في السوق : الرغبة في أن يكون للمؤسسة تأثير كبير في الصناعة أو القطاع الذي تعمل فيه.

8. ابتكار أو تغيير نمط المنتج ومحاولة إخراجها إلى العالمية:

الابتكار : تطوير منتجات أو خدمات جديدة أو تحسين المنتجات والخدمات الحالية.

العولمة : السعي لنقل الابتكارات إلى أسواق جديدة وجذب جمهور دولي.

كل هذه الدوافع تتداخل وتتكامل لتشكيل المحفزات الأساسية التي تدفع الأفراد لدخول عالم المقاولاتية. المقاولون ليسوا فقط مهتمين بالربح المالي، بل يسعون أيضاً لتحقيق مجموعة متنوعة من الأهداف الشخصية والمهنية والاجتماعية.

المبحث الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لقد أدركت جميع دول العالم وخاصة النامية منها أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آخذين بعين الاعتبار التفاوت النسبي الكبير بين تلك المؤسسات في البلدان الصناعية المتقدمة قياسا بوضعيتها في البلدان النامية من حيث رأس المال، وقد أعطت الجزائر أهمية كبيرة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لأهميته الكبيرة في دفع عجلة التنمية.

المطلب الأول: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تعود نشأة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى فترة الاستعمار، حيث تلعب دورا فرعيا ملحقا للشركات الكبرى الفرنسية وابتداء من سنة 1958 وفي إطار المخطط الاستعماري المعروف بمخطط قسنطينة أصبحت هذه المؤسسات تعمل لأجل تطوير صناعة محلية تخدم المستعمر، وذلك من خلال الأرباح التي تحققها بسبب انخفاض تكلفة اليد العاملة بالإضافة إلى توفير السلع للمعمرين والإبقاء على تبعية الاقتصاد الجزائري لاقتصاد فرنسا.¹

ويمكن تقسيم مراحل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى 3 مراحل:

- المرحلة الأولى من 1963 إلى 1982؛

- المرحلة الثانية 1982 إلى 1988؛

- المرحلة الثالثة 1988 إلى غاية يومنا هذا.

أولا: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة 1963-1982

كان قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتكون بعد الاستقلال من مؤسسات صغيرة وتم إسنادها للجان التسيير بعد رحيل ملاكها الأجانب كما أنها ومنذ 1967 أصبحت ضمن أملاك الشركات الوطنية، تم إصدار القانون الأول للاستثمار في 1963 وهذا المعالجة عدم الاستقرار المحيط الذي عقب الاستقلال، وكان له أثر ضعيف على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أما قانون الاستثمار الذي صدر سنة 1966 كان يهدف إلى تحديد وضعية الاستثمار الخاص الوطني في إطار التنمية الاقتصادية الحيوية واعتبرت في الحقيقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دائما كمكمل للقطاع العام الذي كان له الدور المحرك للسياسة الاقتصادية وتنمية الدولة طبقا لإستراتيجية التنمية المعتمدة على الصناعات المصنعة في الاقتصاد

¹ بوزيان عثمان، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ملتقى متطلبات بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، جامعة الشلف (الجزائر) 17 و18 أفريل 2006، ص 767.

المركزي آنذاك وخلال كل هذه الفترة 1936-1982 لم تكن هناك سياسة واضحة تجاه القطاع الخاص والذي لم يعرف سوى بعض التطور على هامش المخططات الوطنية بالإضافة إلى ذلك فإن تشريع العمل كان صارما، والأكثر من هذا فقد تم إغلاق التجارة الخارجية في وجهها. هذه الوضعية أدت إلى الحذر التكتيكي لرأس المال الخاص المستثمر، كانت الآلات الخاصة التي تم الاستثمار فيها تحتاج إلى تحكم تكنولوجي قليل وتحتاج أيضا إلى عدد ضئيل من اليد العاملة المؤهلة وبصفة عامة التوجه كان ملائما نحو قطاعات التجارة والخدمات أين استمر الخواص الاستثمار فيها.¹

ثانيا: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال المرحلة 1982-1988

خلال هذه الفترة وحسب الأهداف المسطرة والمخططة فإن هناك إدارة للتأطير وتوجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واتضحت هذه الوضعية والتي ترجمت في إطار صدور قانون التنظيم الجديد والمتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني قانون (1982/08/21) الذي منح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعض الإجراءات منها:

- حق التحويل الضروري للحصول على التجهيزات وفي بعض الحالات المواد الأولية.

- القبول المحدد للترخيصات الشاملة للاستيراد وكذلك لنظام الاستيراد بدون دفع.

وفي عام 1983 تم إنشاء ديوان للتوجيه ومتابعة الاستثمار الخاص وكان تحت وصاية التخطيط والتهيئة العمرانية. أما قانون توجيه وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإنه يعرف ويحدد إجراءات التسهيلات الإدارية في مرحلة إنشاء المؤسسة كما تم إنشاء صندوق الضمان القروض المقدمة من طرف البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.²

إن إتباع الدولة لهذه السياسة لمساعدة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل النهوض بهذا القطاع وتوجه الجزائر إلى دعم هذا القطاع يعود لتمييزه بعدة مميزات في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتذكر من هذه الميزات ما يلي:

1. تستعمل تقنيات بسيطة.

¹ ناصر دادي عدون، عبد الرحمان بابنات، التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2008، ص 122-

² بوزيان عثمان، مرجع سابق ص 770

2. تتميز بقدرتها على توفير العمل حيث هذه المؤسسات أكثر قدرة على امتصاص العمالة نظرا لانخفاض تكلفة خلق فرص العمل، كما أنها توفر فرص توظيف للعمالة الأقل مهارة، إضافة إلى أنها أصبحت ملاذا لخريجي الجامعات في ظل تغيير مفاهيم العمل الحر، وانتشارا ثقافة الاستثمار.¹

3. توجيه الاستثمار الخاص الوطني نحو نشاطات مناطق يمكنها الاستجابة لاحتياجات التنمية وتأمين تكاملها مع القطاع العمومي.

4. تأمين تكامل أحسن للاستثمار الخاص بسيروية التخطيط.

ومن قانون الاستثمارات لسنة 1988 اعترفت بأن القطاع الخاص ولأول مرة بعد الاستقلال له دوره في تجسيد أهداف التنمية الوطنية.

إن استثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة قد استمر في التوجه أساسا نحو فروع الأنشطة من الواردات من السلع الاستهلاكية النهائية. ومن ناحية أخرى عرفت المناولة تطورا ضعيفا كان من المفروض أن تكون مجالات نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فخلال الفترة الممتدة من 1963 (1988) لم تعرف أي ترابط أو التحام للقطاعات العمومية والخاصة والذي يسمح لها بتنمية علاقة الشراكة في مجالات المناولة.²

ثالثا: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال المرحلة 1988 إلى غاية 2018

في 1988، ومع تفاقم الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالجزائر، تم اختيار التوجه نحو اقتصاد السوق وبالتالي تم وضع إطار تشريعي جديد بالإضافة إلى الإصلاحات الهيكلية، هذا الإطار وضع الأهداف العامة التالية³:

1. تعويض الاقتصاد الموجه باقتصاد السوق؛

2. البحث عن استقلالية المؤسسات العمومية وإخضاعها للقواعد التجارية؛

3. تحرير الأسعار؛

4. استقلالية البنوك التجارية وبنك الجزائر.⁴

¹ عبد اللاوي مفيد، جميلة الجوزي، الإجراءات المتبعة لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقعها في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي (الجزائر)، يومي 05/06/2013، ص 3.

² ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص ص 126-127.

³ عبد اللاوي مفيد، جميلة الجوزي، مرجع سبق ذكره، ص 3.

⁴ بوهزة محمد بن يعقوب، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة في الدورة التدريبية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر، ماي 2003، ص-ص 3-5.

عرفت هذه المرحلة صدور العديد من القوانين التي كان لها انعكاس على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهمها:

1. قانون رقم 29/88 المؤرخ في 19/07/1989 الذي وضع الاحتكار المؤسسات العمومية على التجارة الخارجية وفتح أبوابه على وجه القطاع الخاص.
2. قانون رقم 10/90 المؤرخ في 14/04/1990 المتعلق بالنقد والقروض الذي يضم حركات رؤوس الأموال وتشجيع على أشكال الشركات دون أي استثناء وقبل أن نتطرق إلى الإحصائيات يجب أن نذكر أهم أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والتي تدخل في الإحصاء الذي تقوم به مختلف الهيئات والصناديق الخاصة بتمويل ومرافقة الشباب والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي:
1. **المؤسسات الخاصة:** وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها للأفراد أو الخواص وهي تمثل النسبة الأكبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنقسم إلى مؤسسات أشخاص معنوية ومؤسسات أشخاص طبيعية (مهن حرة).
2. **المؤسسات العامة:** وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها كاملة أو جزء كبير منها للدولة وهي تمثل نسبة ضعيفة جدا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
3. **الصناعات التقليدية:** وهي كل مؤسسة يغلب عليها العمل اليدوي وتكتسي طابعا فنيا يسمح بنقل مهارة عريقة وقد حدث تعديل وزاري فانتقلت هذه المؤسسات إلى قطاع السياحة بذلك تكون قد خرجت من الإحصاء العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك ابتداء من سنة 2010، حيث عوضت عند التقسيم الإحصائي بالمؤسسات ذات النشاط الحرفي.¹

¹ ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 125.

الجدول رقم 2-4: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال فترة 1991-2016

السنوات	العدد	السنوات	العدد
1991	22382	2004	321959
1992	20207	2005	245842
1993	23207	2006	269806
1994	26212	2007	293946
1995	34564	2008	392013
1996	67542	2009	587494
1997	71421	2010	619072
1998	106454	2011	659309
1999	139507	2012	711832
2000	159822	2013	777816
2001	179893	2014	852053
2002	188893	2015	1014075
2003	288587	2016	1022621

المصدر: عمر فرحاتي " الملتقى الوطني حول استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ديسمبر 2017، كلية العلوم الاقتصادية التجارية والتسيير، جامعة حمه لخضر الوادي، ص 06.

إن إلقاء نظرة بسيطة على معطيات الجدول رقم (01) تعطي لنا صورة واضحة على تضاعف عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خاصة بعد سنة 2001 وهذا نظرا لتسهيلات والتشجيعات التي وفرتها الدولة لأصحاب رؤوس الأموال لتشجيعهم على الاستثمار فيها.

المطلب الثاني: تحديات ومشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تنشط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل محيط يضع أمامها الكثير من العوائق التي تختلف من حيث شدتها وخطورتها ومدى تأثيرها على مسار هذه المؤسسات وتهديدها لوجودها واحتمالات نموها وتقلل من نسبة مساهمتها في مسيرة التنمية الوطنية، ويعتبر التعرف على هذه الصعوبات أمرا ضروريا لإمكانية إيجاد أفضل السبل والوسائل لمعالجتها، ويمكن رصد أهم هذه الصعوبات فيما يلي:

أولاً: صعوبة الحصول على التمويل

تجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات بالغة في الحصول على التمويلات اللازمة لنشاطها وهذا بسبب ثقل سير العمليات المصرفية للبنوك الجزائرية واتسامها بالبيروقراطية في أداء خدماتها، التحويلات المالية، دراسة الملفات ... الخ، وعزوفها عن تمويل أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لغياب الضمانات الكافية لاسترداد أموالها وتفضيلها تمويل الأنشطة التجارية على الأنشطة الإنتاجية. كما نجد كذلك ضعف تكيف النظام المالي المحلي مع متطلبات المحيط الاقتصادي الجديد، ففي الوقت الذي يعلن فيه عن إجراءات دعم مالي وتشجيع الاستثمارات والشراكة فإن الواقع يشير إلى اصطدام كل هذه التصورات بالتعقيدات ذات الطابع المالي.¹

ثانياً: الصعوبات الخاصة بالعقار

عوضاً أن يكون العقار في الجزائر أداة لدعم الاستثمارات، أصبح من أكبر العناصر الكابحة للنشاط المؤسسات الوطنية بشكل عام والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص، حيث أن هذا الوضع يطرح إشكالية كبيرة لهذه المؤسسات في تعاملها مع البنوك والتي تطلب عقود الملكية لمنح القروض، يضاف إلى ذلك تعدد الهيئات المكلفة بمنح قطع الأراضي، مما أدى إلى تداخل الصلاحيات بين مختلف الهيئات وانتشار النزاعات والاحتلال غير العقلاني للفضاء الصناعي. ولعل ما زاد الوضع تعقيداً الحالة السيئة التي تعيشها أغلبية المناطق الصناعية حيث عرف العقار توزيعاً غير مدروس، إذ نجد الكثير من الأراضي مازالت بوراً أو استغلت لنشاطات أخرى خارج هذا القطاع بينما بقي الكثير من المستثمرين الحقيقيين أو الذين يريدون توسيع نشاطهم يعانون من هذا المشكل.²

ثالثاً: الصعوبات المتعلقة بالتسويق

ما يلاحظ على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نقص في الكفاءات التسويقية والقوى البيعية عموماً وعدم الاهتمام بالبحوث التسويقية، وقلة الاعتماد على مكاتب الاستشارات والدراسات في اختيار المشاريع وفي دراسة جدواها. كما نجد من بين الصعوبات في هذا المجال نقص المعلومات عن حاجات السوق بسبب نقص المعطيات الإحصائية المتعلقة بالمحيط الاقتصادي الذي تنشط فيه هذه المؤسسات والفرص الممكن استغلالها بالإضافة إلى الصعوبة في الحصول عليها. كما تجد هذه المؤسسات صعوبة في تسويق منتجاتها خاصة في ظل المنافسة غير الشريفة المفروضة من قبل الاقتصاد الموازي،

¹ سعدان شباكي، معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، 11 ماي 2007، جامعة بسكرة، ص 190-191

² كنوش عاشور، طرشي محمد "تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف 17 18 أبريل 2006، ص 5.

ذلك أن وظيفة التسويق تحتاج إلى إمكانيات مالية كبيرة لا تقوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على توفيرها وهو ما يؤثر على قدرتها التنافسية في ظل ظروف المنافسة.¹

رابعاً: الصعوبات المرتبطة بالنظامين الجبائي والجمركي

فيما يخص النظام الجبائي، يتعلق الأمر بالطريقة المعمول بها لاقتطاع الرسوم والضرائب المطبقة على المؤسسات في طورها الاستغلالي العادي، ذلك أن النظام الجبائي المطبق على عمليات إعادة استثمار الفوائد قد منع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إجراء استثمارات ضرورية للتكيف مع النطاق الاقتصادي الجديد.

أما الصعوبات الجمركية فهي نتيجة الإجراءات المتخذة من طرف الإدارة الجمركية التي لم تتكيف بعد مع القوانين والآليات الجمركية والبعد عن التطبيقات والأعراف الدولية.²

بالرغم من سياسة الإصلاح الجبائي التي كان من أهم أهدافها التخفيف من حدة الأعباء والعراقيل البيروقراطية الكبيرة التي مست النظام الجبائي في السنوات السابقة، إلا أنه لا يزال يتسم بكثير من التعقيدات وعدم الاستقرار والتدابير الاستثنائية، مما يخلق حالة من عدم الشفافية.

خامساً: الصعوبات التنظيمية

معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمتاز بأنماط تنظيم وتسيير أقل من الحد الأدنى الذي يتطلبه اقتصاد تنافسي أين تشكل المنافسة الشرط الأساسي لممارسة أي نشاط اقتصادي هذه الوضعية ناتجة عن الانفتاح الكلي للسوق وغياب التأهيل لهذه المؤسسات وهو ما ينطبق على حالة الجزائر، أيضاً عدم إلمام مدير المؤسسة بكل وظائف الإدارة والمعرفة الفنية وعدم الدراية بمشاكل الإنتاج أو التسويق أو التمويل، ونقص الإمكانيات والمؤهلات لتطوير آفاق المؤسسة باعتبار أنه من غير الممكن أن يكون شخص واحد على علم تام وكاف بكل هذه المسؤوليات.³

سادساً: الصعوبات المتعلقة بالحصول على المعلومة

¹ عبد الرحمن بن عنتر، عبد الله بلوناس: "مشكلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تطويرها ودعم قدرتها التنافسية، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف، 25-28 ماي 2003، ص 5.

² كنوش عاشور، مرجع سبق ذكره، ص 7.

³ بوزيان عثمان "قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر - متطلبات التكيف وآليات التأهيل"، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، 17 18 أبريل 2006 ص 8.

تعيش المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في بيئة معلوماتية ضعيفة جدا ولا تساعد بأي حال من الأحوال هذه الوضعية على تنميتها ونموها، وإلى غاية اليوم لا توجد معلومات صحيحة ومفصلة بعدد هذه المؤسسات وتوزيعها الجغرافي وتوزيعها حسب قطاعات النشاط الاقتصادي... الخ، ومن ثم فإن إنشائها يتم في فوضى مطلقة، فكيف ستنشأ وتنمو مؤسسة لازال مفهومها وحجمها محل جدل بين كثير من الجهات¹.

مما سبق يمكن القول إن أهم مشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرتبطة أساسا بتنافسيتها سواء في الأسواق الداخلية أو الخارجية، أيضا صعوبة الحصول على المعلومات الاقتصادية المضبوطة والمحيطة التي تمكنها من رسم مخطط تسويق منتجها في الأسواق الدولية، كما الحصول على القروض البنكية ودخول الأسواق المالية من أهم هذه المشاكل.

المطلب الثالث: معالجة مشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تجاوز العقبات التي تعترض وتحد من التطور الملائم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يتطلب اتخاذ إجراءات تشمل المحاور الأساسية التي تعالج المشكلات الكثيرة التي تواجه المستثمرين. وقد حاولت الوزارة المكلفة بالقطاع إعداد هذه الإجراءات التي سوف نتعرض لها في هذا المطلب.

أولا: برنامج التأهيل:

برنامج يتكامل مع البرامج القطاعية للوزارات والهيئات الأخرى المكلفة بترقية المنظومة الاقتصادية الرئيسية. يمتد البرنامج لفترة 12 سنة ويشمل مرحلتين:

المرحلة الأولى: تمتد على خمس سنوات وتهدف إلى تأهيل المحيط المباشر للمؤسسات، وتشمل على البناء المؤسسي والقانوني.

المرحلة الثانية: مرحلة الضبط ومدتها سبع سنوات وتشمل:

- تحديد المعدات والآلات وتطوير نظام الإنتاج والإدارة؛
- تطوير مهارات العاملين؛
- تطوير التسويق وبحوث التسويق.

¹ سعدان شبايكي، المرجع السابق، ص 189.

لذا يجب على المؤسسة الصغيرة والمتوسطة أن تتبنى إجراءات وإصلاحات داخلية على المستويات التنظيمية والإنتاجية والتسويقية، وأن تتحمل جزءاً من أعباء عملية التأهيل.

ثانياً: أهداف البرنامج:

يتضمن مجموعة من العمليات الموجهة إلى المؤسسات ومحيطها وتمثل فيما يلي:

الرفع من القدرة التنافسية للمؤسسات: تكييفها وفق المناهج الحديثة للتسيير والتنظيم، خاصة التحكم في نوعية المنتجات والخدمات حيث يتوجب على المؤسسات الجزائرية مراعاة المقاييس الدولية فيما يخص الجودة.

توسيع مجال التسويق أمام المؤسسة: العمل على الحفاظ على حصتها في السوق الداخلية أولاً ثم اقتحام الأسواق الخارجية.

الرفع من الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات: تحقيق أكبر عائد ممكن بأقل تكلفة ممكنة، من خلال التحكم في تكاليف الإنتاج للمؤسسة.

ثالثاً: التشغيل والحفاظ على مناصب الشغل:

يعد التشغيل والحفاظ على مناصب الشغل من أولويات برامج التأهيل، مع العمل على توفير فرص جديدة.

يمول برنامج التأهيل من خلال المساعدات المقدمة من قبل الاتحاد الأوروبي في إطار تأهيل الاقتصادات المحلية للانندماج في المنطقة الأورو متوسطية. تتمحور عمليات التأهيل في عدة مجالات على مستويين:

أ- مجالات التأهيل على مستوى المؤسسة:

يتم ذلك من خلال تحديد أنماط التسيير ووسائل الإنتاج المتقدمة، وطرق الإنتاج المستخدمة، وتوفير المعلومات الاقتصادية اللازمة سواء المتعلقة بالقضايا الاقتصادية للمؤسسة أو بالحيط الخارجي لها. يشمل التأهيل المؤسسات والصناعات التي تمتلك إمكانيات متغيرة تساعد على النمو واكتساب حصة في الأسواق المحلية أو الإقليمية. كما يمتد التأهيل لبعض الجمعيات ذات العلاقة مثل منظمات أوقات العمل، نظراً لدورها في الحوار مع السلطات العمومية، وفي توصيل المعلومات والتوجيهات إلى المؤسسات.

ب- مجالات التأهيل على مستوى المحيط:

تشمل عمليات التأهيل اللازمة على محيط المؤسسة لتكون أكثر استجابة لنموها وتطورها واستمرارها، وتتضمن:

- المحيط القانوني والإداري والتنظيمي.
- المحيط العقاري.¹

¹ سمير آيت عكاش، حميد قرومي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المشاكل والتحديات، مجلة معارف، المجلد 08، العدد 14، 2016، ص ص 234-235.

المبحث الثالث: هيئات المرافقة المقاولاتية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

في الجزائر، برزت في السنوات الأخيرة العديد من الهيئات والبرامج الحكومية والخاصة التي تقدم خدمات المرافقة المقاولاتية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. هذه الهيئات تستهدف تعزيز قدرات رواد الأعمال وتزويدهم بالدعم اللازم لتطوير أفكارهم وتحويلها إلى مشاريع ناجحة، من خلال تقديم التوجيه الاستراتيجي والتدريب والاستشارات المتخصصة.

المطلب الأول: هيئات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يمكن عرض أهم الهيئات التي جسدها الدولة لدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:

1. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM):

أنشئت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 16/06 المؤرخ في 22 جانفي 2004 كهيئة ذات طابع خاص، والتي تعتبر كآلية جديدة لضمان القروض، وهو جهاز يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل والمتابعة لمجمل نشاطات الوكالة، ويسير الوكالة مجلس توجيه ولجنة مراقبة ويديرها مدير عام.¹

مهامها: تتمثل فيما يلي:²

- تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما؛
- تدعيم المستفيدين وتقديم لهم الاستشارة وترافقهم في تنفيذ أنشطتهم؛
- تمنح قروض بدون مكافأة؛
- تبلغ المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف الإعانات التي تمنح لهم؛
- تضمن متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم؛
- تنشئ قاعدة للمعطيات حول الأنشطة والمستفيدين من الجهاز؛
- تقدم الاستشارة والمساعدة للمستفيدين من جهاز القرض المصغر في مسار التركيب المالي ورصد القروض؛

¹ بخوش مديحة وفرحي سمرة، آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة بحوث الاقتصاد والمنجمنات، العدد 1، المجلد 2، جامعة تبسة-الجزائر، 2021، ص 99.

² المرسوم التنفيذي رقم، 14/04 المؤرخ في، 2004/1/22 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 6، الصادرة في، 2004/04/25، ص 8.

- تقييم عالقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع واستغلالها والمشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في أجلها؛
- تبرم اتفاقيات مع كل هيئة أو مؤسسة أو منظمة يكون هدفها تحقيق عمليات الإعلام والتحسيس ومرافقة المستفيدين من جهاز القرض المصغر في إطار انجاز أنشطتهم، وذلك لحساب الوكالة.

2. الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC):

أنشئ الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 11/49 المؤرخ في 26 ماي 1994 المكلف بتقديم التعويضات للعمال المسرحين لأسباب اقتصادية والمنصوص عليها في نظام التأمين على البطالة، إضافة إلى مساعدتهم من أجل إعادة الإدماج في الحياة المهنية، وقد حدد المشرع السن اللازمة للاستفادة من الدعم المقدم من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة ما بين 30 إلى 50 سنة، بعدما كان في السابق من 35 إلى 50 سنة.¹

مهامه: تتمثل فيما يلي:²

- يضبط باستمرار بطاقة المنخرطين ويضمن تحصيل الاشتراكات المخصصة لتمويل أداء التأمين عن البطالة في الحياة النشيطة؛
- يسير الأداءات المقدمة بعنوان الخطر الذي يغطيه؛
- يساعد ويدعم، بالاتصال مع المصالح العمومية للتشغيل وإدارتي البلدية والولاية، إعادة انخراط البطالين المستفيدين قانونيا من أداءات التأمين عن البطالة في الحياة النشيطة؛
- ينظم الرقابة التي ينص عليها التشريع المعمول به في مجال التأمين عن البطالة؛
- يؤسس ويحفظ صندوق الاحتياط حتى يمكنه من مواجهة الت ازماته إزاء المستفيدين في جميع الظروف؛
- التمويل الجزئي للدراسات المتعلقة بالأشكال غير النموذجية للعمل والأجور وتشخيص مجالات التشغيل ومكانه؛
- التكفل بالدراسات التقنية الاقتصادية لمشاريع إحداث الأعمال الجديدة لفائدة البطالين الذين يتكفل بهم، ويتم ذلك بالاتصال مع المصالح العمومية للتشغيل؛
- تقديم المساعدة للمؤسسات التي تواجه صعوبات في أعمالها من أجل المحافظة على مناصب الشغل حسب الأشكال والصيغ المقررة بموجب اتفاقية.

¹ خراز حليمية، آليات الدعم والمرافقة للمقاولاتية في الجزائر، مجلة قانون العمل والتشغيل، العدد 1، المجلد 6، جامعة مستغانم-الجزائر، 2019، ص 116.

² المرسوم التنفيذي رقم 188/94 المؤرخ في 1994/7/6، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44، الصادرة في 1994/7/7 ص 6.

3. صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR)

هي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تأسست بموجب المرسوم 373/02 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002، وتهدف إلى ضمان قروض الاستثمارات الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، موضوعة تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

مهامه: وتتمثل فيما يلي:¹

- التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثمارات في مجالات إنشاء المؤسسات، تجديد التجهيزات، توسيع المؤسسة، أخذ مساهمات؛
- تسيير الموارد الموضوعة تحت تصرفه، وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما؛
- إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة؛
- التكفل بمتابعة عمليات تحصيل المستحقات المتنازع عليها؛
- متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق؛
- تلقي بصفة دورية معلومات عن التزامات البنوك والمؤسسات المالية التي تمت تغطيتها بضمانه؛
- ضمان متابعة البرامج التي تضمنها الهيئات الدولية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ضمان الاستشارة والمساعدة التقنية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من ضمان الصندوق.

4. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):

من أجل تجاوز الصعوبات التي تعرض لها أصحاب المشاريع الاستثمارية في ظل الوكالة الوطنية لترقية ودعم الاستثمار، ومحاولة الاستقطاب وتوطين الاستثمارات الوطنية والأجنبية، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بموجب الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 356/06 المؤرخ في 3 أكتوبر 2006 لتحل محل الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتهدف لتقليص آجال منح التراخيص اللازمة لإقامة المشاريع إذ حددت بـ 30 يوما بدل 60 يوما في الوكالة السابقة، وهي تقع تحت وصاية وزارة التنمية الصناعية وترقية الاستثمار.²

¹ المرسوم التنفيذي رقم، 373/02 المؤرخ في 2002/11/11 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، الصادر في، 2002/11/13، ص 13.

² بشري طيور، دور هيئات الدعم والمرافقة في تشجيع المقاولاتية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص محاسبة، جامعة أم البواقي - الجزائر، 2011/2012، ص 67.

مهامها: تتمثل فيما يلي:

- ضمان خدمة الاستقبال والإعلام لصالح المستثمرين في جميع المجالات الضرورية للاستثمار؛
- وضع أنظمة إعلامية تسمح للمستثمرين بالحصول على المعطيات الاقتصادية بكل أشكالها والمراجع التوثيقية ومصادر المعلومات الضرورية لتحضير مشاريعهم؛
- تحديد كل العراقيل والضغوط التي تعيق إنجاز الاستثمارات واقتراح التدابير التنظيمية والقانونية لمعالجتها؛
- إنجاز الدراسات بغرض تبسيط التنظيمات والإجراءات المتعلقة بالاستثمار وإنشاء المؤسسات وإنجاز المشاريع؛
- المبادرة بكل عمل في مجال الإعلام والترقية والتعاون مع الهيئات العمومية الخاصة في الجزائر وفي الخارج، بهدف ترقية المحيط العام للاستثمار في الجزائر، وتحسين سمعة الجزائر في الخارج وتعزيزها؛
- ضمان خدمة علاقات العمل وتسهيل الاتصالات مع المستثمرين غير المقيمين مع المتعاملين الجزائريين وترقية المشاريع وفرص الأعمال؛
- إقامة عائلات تعاون مع الهيئات الأجنبية المماثلة وتطويرها؛
- وضع خدمة الاستشارات مع إمكانية اللجوء إلى الخبرة الخارجية عند الاقتضاء؛
- مرافقة المستثمرين ومساعدتهم لدى الإدارات الأخرى على القيام بالترتيبات المرتبطة بإنجاز المشاريع.

5. الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE)

أنشأت الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 329/30 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 والذي يتضمن تحديد القانون الأساسي الجديد للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) وتغيير اسمها إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE) والذي يعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم 296/96 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب. هي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، موضوعة تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالمؤسسات المصغرة المتابعة العملية لجميع نشاطاتها، مكلفة بتشجيع وتدعيم ومرافقة الشباب الذين لديهم فكرة مشروع إنشاء مؤسسة، حيث يستفيد الشاب صاحب المشروع من خلال مراحل إنشاء مؤسسته وتوسيعها من:

➤ مساعدة مجانية (استقبال، إعلام، مرافقة، تكوين)

- امتيازات جبائية.
- إعانات مالية (قرض بدون فائدة)

مهامها: إضافة إلى مهامها المحددة في قانونها الأساسي والمتمثلة أساسا في الإعلام، المرافقة، التكوين، الدعم، التمويل والمتابعة، فإن الوكالة وطبقا للمرسوم التنفيذي رقم 329/20، مكلفة أيضا بـ:

- تطبيق كل تدبير من شأنه أن يسمح برصد الموارد الخارجية المخصصة لتمويل وإحداث نشاطات لصالح الشباب واستعمالها في الآجال المحددة وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما؛
- إعداد البطاقة الوطنية للنشاطات التي يمكن استحداثها من طرف الشباب وتعيينها دوريا بالاشتراك مع مختلف القطاعات المعنية؛
- تشجيع استحداث وتطوير الأنظمة البيئية بناء على فرص الاستثمار المتاحة من مختلف القطاعات التي تلبي احتياجات السوق المحلي و/أو الوطني؛
- السهر على عصنة وتقييس عملية إنشاء المؤسسات المصغرة ومرافقتها ومتابعتها؛
- إعداد وتطوير أدوات الذكاء الاقتصادي وفق نهج استشاري بهدف تنمية اقتصادية متوازنة وفعالة؛
- تعمل على عصنة ورقمنة آليات إدارة الوكالة وجهاز استحداث المؤسسات المصغرة؛
- تشجيع تبادل الخبرات من خلال برامج الهيئات الدولية والشراكة مع الوكالات الأجنبية لدعم وترقية المقاولاتية والمؤسسات المصغرة؛
- تضمن تسيير مناطق نشاطات مصغرة ومتخصصة مجهزة لفائدة المؤسسات المصغرة.¹

المطلب الثاني: هيئات التمويل المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تلعب هيئات التمويل المباشر دورًا أساسيًا في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال توفير الموارد المالية اللازمة لتأسيس وتوسيع أعمالها. تشمل هذه الهيئات البنوك، وصناديق الضمان، ومؤسسات التمويل المتخصصة التي تعمل على تيسير الوصول إلى التمويل وتعزيز النمو الاقتصادي.

1. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب Agence nationale pour le service et l'emploi des jeunes -ANSEJ- هيئة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن -ANSEJ- الوطني، أنشئت عام 1997، ويشكل جهاز دعم

¹ بالة خولة، بلال مريم، مذكرة لنيل شهادة الماستر، دور آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين العمل المقاولاتي لولاية أدرار دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية - أدرار، 2021، ص 26.

تشغيل الشباب أحد الحلول الملائمة ضمن سلسلة الإجراءات المتخذة لمعالجة مشكل البطالة في ظل المرحلة الانتقالية للاقتصاد الجزائري.

يوجد نوعان من صيغ التمويل في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وهما التمويل الثنائي والتمويل الثلاثي. يشمل التمويل الثلاثي المساهمة المالية لصاحب المؤسسة والقرض بدون فائدة المقدم من طرف الوكالة والقرض البنكي ويندرج ضمن التمويل الثلاثي مستويان هما:

- المستوى الأول، حيث مبلغ الاستثمار لا يتجاوز 2 مليون دينار جزائري، وتكون المساهمة الشخصية 5% مساهمة الوكالة 25% أما الباقي 70% فهي مساهمة القرض البنكي.

- المستوى الثاني، ويكون مبلغ الاستثمار أكبر من 2 مليون دينار جزائري إلى 10 مليون دينار جزائري، وتكون المساهمة الشخصية من 8% إلى 10% مساهمة الوكالة 20%، والباقي عبارة عن مساهمة القرض البنكي.

أما التمويل الثنائي فيشمل المساهمة المالية لصاحب المؤسسة والقرض بدون فائدة المقدم من طرف الوكالة. يتعلق التمويل الثنائي بمستويين هما:

- المستوى الأول، ومبلغ الاستثمار لا يتجاوز 2 مليون دينار جزائري، وتكون المساهمة الشخصية 75% أما مساهمة الوكالة 25%.

- المستوى الثاني، حيث مبلغ الاستثمار من 2 مليون دينار جزائري إلى 10 مليون دينار جزائري وتكون المساهمة الشخصية بنسبة 80% أما الوكالة فتساهم بنسبة 20%.

هذا وقد تم إنشاء صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع لتعزيز البنوك لتحمل الأخطار الخاصة بتمويل المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

2. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

أنشئت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14/04 المؤرخ في 22 جانفي 2004 كهيئة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني مهمتها تطبيق سياسة الدولة في مجال محاربة

البطالة والفقر عن طريق تدعيم أصحاب المبادرات الفردية من أجل مساعدتهم على إحداث نشاطات لحسابهم الخاص ويتضمن دور الوكالة تقديم الدعم والاستشارة والمرافقة للمبادرين وضمان المتابعة لإنجاح المشاريع المجسدة.

تتمثل مهامها الأساسية في:

- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والتنظيم المعمول بهما؛
 - تدعيم المستفيدين وتقديم لهم الاستشارة وترافقهم في تنفيذ أنشطتهم؛
 - تبليغ المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف الإعانات التي تمنح لهم؛
 - تضمن متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم مع الوكالة؛
 - تساعد المستفيدين عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.
- أما عن الفوائد والمساعدات الممنوحة. فهي تتمثل فيما يلي:
- الدعم، النصائح، المساعدة التقنية ومرافقة المقاولين مضمونة من طرف الوكالة في إطار انجاز مشاريعهم.
 - القرض البنكي ممنوح بنسبة فائدة مخفضة تقع على عاتق المستفيد (من 10% إلى 20% حسب الحالات) الفارق من النسبة التجارية تغطيه الوكالة.
 - تمنح سلفة بدون فائدة قدرها 25% من الكلفة الإجمالية للمشروع إذا كانت هذه الأخيرة تتراوح بين 100,000 دينار جزائري و 400,000 ألف دينار جزائري قد ترتفع هذه النسبة إلى 27% في حالة ما إذا كان المستفيد حاملا لشهادة أو وثيقة معترف بها، إذا أنجز النشاط في منطقة خاصة في الجنوب أو الهضاب العليا.
 - لشراء المواد الأولية، فإنه تقدم للمستفيد سلفة بدون فائدة مقدرة بنسبة 90% من الكلفة الإجمالية والتي لا يمكن أن تفوق 30,000 دينار جزائري.

3. الصندوق الوطني للتأمين على البطالة

الصندوق الوطني للتأمين على البطالة Chômage -CNAC-Caisse Nationale d'Assurance هيئة حكومية أنشئت سنة 1994 للتخفيف من العواقب الاجتماعية الناجمة عن التسريحات الجماعية للأجراء العاملين بالقطاع الاقتصادي،

ويقدم الصندوق عدة خدمات من بينها ما يقدمه للبالغين من العمر بين 30 و 50 سنة. حيث يمكنهم إنشاء مؤسساتهم بمساهمة شخصية بنسبة 1% أو 2% من تكلفة الاستثمار التي تصل إلى 10 ملايين دينار جزائري كما يستفيدون من للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

- إعانة بمبلغ يقدر 500,000 دينار جزائري بدون فائدة لكراء محل لإيواء النشاطات المستقرة؛

- قرض بدون فائدة نسبة 28% أو 29% حسب تكلفة الاستثمار الإجمالية؛

- تخفيض نسب الفوائد البنكية ما بين 60% و 95%؛

- إرجاء لمدة ثلاث سنوات لتسديد القرض البنكي؛

- إرجاء لمدة سنة لدفع الفوائد البنكية.

هذا ويساعد الصندوق حاملوا شهادة التعليم العالي البالغين من العمر ما بين 30 و 50 سنة على إنشاء مكاتب جماعية بمساهمة شخصية بنسبة 1% أو 2% من تكلفة الاستثمار التي تصل إلى 10 ملايين دينار جزائري.

كما يستفيد من:

- جمع حصص الحد الأقصى للاستثمار وفقا لعدد الشباب أصحاب المشاريع؛

- إعانة بمبلغ يصل إلى مليون دينار جزائري لكراء محل الإيواء المكتب الجماعي؛

- قرض بدون فائدة بنسبة 28% أو 29% حسب تكلفة الاستثمار الإجمالية؛

- تخفيض نسب الفوائد البنكية ما بين 60% و 95%.

إرجاء لمدة ثلاث سنوات لتسديد القرض البنكي مع إرجاء لمدة سنة لدفع الفوائد البنكية. ابتداء من سنة 2010، أصبح بإمكان الفئة الاجتماعية التي يتراوح سنها بين الثلاثين والخمسين سنة من الالتحاق بالوكالة، والحصول على مزايا متعددة أهمها مبلغ الاستثمار الذي أصبح في حدود عشرة ملايين دينار جزائري بعدما كان لا يتجاوز خمسة ملايين دينا جزائري، وكذا توسيع إمكانيات إنتاج السلع والخدمات لذوي المشاريع الناشطين علاوة على ذلك، فقد خصص الصندوق لصالح المؤهلين امتيازات تتمثل في تخفيض نسب فوائد القروض البنكية، تخفيض نسب الرسوم الجمركية، الإعفاء الضريبي وشبه الضريبي وكذا الاستفادة من قرض بدون فائدة.

4. التمويل التاجيري

تعتبر تجربة التمويل التاجيري في الجزائر حديثة العهد نسبيا، حيث لم تعرف انطلاقتها الحقيقية إلا في بداية التسعينيات من القرن العشرين من خلال قيام بنك البركة الجزائري بأول هذه العمليات سنة 1991، ثم تلتها محاولات محدودة من قبل البنوك والمؤسسات المالية مثل البنك الخارجي والبنك الوطني للتنمية.

ويرجع سبب التأخر والانطلاقة البطيئة للتمويل التاجيري إلى عدة أسباب أهمها:

- عدم وجود إطار تشريعي ينظم ويحكم هذه العملية؛
- غياب المبادرة والإبداع لدى البنوك؛
- عدم مرونة النظام المالي؛
- ضعف تهيئة المحيط الملائم وعدم وضوح الرؤية والشفافية فيما يخص الإصلاحات؛
- التأخر في تأسيس بورصة الجزائر؛
- وجود بنوك عمومية مثقلة بالديون مع ضعف قدراتها التمويلية؛
- تخوف البنوك من هذه الصيغة التمويلية من حيثي المردودية والمخاطر الناجمة عنها؛
- غياب التحفيزات المنشطة لهذه الصيغة خاصة الجانب الجبائي؛
- غياب إرادة حقيقية من الدولة في تنظيم ودعم التمويل التاجيري في الجزائر.

هذا وقد ظهرت عدة تجارب في ميدان التمويل التاجيري، أبرزها الشركة العربية للإيجار المالي الشركة الجزائرية لإيجار المنقولات والشركة المغاربية لإيجار المالي.

أنشئت الشركة العربية للإيجار المالي Arabe Leasing Corporation -ALC في أكتوبر 2001 برأسمال قدره 758 مليون دينار جزائري، وتعتبر أول مؤسسة خاصة للإيجار المالي مهمتها القيام بالتمويل التاجيري في مجال العقارات على وجه الخصوص لكل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأصحاب المهن الحرة وكذا المؤسسات الكبرى. وقد بدأت المؤسسة نشاطها في ماي 2002 بمنح أولى قروضها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيمة إجمالية قدرها 75.5 مليون دينار.

أما الشركة الجزائرية لإيجار المنقولات Société Algérienne de Leasing mobilier SALEM فهي تعتبر مؤسسة ذات أسهم رأسمالها 200 مليون دينار جزائري، وهو موزع بين الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي بنسبة 90% والمجموعة القابضة للميكانيك بنسبة 10%. ويتكون زبائنهم من مؤسسات صناديق التعاون الفلاحي المستثمرون في الفلاحة والصيد البحري المقاولون والخواص إضافة إلى ذلك، فقد تم إنشاء الشركة المغاربية للإيجار المالي سنة 2006 بمبادرة من مؤسسة تونس للإيجار المالي وبنك الأمان AMEN، تهدف هذه المؤسسة لأن تصبح الشريك المفضل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وذلك بتمويلها بالمعدات اللازمة لعملها، كمعدات النقل والمكتبية والأشغال العمومية.

المطلب الثالث: التمويل غير المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

على غرار الهيئات والآليات التي تقوم بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بطريقة مباشرة، فإنه توجد هيئات وآليات بإمكانها تمويل هذه المؤسسات بطريقة غير مباشرة.

1. صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أنشئ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة Fonds de Garantie des -Credits -FGAR بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. يعتبر صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية ويتمتع هذا الصندوق بالشخصية والاستقلالية المالية انطلق الصندوق في النشاط بصورة رسمية في 14 مارس 2004. يهدف صندوق ضمان القروض إلى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل التي تدخل في التركيب المالي للاستثمارات المجدية، وذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك.

يتولى الصندوق المهام الموالية:

- التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات التي تنجز استثمارات في مجال إنشاء المؤسسات؛

- تحديد أجهزة الإنتاج وتوسعة المؤسسات الموجودة؛

- تسيير الموارد الموضوعة تحت تصرف الصندوق وإقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة؛

- التكفل بمتابعة تحصيل المستحقات المتنازع عليها ومتابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان القروض؛
- ضمان متابعة البرامج التي تضمنها الهيئات الدولية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم الاستشارة التقنية لفائدتها والمستفيدة من ضمان القروض؛
- إعداد اتفاقيات مع البنوك والمؤسسات المالية؛
- تلقي بصفة دورية معلومات عن التزامات البنوك والمؤسسات المالية التي تمت تغطيتها بضمانه.

2. صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تم إنشاء صندوق قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة Caisse de garantie des crédits d'investissements pour la PME -CGCI-PME للحكومة- لتسهيل الحصول على القرض في 19 أبريل 2004 إلا أن بداية النشاط الفعلي لم تكن إلا في السداسي الثاني لعام 2009. وهو عبارة عن مؤسسة ذات أسهم يقدر رأسمالها 30 مليار دينار جزائري، حيث تندرج ضمن إستراتيجية القوة العمومية لتحفيز إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يغطي مخاطر الإعسار التي تكبدتها البنوك على القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. هذا وتكمل مخططات المساعدة الأخرى للتمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المشكلة من مختلف الهيئات الحكومية الأخرى مثل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

أما فيما يتعلق بحصيلة ملفات الضمان، فقد عرفت نسبة كبيرة من أقساط القروض أقل من 50 مليون دينار جزائري والتي تمثل لوحدها نسبة 84% من جميع مشاريع الضمان حتى 30 جوان 2009، يقابله من الناحية المالية 41% من القروض المضمونة. حيث أن القيمة الإجمالية للقروض بلغت 9,137,208,946 دينار جزائري صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

على غرار صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإن صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يركز بشكل كبير على الصناعات الصغيرة والمتوسطة، فنسبة 60% من مبالغ الضمان الممنوحة لقطاع الصناعة يوضح ذلك، وتتوزع باقي النسبة على باقي النشاطات كالنقل والصحة والخدمات.

3. الاتفاقيات الدولية

على غرار استحداث الهيئات الحكومية وصناديق ضمان القروض، قامت الجزائر بإبرام عدة اتفاقيات مع مختلف الهيئات الدولية، لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورفع تنافسيتها من بين هذه البرامج يوجد برنامج ميذا.

يعتبر برنامج ميذا كإجراءات مرافقة لاتفاقيات الشراكة الأوربية الجزائرية التي تهدف إلى تحسين ورفع مستوى القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية، وذلك من خلال تأهيلها وتأهيل محيطها وتقديم الاستشارة والدراسة والتكوين إلى جانب تحسين ظروف حصولها على القروض. حيث قام برنامج ميذا في مرحلته الأولى من تخصيص غلاف مالي قدره 62,9 مليون أورو. منها 57 مليون أورو ممولة من طرف الاتحاد الأوربي، وقد أحدث هذا البرنامج 445 عملية تأهيل، وفي المرحلة الثانية اشتمل البرنامج على غلاف مالي قدره 106 مليون أورو، حيث تم من خلالها إنشاء جهاز لتغطية الضمانات البنكية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيمة 20 مليون أورو، وكحصوله لصندوق ضمان القروض بإسناد من برنامج ميذا للسداسي الأول لسنة 2009. فقد قام الصندوق بضمان 11 قرض بقيمة إجمالية 324,112,900 دينار جزائري وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية.

هذا وقد قامت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومصالح مندوبية المفوضية الأوربية في مارس من عام 2007 بإبرام اتفاقية حول تمديد برنامج ميذا في المرحلة الثانية، الذي رصد له الطرف الأوربي 40 مليون أورو والطرف الجزائري 3 مليون أورو، والذي يهدف إلى تأهيل 500 مؤسسة صغيرة ومتوسطة جزائرية.

كما قامت الجزائر بإبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يذكر من بينها ما يلي:

- التعاون الثنائي الجزائري الألماني، حيث يسعى هذا التعاون لترقية الاقتصاد وتنشيط أنظمة مختلفة ألمانية بالجزائر من خلال تدعيم التكوين المهني. وقد ساهم هذا المشروع الذي تم إطلاقه عام 2000 من تحقيق 40 برنامجا بيداغوجيا يخص عدة اختصاصات، كما سمح هذا المشروع بوضع أدوات بيداغوجية وأخرى لتنظيم وتسيير ومتابعة وتقييم تكوين الممتهين وكذا إعداد دليل الأستاذ التمهين هذا إضافة إلى مشروع إرشاد وتكوين لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. حيث تم تكوين 50 متخصص و250 عون مرشد.

- الاتفاق الجزائري السوري، حيث تم هذا الاتفاق في أبريل 2010، وقد تم من خلاله الإضاء على 25 وثيقة بين اتفاقية ومذكرة تفاهم وبروتوكول تعاون تخص 19 مجالا، أبرزها ترقية الاستثمار والعمل والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

والتكوين المهني، حيث تضمنت مذكرة التفاهم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمل على استحداث هذه المؤسسات وتنميتها وكذا تأطيرها.

- التعاون مع الوكالة الفرنسية للتنمية، حيث سمح هذا التعاون من تمويل القطاع العام من خلال منحها في مارس 2003 قرض طويل الأجل بقيمة 40 مليون أورو إلى القرض الشعبي الجزائري لمواجهة نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية. ويهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق توفير خطوط تمويلية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث فتح خط تمويلي بقيمة 9.9 مليون دولار للمساهمة في تمويل المشروعات الإنمائية في الجزائر.

خلاصة الفصل:

تُعد المرافقة المقاولاتية أداة استراتيجية وفعالة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث تساهم في تعزيز قدرتها على مواجهة التحديات وتحقيق الاستدامة والنمو. من خلال توفير التوجيه والإرشاد، التدريب، والدعم المالي، تساعد المرافقة المقاولاتية هذه المؤسسات على تجاوز العقبات التي تواجهها في بيئة الأعمال المعقدة والمتغيرة. بالإضافة إلى ذلك، تعزز المرافقة المقاولاتية الابتكار والقدرة التنافسية، مما يساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل. لقد أظهرت التجارب الناجحة أن التكامل بين مختلف الهيئات الداعمة وتبني سياسات فعالة يمكن أن يعزز من فعالية المرافقة ويزيد من فرص نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. في النهاية، يبقى تطوير سياسات مرافقة متكاملة ومتناسقة أمراً ضرورياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والنهوض بالاقتصاد الوطني.



الفصل الثالث

المرافقة المقاولاتية ودورها في

دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ANGEM - فرع الطارف

تمهيد

يشكل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، حيث يسهم بشكل كبير في خلق فرص العمل وتعزيز النمو الاقتصادي. في السنوات الأخيرة، شهدت الجزائر جهودًا متزايدة لتعزيز هذا القطاع من خلال سياسات وبرامج تهدف إلى دعم ريادة الأعمال وتوفير التمويل اللازم. المبحث الأول من هذا الدراسة يسلط الضوء على واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مع التركيز على تحدياتها وإنجازاتها، والدور الذي تلعبه في الاقتصاد الوطني.

المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لقد أثبتت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فعاليتها الاقتصادية نتيجة قدرتها على التكيف مع جميع الظروف، لذا أصبحت تحتل صدارة اهتمام السلطات العمومية الجزائرية، في إطار تكييف الاقتصاد الوطني مع التغيرات الاقتصادية العالمية، شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تحولات جذرية، بدءا من مرحلة الاقتصاد الموجه إلى غاية مرحلة اقتصاد السوق.

المطلب الأول: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تحولات جذرية وفق عدة مراحل، وقد تم تقسيم هذا التطور إلى مجموعتين، قبل صدور القانون التوجيهي 2001 وبعد صدور هذا القانون.

أولا: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر قبل صدور القانون التوجيهي 2001: يمكن تلخيص تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بثلاث مراحل رئيسية:

أ. المرحلة الأولى (1962-1982)

شهدت هذه الفترة تراجعاً كبيراً في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام، وعدد محدود للمؤسسات المملوكة للقطاع الخاص، فمع استقلال البلاد كان هناك حوالي 98% من هذه المؤسسات ملك للمستوطنين الفرنسيين، وكان عدد المؤسسات المملوكة للجزائريين محدود جداً، ومساهمة محدودة أيضاً في الاقتصاد التوظيفي، وتوليد القيمة المضافة، نتيجة للهجرة الجماعية للمستوطنين، توقفت معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام عن العمل. وبناء على ذلك، اضطرت الدولة إلى إصدار قانون التسيير الذاتي والتسيير الاشتراكي للمؤسسات اعتباراً من عام 1971، والذي يتضمن مراسيم مثل المرسوم رقم 62-20 المؤرخ في 21/08/1962 المتعلق بتسيير وحماية الأملاك الشاغرة، والرسوم رقم 62-02 المؤرخ في 22/10/1962 المتعلق بلجان التسيير في المؤسسات الزراعية الشاغرة، والرسوم رقم 62-38 المؤرخ في 22/11/1962 المتعلق بلجان التسيير في المؤسسة الصناعية الشاغرة. تم اعتماد هذه الإجراءات كوسيلة لإعادة تشغيل تلك المؤسسات وتسييرها، وبالتالي تحولت هذه المؤسسات إلى مؤسسات عامة تحت السياسة الاشتراكية، حيث أعطي القطاع العام الدور الأساسي على حساب القطاع الخاص، وتم تبني سياسات صناعية لتعزيز الصناعات التحويلية والمؤسسات المصاحبة في القطاعات الاقتصادية.

شهدت هذه الفترة تراجعاً كبيراً في نظام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام، بينما كانت المؤسسات التابعة للقطاع الخاص محدودة في عددها، حيث أصبحت أسباب عدم تطور هذه المؤسسات واضحة خلال هذه الفترة التي شهدت تنفيذ سياسات اشتراكية في الجزائر.¹

ب. المرحلة الثانية (1982 - 1988)

منذ بداية الثمانينات، تم تنفيذ سياسات اقتصادية جديدة في هذه الفترة بهدف إجراء إصلاحات هيكلية في الاقتصاد الوطني للتخفيف من حدة الأزمات المتتالية. تم تنفيذ المخطط الخماسي (1980-1984) ومخطط (1985-1989) لتجسيد مرحلة الإصلاحات، وذلك في إطار استمرار النهج الاشتراكي وإعادة التركيز نسبياً على القطاع الخاص، وتراجع دور السياسات الموجهة نحو الصناعات التحويلية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. لذلك فقد شهدت هذه المرحلة إصدار جملة من القوانين التي كان لها الأثر الكبير على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمها:²

✓ **قوانين إعادة الهيكلة العضوية والمالية:** فقد تضمنت إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات الاقتصادية التي تمت المصادقة عليها بالمرسوم رقم 80-242 المؤرخ في 04 أكتوبر 1980، تفكيك هياكل القطاع العام والوحدات الاقتصادية الضخمة التابعة للدولة إلى وحدات صغيرة الحجم، وبذلك انتقل عدد المؤسسات الوطنية من نحو 150 مؤسسة إلى 480 مؤسسة سنة 1982، كما ارتفع عدد المؤسسات الولائية والبلدية إلى 504 مؤسسة ولائية، و 791 مؤسسة بلدية.

✓ **قانون الاستثمار الخاص:** ساهمت الحكومة الجزائرية من خلال إصدار القانون رقم 82-11 المؤرخ في 1982/08/21، والمتعلق بالاستثمار الاقتصادي الوطني الخاص من تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة من بعض الإجراءات مثل: حق التحويل الضروري لشراء التجهيزات والمواد الأولية، والحصول على تصاريح محدودة الاستيراد والاستفادة من نظام الاستيراد بدون دفع.

✓ **قانون استقلالية المؤسسات:** أثبتت الإستراتيجية المعتمدة من طرف الجزائر بخصوص المؤسسات الكبرى خلال الفترة (1963-1988) فشلها، خاصة بعد أزمة البترول لسنة 1986، ولذلك وجب القيام بإصلاحات عديدة وواسعة

¹ - وردة سعادية، تأهيل وتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خيار استراتيجي لدعم التنوع الاقتصادي في الجزائر - دراسة تحليلية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2023، ص 135.

² - رياض زلاسي، نوال مرزوقي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمّة لخضر، واد سوف، الجزائر، 05-06 ماي 2013، ص 5، 6.

هدفها تصحيح وضعية الاقتصاد، بإعطاء الاستقلالية للمؤسسات وتهيئة الأرضية للانتقال نحو اقتصاد السوق، ولتجسيد ذلك، تم إصدار القانون رقم 88-01 المؤرخ في 12/01/1988 المتضمن استقلالية المؤسسات العمومية، والذي انعكست آثاره بشكل واضح على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ج. المرحلة الثالثة (1988-2001)

منذ سنة 1988 خضعت الجزائر لمرحلة انتقالية نحو اقتصاد السوق، مما دفعها إلى تعزيز علاقاتها مع مؤسسات دولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، من أجل تخفيف أزمة الديون الخارجية، ولذلك لجأت إلى خصخصة العديد من المؤسسات العامة وفتح المجال أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الأنشطة الاقتصادية.

في هذه الفترة توالى التشريعات والإجراءات التي تؤسس للتوجه الاقتصادي الجديد والتي تدعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتحديد القطاع الخاص، والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية:¹

✓ صدور قانون الاستثمار في 19 جويلية 1988 الذي أزاح سقف الاستثمار الخاص، كما سمح للمستثمرين بالاستثمار في أكثر من مجال، وبالتالي فقد أفسح المجال أمام القطاع الخاص خلال الفترة 1988-1990؛

✓ في سنة 1990 صدر قانون النقد والقرض الذي ألغى جميع الامتيازات التي كانت تحظى بها المؤسسات العمومية خاصة فيما يتعلق بالتعامل مع البنوك، كما فتح المجال أمام البنوك الخاصة، وهو ما أعطى دفعا للقطاع الخاص عموما، وبالتحديد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

✓ سنة 1993 تم صدور المرسوم التشريعي المتعلق بترقية الاستثمار الذي أعطى الحرية الكاملة للاستثمار الخاص، كما منح العديد من الامتيازات للمستثمرين الخواص خاصة للاستثمار في المناطق الخاصة، وقد أنشئ بموجب هذا القانون وكالة لترقية ودعم الاستثمار مكلفة بمساعدة المستثمرين لإنجاز استثماراتهم؛

✓ سنة 1994 تم إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مهمتها تهيئة المناخ المناسب لترقية نشاط هذه المؤسسات من أجل الاعتماد عليها كأحد ركائز التنمية في ظل التوجه الاقتصادي الجديد؛

✓ في سنة 1995 تم صدور الأمر 22-95 المؤرخ في 26 أوت 1955 المتعلق بخصوصية المؤسسات، والذي ألحق عدد كبير من المؤسسات العمومية بالقطاع الخاص؛

¹ - حميد بوزيدة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة حمه لخضر، واد سوف، الجزائر، 06-07 ديسمبر 2017، ص ص 3-4.

✓ تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) في عام 1996 بموجب المرسوم التنفيذي 96-296 الصادر في 8 سبتمبر 1996، تعمل الوكالة تحت إشراف رئيس الحكومة وتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويتركز دورها الأساسي على تعزيز وتقديم الاستشارة والدعم للشباب الذين لديهم مشاريع، وتوفير روابط مستدامة مع البنوك والمؤسسات المالية لتمويل المشاريع وتنفيذ خطط التمويل ومتابعة وإنجاز هذه المشاريع واستغلالها بشكل فعال.

ثانيا: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد صدور القانون التوجيهي 2001: تتميز هذه الفترة بتشجيع الاستثمار الخاص وتطويره، وبالتالي إعطاء الأهمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي شهدت تطورا كبيرا، وهو ما أدى إلى إمكانية إحصاء عددها وانتشارها الجغرافي وكذا توزيعها على مختلف الأنشطة.

1. القوانين المساعدة على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: نذكر من هذه القوانين ما يلي:

✓ القانون الخاص بتطوير الاستثمار رقم 01-03 الصادر في 20 أوت 2001: تم وضع هذا القانون لتحقيق المساواة بين المستثمرين الأجانب والمحليين، وإلغاء التمييز بين القطاعين العام والخاص. تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) كوكالة وطنية غير مركزية، تضم جميع الهيئات ذات الصلة بالاستثمار. تم أيضا إنشاء المجلس الوطني للاستثمار، الذي يعمل تحت إشراف رئيس الحكومة، ويكلف بإعداد إستراتيجية تطوير الاستثمار واقتراح تدابير تحفيزية للمستثمرين ومتابعة التطورات الحاصلة في هذا المجال.

✓ القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18 الصادر في 12 ديسمبر سنة 2001: يهدف هذا القانون إلى تعزيز إستراتيجية تطوير الاستثمار وتقديم تدابير تحفيزية للمستثمرين، بالإضافة إلى متابعة التطورات في هذا المجال. يمنح هذا القانون الشرعية للإستراتيجية المتخذة لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث يحدد بدقة مفهوم هذه المؤسسات، وبناء على هذا القانون تقدم مختلف السلطات العمومية دعما وتعزيزا لهذه المؤسسات عن طريق اتخاذ عدة تدابير، أبرزها تحسين نوعية المعلومات الصناعية والتجارية والاقتصادية والمهنية المتعلقة بالقطاع. كما يسعى القانون إلى تسهيل الوصول إلى هذه المعلومات وتشجيع ظهور مؤسسات جديدة وتعزيز قدرتها على المنافسة.

✓ قانون الاستثمار 09-16: يهدف قانون الاستثمار رقم 16-09 الصادر في 03 أوت 2016 إلى تحديد الإطار القانوني الذي ينظم الاستثمارات، سواء كانت وطنية أو أجنبية، في الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بإنتاج السلع والخدمات.

✓ القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: صدر القانون رقم 02-17 في 10 جانفي 2017 بهدف دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يشتمل هذا القانون على التوجيهات والإرشادات لتعزيز نمو واستدامة هذه المؤسسات. ويهدف القانون إلى تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد التدابير الداعمة والآليات المخصصة لها في مجالات التأسيس والتنمية والاستدامة، ويهدف أيضا إلى تحقيق الأهداف العامة التالية:

- تعزيز النمو الاقتصادي؛
- تحسين بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة تلك المبتكرة، والحفاظ على استمرارها؛
- تعزيز قدرات وتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التصدير؛
- تعزيز ثقافة ريادة الأعمال والمقاولة؛
- تحسين معدلات الاندماج الوطني وتعزيز التعاون والتنسيق بين المؤسسات.¹

المطلب الثاني: التطور العددي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أعطت الدولة مجالا واسعا لدعم ونمو وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي تزامن مع تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي جرى الاتفاق بشأنه مع صندوق النقد الدولي 1994.

أولا: تطور عدد المؤسسات الخاصة والعامة في الجزائر: إن الاهتمام الذي حظي به قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السنوات الأخيرة أدى الى تزايد المؤسسات بشكل مستمر، من خلال توجيهه إلى المجالات الأكثر حيوية، وتدعيمه بآليات وميكانيزمات فعالة بهدف تطويره وتنميته. والجدول التالي يوضح تطور عدد هذه المؤسسات في الجزائر:

¹ - ورثة سعايدية، مرجع سبق ذكره، ص 136 - 139.

الجدول رقم 3-1: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة من (2019-2022)

السنوات	العدد				
	المؤسسات الخاصة	المؤسسات العمومية	المجموع	تطور عدد المؤسسات	نسبة التطور
2019	1193096	243	1193339	/	/
2020	1230844	229	1231073	37734	3.16%
2021	1286140	225	1286365	55292	4.49%
2022	1359580	223	1359803	73438	5.70%

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على نشرة المعلومات الإحصائية.

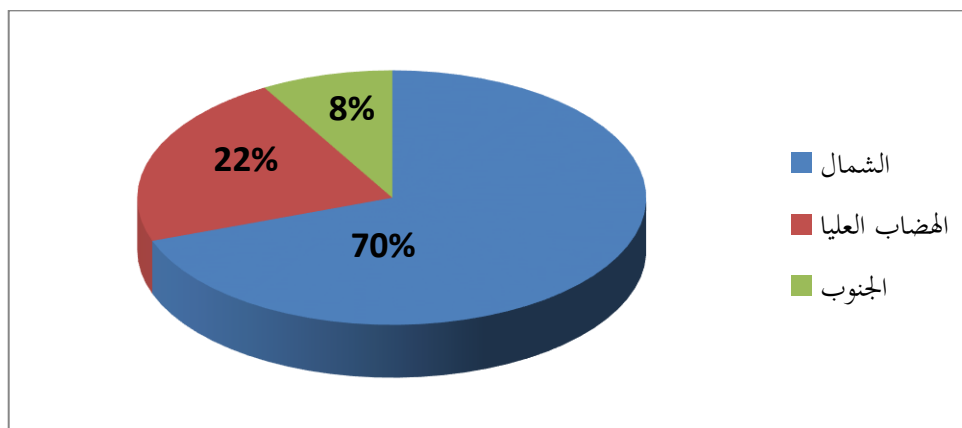
Bulletin d'information statistique de la PME 2023, N°38, 40, 42, 48.

نلاحظ من خلال الجدول الزيادة المستمرة في عدد المؤسسات الخاصة على عكس المؤسسات العامة، أيضا نجد أن العدد الإجمالي للمؤسسات في تزايد مستمر من سنة لأخرى حيث ارتفعت من 119333 في سنة 2019 إلى 1359803 سنة 2022.

إن زيادة المؤسسات الخاصة مقارنة بالمؤسسات العامة راجع للجهود المبذولة من طرف الدولة والهيئات الخاصة للنهوض بهذا النوع من المؤسسات.

ثانيا: التمرکز الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يختلف تركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المناطق الجغرافية بالجزائر، والشكل الموالي يوضح توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مناطق الجزائر خلال سنة 2023:

الشكل رقم 3-1: التمرکز الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال سنة 2023



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نشرة المعلومات الإحصائية.

Bulletin d'information statistique de la PME 2023, N° 48, p11

نلاحظ من الشكل أعلاه استحواذ المناطق الشمالية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 70%، وهذا راجع إلى الكثافة السكانية في تلك المناطق، بالإضافة إلى توفر البنية التحتية المناسبة على عكس الجنوب الأقل تمركزا بنسبة 8%، وهذا ما أدى إلى خلق فجوة بين مختلف المناطق في الجزائر.

ثالثا: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب طبيعة النشاط: يتركز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجموعة من القطاعات الاقتصادية وهي: قطاع الزراعة، الصناعات التحويلية، البناء والأشغال العمومية، قطاع النقل والمواصلات، الخدمات، خدمات المؤسسات وقطاعات أخرى. والجدول الموالي يوضح توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (العامة والخاصة) في الجزائر:

الجدول رقم 3-2: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة النشاط لسنة 2023

القطاع نوع المؤسسة	الصناعة	الزراعة	الخدمات	الأشغال العامة والبناء
المؤسسات الخاصة	115921	8322	703445	204438
المؤسسات العامة	7496	3578	5869	2335

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على:

Bulletin d'information statistique de la PME 2023, N° 48, p9, 10.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط يختلف حسب ما كانت المؤسسة المدروسة عامة أو خاصة، حين نجد أن توزيع المؤسسات الخاصة يختلف من قطاع إلى آخر، وفي هذه الحالة الأغلبية لقطاع الخدمات، يليها قطاع الأشغال العامة والبناء والصناعات التحويلية، بينما قطاع الزراعة فهو الأقل توجهها على عكس المؤسسات العامة، فإن أغليبتها تعتمد في نشاطها على قطاعي الزراعة والصناعة، ومن ثم الخدمات. ويرجع ذلك إلى اهتمام الدولة الجزائرية بقطاع الزراعة والصناعة أكثر من غيره أما بالنسبة للمؤسسات الخاصة فقد أولت اهتماما أكبر بقطاع الخدمات.

المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني

لقد شرعت الجزائر في السنوات الأخيرة في الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أولت الدولة اهتماما كبيرا لترقية القطاع، وتشجيعه لأخذ مكانته في إنجاح عملية الإنعاش الاقتصادي، وهذا نظرا للأهمية البالغة التي تحتلها هذه المؤسسات في اقتصاديات الدول فإن دورها يظهر جليا في خلق الاستثمارات، توفير مناصب شغل جديدة، بالإضافة إلى مساهمتها الفعالة في إعادة تنشيط المحيط الاقتصادي، وتحقيق التنمية. ويمكن تقييم مساهمة هذه المؤسسات في الاقتصاد الوطني من خلال النقاط التالية:

أولا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات في الجزائر خلال فترة 2019-2022: يعتبر قطاع المحروقات الركيزة الأساسية للاقتصاد الجزائري، فهو المصدر الأول والأساسي للتمويل والحصول على العملة الصعبة، وعند

حدوث أي تذبذب في سعر النفط يؤدي إلى انخيار الاقتصاد الجزائري. فلا بد من خلق مصادر أخرى خارج قطاع المحروقات، ويمكن توضيح مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 3-3: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات في الجزائر للفترة (2019-2022)

القيمة: مليار دينار جزائري

السنوات المساهمة	2019	2020	2021	2022
الصادرات خارج المحروقات	2068	1909	4496	3141
إجمالي الصادرات	35823.54	23796.60	39280.3	60384.02
نسبة المساهمة	%5.77	%8.02	%11.44	%5.20

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نشرة المعلومات الإحصائية.

Bulletin d'information statistique de la PME 2023, N° 48.

نلاحظ من خلال الجدول أن الاقتصاد الوطني يعتمد بشكل كامل على قطاع المحروقات بنسبة 95% من إجمالي الصادرات، حيث نلاحظ انخفاض قيمة الصادرات خارج المحروقات بعد سنة 2019 بسبب جائحة كورونا، وزادت في السنوات من 2021 إلى غاية 2022، وبالرغم من هذا التطور الملحوظ في مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات، إلا أنه لا يحقق الهدف المنشود وذلك بسبب الارتباط القوي للاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات.

ثانيا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل في الجزائر: مع تفشي ظاهرة البطالة وعدم وجود حلول للتوظيف في القطاع العام، اتجه أغلب الشباب للعمل في القطاع الخاص، ومع بروز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أدى ذلك لتشجيع الشباب نحو إنشاء مشروعاتهم الخاصة، وبالتالي زيادة عدد المؤسسات وخلق مناصب شغل، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 3-4: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل في الجزائر للفترة (2019-2022)

2022	2021	2020	2019	السنوات المساهمة
13023244	12202063	11881326	11281000	إجمالي القوى العاملة
3307821	3134968	1989516	2885651	مساهمة المؤسسات ص وم في التشغيل
%25.40	%25.69	%16.75	%25.58	نسبة المساهمة
%37	%34	%34	%37.5	نسبة التشغيل في الجزائر

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نشرة المعلومات الإحصائية.

Bulletin d'information statistique de la PME 2023, N° 48.

يوضح الجدول أعلاه مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل من 2019 إلى غاية 2022، حيث نلاحظ استقرار في نسبة المساهمة بـ 25% ما عدا سنة 2020، والتي انخفضت لتساهم بـ 16% يرجع ذلك لمخلفات جائحة كورونا، إلا أنها سرعان ما ارتفعت في السنوات الموالية.

ثالثا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق قيمة مضافة في الجزائر: إن للقطاع الخاص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور فعال في تحقيق قيمة مضافة في الجزائر، ويعتبر كبديل لقطاع المحروقات، ويمكن توضيح ذلك في الجدول الموالي:

الجدول رقم 3-5: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة في الجزائر (2019-2021)

القيمة: مليار دينار جزائري

2021	2020	2019	السنوات المساهمة
1426.61	1299.91	1449.22	القيمة المضافة للقطاع العام
10334.13	9326.55	10001.3	القيمة المضافة للقطاع الخاص
11760.74	10626.45	11450.6	إجمالي القيمة المضافة
%12.13	%12.23	%12.66	نسبة مساهمة القطاع العام
%87.87	%87.77	%87.37	نسبة مساهمة القطاع الخاص

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نشرة المعلومات الإحصائية.

Bulletin d'information statistique de la PME, 2023 N° 48, p35

من خلال معطيات الجدول نلاحظ تذبذب في إجمالي القيمة المضافة للسنوات المدروسة (2019-2021)، حيث في سنة 2020 انخفضت لـ 10626.45 مليار دج بعد أن كانت 11450.6 مليار دج في سنة 2019 ويرجع ذلك لجائحة كورونا في تلك الفترة، وتزداد في سنة 2021 لتصبح 11760.74 مليار دينار جزائري. كما نلاحظ أيضا أن القطاع الخاص يساهم بنسبة كبيرة تصل إلى 87% في القيمة المضافة، على غرار القطاع العام الذي يساهم بنسبة 12% فقط، مما يوضح لنا أهمية القطاع الخاص والذي من الممكن أن يحل محل قطاع المحروقات، فلا بد من الاهتمام به أكثر.

المبحث الثاني: مفهوم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في -الطارف

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر هي منظمة تابعة لوزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة في الجزائر. تهدف الوكالة إلى توفير القروض المصغرة للفئات المحتاجة والراغبة في إنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم. تعمل الوكالة على تشجيع ريادة الأعمال وخلق فرص العمل ومحاربة البطالة من خلال توفير التمويل اللازم للمشاريع الصغيرة.

المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة

أولاً: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقاً للمشرع الجزائري

- لا يوجد تعريف محدد لهذا النوع من المؤسسات، فقد وُضعت عدة معايير لتحديد تعريف واضح لها من حيث الحجم مثل عدد العمال، رقم الأعمال، القيمة المضافة، لكن المعيار الأكثر استخداماً هو معيار عدد العمال. وفقاً للمواد 5 و7:
- المؤسسة الصغيرة: تشغل ما بين 1-9 أفراد وتحقق رقم أعمال يقل عن 20 مليون دينار.
 - المؤسسة المتوسطة: تشغل بين 50 و250 عاملاً، ويتراوح رقم أعمالها بين 200 مليون و2 مليار دينار.

ثانياً: بطاقة فنية حول الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في الطارف

أنشأت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بموجب:

- المرسوم الرئاسي رقم 11-2133 المؤرخ في 2011/03/22 المتعلق بجهاز القرض المصغر.
- المرسوم التنفيذي رقم 04-15 المؤرخ في 2004/01/22 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي معدل ومتمم.
- المرسوم التنفيذي رقم 04/15 المؤرخ في 2004/01/22 الذي يحدد شروط الإعانات الممنوحة للمستفيدين ومستواها معدل ومتمم.
- المرسوم التنفيذي رقم 04-2016 المؤرخ في 2004/01/22 المتضمن إنشاء وصندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة وتحديد قانونه الأساسي معدل ومتمم.

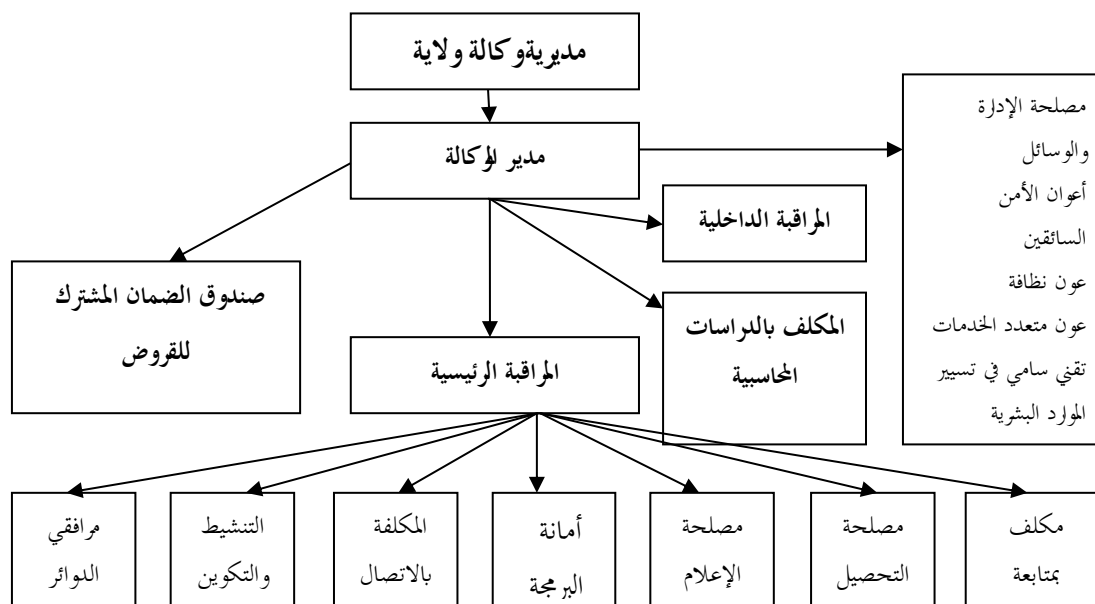
ثالثاً: مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والتنظيم المعمول بهما؛
- دعم، نصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم؛
- إبلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف المساعدات التي سيحظون بها؛
- ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط؛
- مساعدة المستفيدين عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم؛
- متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على احترام الاتفاقيات والعقود المتعلقة بالوكالة؛
- مساعدة المستفيدين من القروض المصغرة عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المتعلقة بتجسيد مشاريعهم بما في ذلك الشركاء الماليون للبرنامج.

رابعاً: أهداف الوكالة

- أداة فعالة لمكافحة الهشاشة الاجتماعية من خلال تشجيع التشغيل الذاتي، العمل المنزلي وممارسة النشاطات التقليدية والحرفية لاسيما لدى فئة النساء؛
- تشجيع تثبيت سكان الريف بمناطقهم الأصلية من خلال مساعدتهم على إنشاء نشاطات اقتصادية مدرة للدخل؛
- تنمية روح المقاولنة وتحقيق الذات لدى الشباب وإشراكهم في مسار التنمية التساهمية المستدامة؛
- تشجيع القدرات والمعارف المحلية والمنتجات الوطنية.

الشكل رقم 2-3: الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في الطارف.



المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في الطارف.

المطلب الثاني: نشاطات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في الطارف

الصيغة الأولى: قرض لشراء المواد الأولية

قروض بدون فوائد تمنح مباشرة من طرف الوكالة تحت عنوان شراء مواد اولية لا تتجاوز قيمتها 100,000 دج. تهدف إلى تمويل الأشخاص الذين لديهم معدات صغيرة وأدوات لا يملكون اموال لشراء المواد الأولية، موجهة لإعادة بعث أو إنشاء نشاط. وقد تصل قيمتها إلى 250.000 دج على مستوى ولايات الجنوب.

مدة التسديد

- 36 شهر بالنسبة لقروض 100.000 دج.

- 54 شهر بالنسبة لقروض 250 000 دج.

الصيغة الثانية: التمويل الثلاثي (وكالة - بنك - مقاول)

هي قروض ممنوحة من قبل البنك والوكالة بعنوان إنشاء نشاط. تكلفة المشروع قد تصل إلى 1.000.000,00 دج.

- قرض بنكي بنسبة 70؛

- سلفة الوكالة بدون فوائد 29؛

- 1 مساهمة شخصية.

مدة التسديد

- 08 سنوات مع فترة تأجيل التسديد تقدر بثلاثة (3) سنوات بالنسبة للقرض.

المطلب الثاني: التركيبة المالية

1- قروض شراء المواد الأولية

الجدول رقم 3-6: قروض شراء المواد الأولية

قيمة القرض	القرض بدون فائدة (مساهمة الوكالة)	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
من 1 دج حتى 100 000.00 دج	100%	-	-

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في الطارف

2- مشاريع ثلاثية التمويل

الجدول رقم 3-7: مشاريع ثلاثية التمويل

قيمة القرض	القرض بدون فائدة (مساهمة الوكالة)	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
من 100001.00 إلى 1000000.00 دج	29%	1%	70%

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في الطارف

المطلب الثالث: الخدمات غير المالية

- التكوين: تنظيم دورات تكوينية لإنشاء و / أو تسيير المؤسسات الجد مصغرة والتربية المالية؛
 - اختبارات المصادقة على المكتسبات المهنية بالشراكة مع الهيئات والمؤسسات المتخصصة؛
 - تنظيم المعارض: تنظيم معارض عرض وبيع المنتوجات الناجمة عن القرض المصغر؛
 - ضمان مرافقة فردية للمقاولين خلال كل مراحل إنشاء النشاط؛
 - متابعة جوار به حدية، قصد ضمان ديمومة الأنشطة التي تم انشائها.
- حيث شروط التأهيل لها خاصيتين وهما كمايلي:

1- خصائص أهلية المقاول

- بلوغ سن 18 سنة فما فوق والقدرة على ممارسة نشاط؛
- بدون دخل أو ذوي دخل غير مستقر وغير منتظم؛
- مكان إقامة ثابت؛
- التمتع بكفاءات تتوافق مع النشاط المرغوب إنجازه؛
- عدم الاستفادة من أي إعانة لإنشاء نشاط.

2- خصائص أهلية المشروع

- نشاط لإنتاج السلع و / أو الخدمات،
- الأنشطة التجارية الصغيرة.

المبحث الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية الطارف الفترة 2018-2023

خلال الفترة من 2018 إلى 2023، شهدت ولاية الطارف واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطوراً ملحوظاً، حيث شهدت هذه الشركات نمواً في عددها ونشاطاتها. تأتي هذه التطورات نتيجة للتحسينات التي أدخلتها الحكومة في بيئة الأعمال والتي تهدف إلى دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز دورها في الاقتصاد المحلي.

ومن خلال هذه الدراسة سنقوم بتشخيص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية الطارف في الفترة 2018-2023 كمطلب أول، ثم سنتطرق إلى ملكية ونشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية الطارف الفترة 2018-2023 كمطلب ثاني، وفي المطلب الثالث سنقدم مساهمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية الطارف الفترة 2018-2023.

المطلب الأول: تشخيص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية الطارف الفترة 2018-2023

خلال الفترة من 2018 إلى 2023، تم تشخيص واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية الطارف بدقة، حيث تم تحليل أداء هذه المؤسسات وتحديد نقاط القوة والضعف بهدف تعزيز النجاح والاستدامة. وقد تم التركيز على تحديد العوامل التي تؤثر على أداء هذه المؤسسات مثل التشريعات المحلية، والبيئة الاقتصادية، والدعم الحكومي، بهدف تحديد سبل تعزيز القدرة التنافسية وتحقيق النمو المستدام.

الجدول رقم 3-8: تعداد التمويل الثلاثي والاحادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الطارف من 2018-2023

2023	2022	2021	2020	2019	2018	
53	27	61	00	00	87	التمويل ثلاثي
170	94	393	00	00	1300	التمويل احادي
223	121	454	00	00	1387	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على كشف الإحصائية الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

الجدول رقم (3-4) يعرض المؤسسات الممولة على مدى 06 سنوات من عام 2018 إلى عام 2023. يبدو أن هناك تذبذباً كبيراً في تمويل المؤسسات خلال هذه الفترة.

- في عام 2018، كان هناك تمويل ثلاثي بقيمة 87 و تمويل احادي بقيمة 1300، مما يجعل المجموع 1387؛

- في عام 2019 و 2020، لا توجد أي قيم مدرجة للتمويل، وهذا يشير إلى أن الدعم توقف في تلك السنوات بسبب جائحة كورونا؛

- في عام 2021، تم التمويل ثلاثي ل 61 وتمويل احادي ل 393، مما يجعل المجموع 454. يبدو أن هناك ارتفاعاً ملحوظاً في التمويل مقارنة بالسنوات السابقة؛

- في عام 2022، انخفض التمويل ثلاثي إلى 27 والتمويل احادي إلى 94، مما جعل المجموع 121؛

- في عام 2023، زاد التمويل ثلاثي إلى 53 والتمويل احادي إلى 170، مما جعل المجموع 223. يبدو أن هناك زيادة طفيفة في التمويل في هذه السنة مقارنة بالسنة السابقة.

تشهد البيانات تذبذباً كبيراً في تمويل المؤسسات على مدى السنوات الست من 2018 إلى 2023. في عامي 2019 و 2020، توقف الدعم بسبب جائحة كورونا، مما أدى إلى عدم وجود تمويل في تلك السنوات. بينما في عام 2021، شهدنا ارتفاعاً ملحوظاً في التمويل الثلاثي والأحادي، ويرجع ذلك على الأرجح إلى تعزيز الدعم المالي في ظل استعادة الاقتصاد من تداعيات الجائحة. أما في عامي 2022 و 2023، فقد شهدنا انخفاضاً وارتفاعاً طفيفين على التوالي، والذي يمكن تفسيره بالتغيرات المستمرة في سياسات التمويل وتغيرات الظروف الاقتصادية والسياسية التي تؤثر على حجم وشكل تمويل المؤسسات.

1. تحليل الفئات الفردية (ثلاثي واحادي):

○ ثلاثي: شهدت هذه الفئة أعلى قيمة في 2018 (87) وأقل قيمة في 2020 (0). كان هناك

تذبذب في الأرقام بعد ذلك، حيث ارتفعت في 2023 إلى 53 بعد أن كانت 27 في 2022.

○ احادي: مثل الفئة الثلاثية، كانت أعلى قيمة في 2018 (1300) وأقل قيمة في 2020 (0).

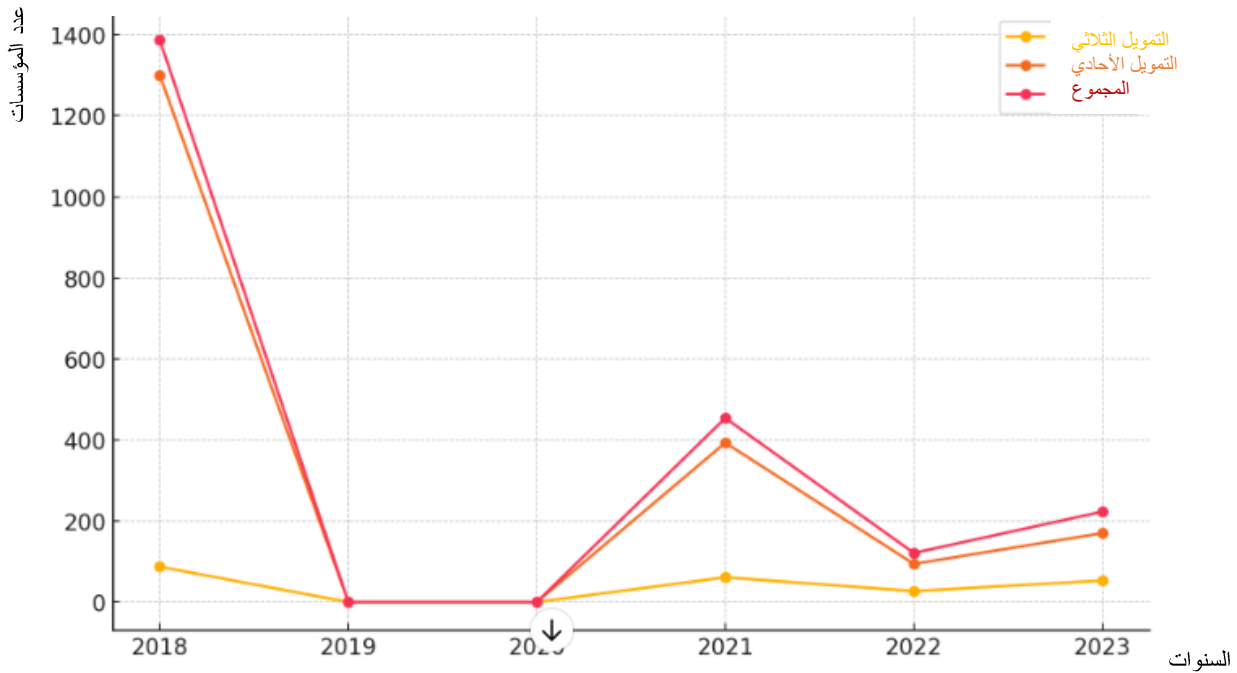
ارتفعت الأرقام بشكل ملحوظ في 2021 (393) واستمرت في الزيادة في 2023 (170).

أعلى مجموع كان في 2018 (1387) وأقل مجموع كان في 2019 و 2020 (0). بعد ذلك، شهد المجموع زيادة ملحوظة في 2021 (454) وواصل النمو في 2022 (121) و 2023 (223).

في عام 2018، كانت القيم عالية جداً في كلا الفئتين، مما أدى إلى تحقيق مجموع كبير بلغ 1387، ويرجع ذلك إلى السياسات التمويلية القوية في تلك الفترة. أما في عامي 2019 و 2020، فلم تكن هناك بيانات مسجلة

بسبب توقف الدعم نتيجة لجائحة كورونا، مما جعل المجموع صفراً في هذين العامين. في عام 2021، شهدت الأرقام انتعاشاً ملحوظاً، خاصة في الفئة الأحادية، نتيجة لاستعادة الاقتصاد من تداعيات الجائحة وتعزيز الدعم المالي. بينما في عام 2022، شهدت الأرقام انخفاضاً مقارنة بعام 2021، مما يمكن تفسيره بالتغيرات في السياسات الاقتصادية والمالية. في عام 2023، ارتفعت الأرقام مرة أخرى مقارنة بعام 2022، مما يعكس تحسناً في الظروف الاقتصادية وزيادة في الدعم المالي للمؤسسات.

الشكل رقم 3-3: الاتجاهات في الفئات الثلاثية والأحادية والمجموع على مدى السنوات من 2018 إلى 2023.



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على كشف الإحصائية الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

المطلب الثاني: ملكية ونشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية الطارف الفترة 2018-2022

الجدول رقم 3-9: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الطارف حسب نشاطها في الطارف من 2018-2023

2023	2022	2021	2020	2019	2018	
2	1	13	00	00	243	الفلاحة
9	11	34	00	00	261	اشغال عمومية
20	8	55	00	00	225	الخدمات
9	4	126	00	00	210	الصناعات المصغرة
10	1	0	00	00	173	التجارة
3	2	165	00	00	271	الحرف والصناعات التقليدية
00	00	00	00	00	04	الصيد البحري
53	27	393	00	00	1387	المجموع

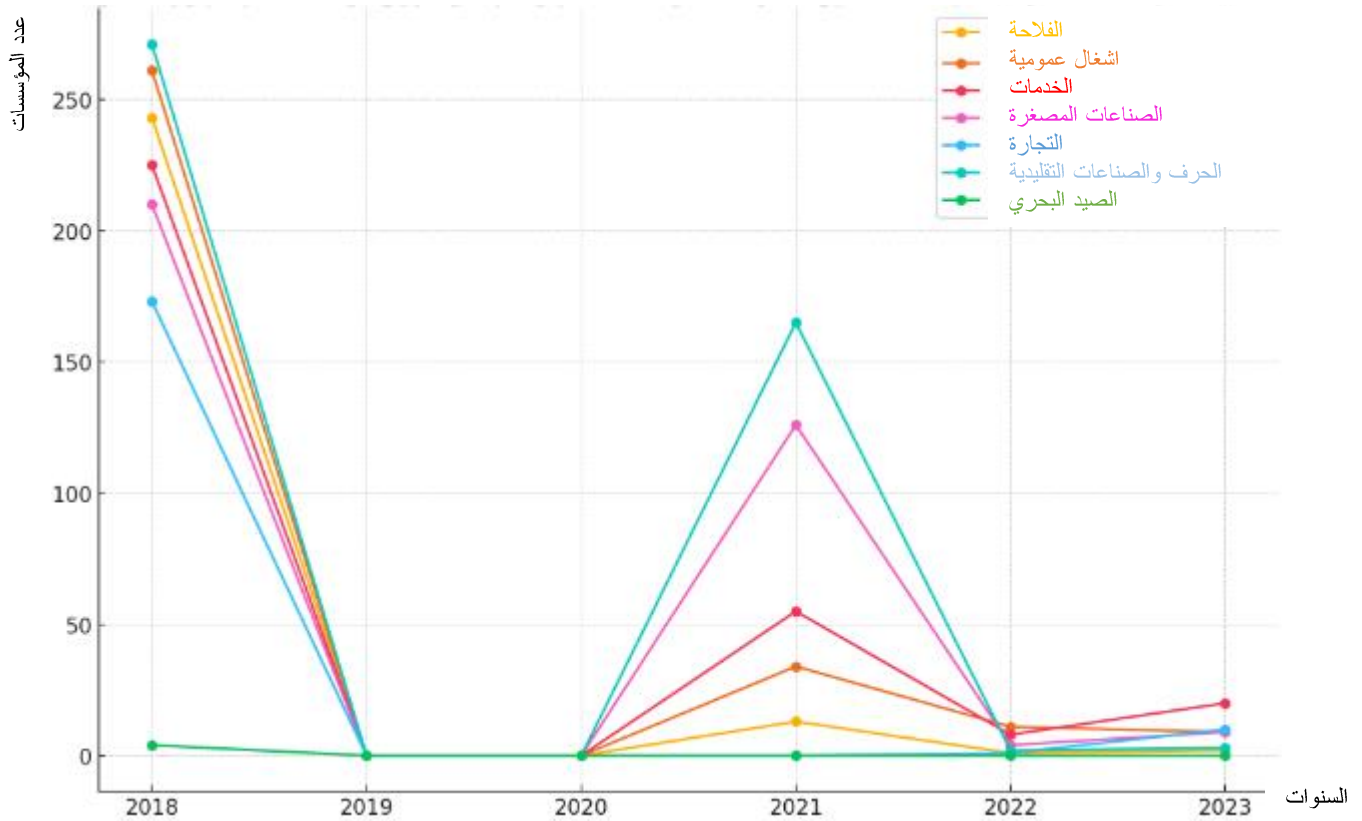
المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على كشف الإحصائية الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

أظهر الجدول رقم 3-4 في قطاع الفلاحة، شهدت البيانات انخفاضاً حاداً من 243 في عام 2018 إلى 13 في عام 2021، ثم تراجع إلى 1 في عام 2022، قبل أن يرتفع قليلاً إلى 2 في عام 2023، أما في قطاع الأشغال العمومية، انخفضت البيانات من 261 في عام 2018 إلى 34 في عام 2021، ثم تراجعت إلى 11 في عام 2022، وإلى 9 في عام 2023، وفي قطاع الخدمات، انخفضت الأرقام من 225 في عام 2018 إلى 55 في عام 2021، ثم تراجعت إلى 8 في عام 2022، قبل أن ترتفع إلى 20 في عام 2023، كذلك قطاع الصناعات المصغرة شهد أيضاً انخفاضاً، حيث تراجعت الأرقام من 210 في عام 2018 إلى 126 في عام 2021، ثم إلى 4 في عام 2022، قبل أن ترتفع إلى 9 في عام 2023، بينما في قطاع التجارة، انخفضت الأرقام من 173 في عام 2018 إلى صفر في عام 2021، ثم ارتفعت قليلاً إلى 1 في عام 2022، ووصلت إلى 10 في عام 2023، أما قطاع الحرف والصناعات التقليدية انخفض من 271 في عام 2018 إلى 165 في عام 2021، ثم إلى 2 في عام 2022، وارتفع قليلاً إلى 3 في عام 2023، أما قطاع الصيد البحري، فقد كانت القيمة 4 فقط في عام 2018 ولم تُسجل بيانات أخرى في السنوات اللاحقة.

بشكل عام، انخفض المجموع من 1387 في عام 2018 إلى 393 في عام 2021، ثم إلى 27 في عام 2022، وارتفع قليلاً إلى 53 في عام 2023.

يظهر الاتجاه العام انخفاضاً كبيراً في جميع القطاعات بعد عام 2018، مع بعض الانتعاش الطفيف في عام 2023 في بعض القطاعات.

الشكل رقم 3-4: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب نشاطها في الطارف من 2018-2023



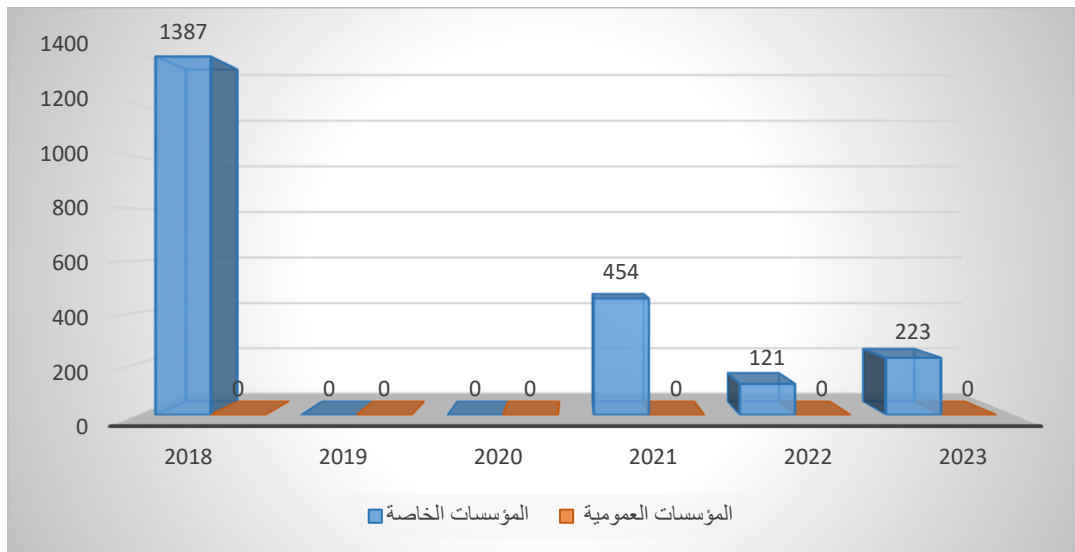
المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على كشف الإحصائية الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

يعرض الرسم البياني توزيع عدد المؤسسات الخاصة والمؤسسات العمومية على مدى السنوات من 2018 إلى 2023. يمثل اللون الأزرق المؤسسات الخاصة، في حين يمثل اللون البرتقالي المؤسسات العمومية. يلاحظ من الرسم البياني أن عدد المؤسسات العمومية ثابت عند الصفر عبر جميع السنوات، بينما يتباين عدد المؤسسات الخاصة بشكل ملحوظ. في عام 2018، كان هناك ذروة في عدد المؤسسات الخاصة حيث بلغ عددها 1387 مؤسسة. بعد ذلك، لم تكن هناك أي مؤسسات خاصة جديدة مسجلة في 2019 و 2020. في عام 2021، شهدت المؤسسات الخاصة انتعاشاً كبيراً بعدد 454 مؤسسة جديدة. تراجع العدد مرة أخرى في 2022 إلى 121 مؤسسة، ثم ارتفع قليلاً في 2023 ليصل إلى 223 مؤسسة.

أحد الأسباب المحتملة لهذا التفاوت الكبير يمكن أن يكون التغيرات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر على بيئة الأعمال. من الممكن أن يكون عام 2018 عامًا استثنائيًا من حيث الفرص الاقتصادية أو الحوافز الحكومية التي شجعت على إنشاء المؤسسات الخاصة. الفترة من 2019 إلى 2020 قد تكون تأثرت بعوامل سلبية مثل الأزمات الاقتصادية أو جائحة كوفيد-19، مما أدى إلى توقف تسجيل مؤسسات جديدة. الانتعاش في 2021 قد يعزى إلى بدء التعافي الاقتصادي والإجراءات التحفيزية التي اتخذتها الحكومة لدعم الأعمال. التذبذب في 2022 و2023 قد يعكس استقرارًا نسبيًا مع بعض التقلبات الناجمة عن التحديات الاقتصادية المستمرة.

من الواضح أن المؤسسات الخاصة تواجه تحديات وفرصًا متباعدة عبر السنوات، بينما المؤسسات العمومية لم تشهد أي تغيير خلال هذه الفترة، مما يشير إلى استقرار أو ربما نقص في المبادرات الحكومية لتأسيس مؤسسات جديدة. هذا التحليل يبرز أهمية البيئة الاقتصادية والسياسية في التأثير على نمو وتراجع قطاع الأعمال الخاص، وضرورة دراسة العوامل المؤثرة بعمق لضمان استدامة النمو الاقتصادي.

الشكل رقم 3-5: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعمومية في ولاية الطارف 2018-2023



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على كشف الإحصائية الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

المطلب الثالث: مساهمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية الطارف الفترة 2018-2022

الجدول رقم 3-10: تحليل تطور مساهمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية الطارف (2018-2023)

الدينار الجزائري

2023	2022	2021	2020	2019	2018	
5222567	2660553	6010879	00	00	8572893	تمويل ثلاثي
16874540	9330628	39009966	00	00	129040600	تمويل احادي
22097117	95967281	45020845	00	00	137613493	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على كشف الإحصائية الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

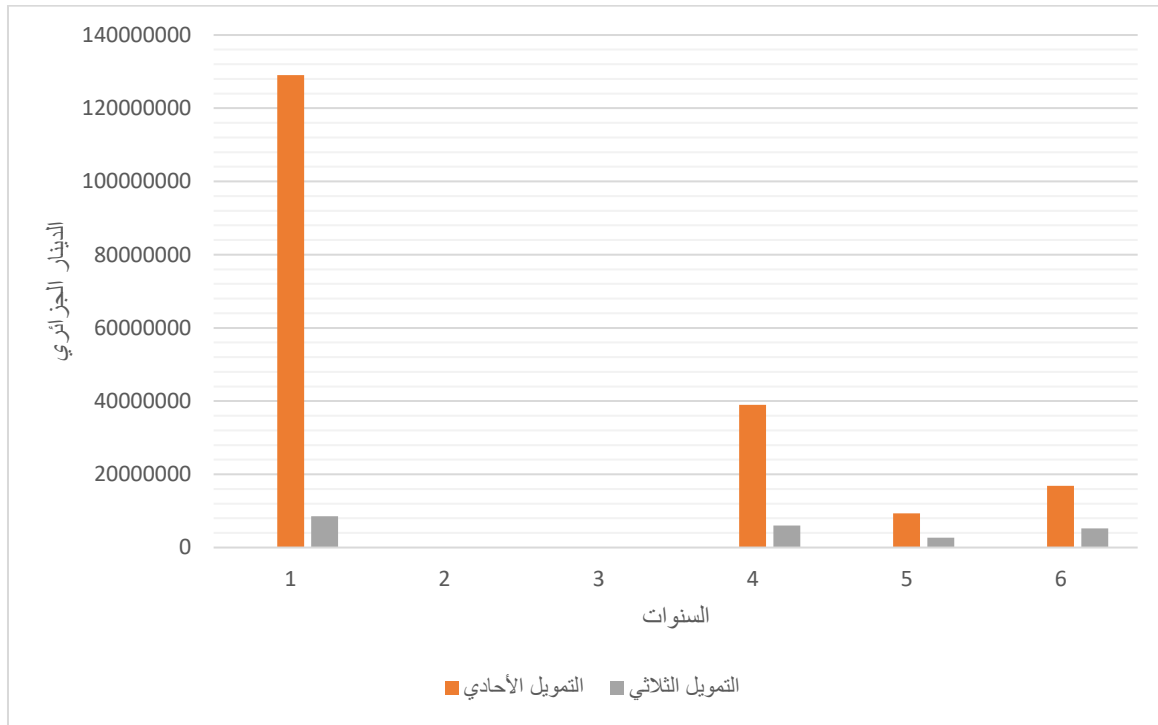
في عام 2018، شهدت ولاية الطارف أعلى مستويات التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغ التمويل الثلاثي (8,572,893) دينار جزائري والتمويل الأحادي (129,040,600) دينار جزائري. هذه الأرقام تعكس دعماً كبيراً للمؤسسات في ذلك العام. ومع ذلك، لم يتم تسجيل أي بيانات للتمويل في عامي 2019 و2020، مما يشير إلى توقف التمويل أو نقص البيانات في هاتين السنتين. بحلول عام 2021، استؤنف التمويل لكن بمستويات أقل بكثير مقارنة بعام 2018. انخفض التمويل الثلاثي إلى (6,010,879) دينار جزائري والتمويل الأحادي إلى (39,009,966) دينار جزائري. استمر الانخفاض في 2022 حيث سجل التمويل الثلاثي (2,660,553) دينار جزائري والتمويل الأحادي (9,330,628) دينار جزائري. ومع ذلك، شهد عام 2023 تعافياً جزئياً بارتفاع التمويل الثلاثي إلى (5,222,567) دينار جزائري والتمويل الأحادي إلى (16,874,540) دينار جزائري.

كانت أعلى قيمة للمجموع في عام 2018 حيث بلغت (137,613,493) دينار جزائري، مما يعكس الدعم الكبير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ذلك العام. لم تُسجل أي بيانات في عامي 2019 و2020، مما يشير إلى توقف التمويل أو نقص المعلومات. في عام 2021، انخفض المجموع إلى (45,020,845) دينار جزائري، وهو انخفاض كبير مقارنة بعام 2018. استمر الانخفاض في عام 2022 حيث بلغ المجموع (9,596,728) دينار جزائري. مع ذلك، شهد عام 2023 ارتفاعاً مرة أخرى إلى (22,097,117) دينار جزائري، مما يعكس تعافياً نسبياً في التمويل.

بشكل عام، توضح البيانات وجود تقلبات كبيرة في مستويات التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية الطارف خلال الفترة من 2018 إلى 2023. كانت القيم مرتفعة جداً في عام 2018، مما يعكس فترة ازدهار ودعم كبير. الفترة

2019 و 2020 شهدت توقفاً في التمويل، ربما بسبب التحديات الاقتصادية أو السياسات. عام 2021 شهد انتعاشاً ولكن بمستويات أقل، واستمر الانخفاض في 2022. عام 2023 أظهر بوادر تحسن وتعافي، مما يشير إلى جهود لإعادة تنشيط ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة. هذه الاتجاهات تعكس تأثير العوامل الاقتصادية والسياسية على التمويل الموجه لهذه المؤسسات وتبرز أهمية الاستمرارية والدعم المستدام.

الشكل رقم 3-6: مساهمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية الطارف (2018-2023)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على كشف الإحصائية الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

خلاصة الفصل

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لها دورها في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية الطارف. بينت الفترة من 2018 إلى 2023 تباينًا واضحًا في مستويات التمويل الموجه لهذه المؤسسات، حيث شهدت قفزات كبيرة في بعض السنوات وتراجعًا حادًا في سنوات أخرى. يعكس هذا التفاوت تأثير الظروف الاقتصادية والسياسات الحكومية على القطاع. بشكل عام، أظهرت البيانات أن هناك جهودًا مستمرة لتعزيز وتحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على الرغم من التحديات التي تواجهها.



أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتل مكانة كبيرة في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وهذا راجع للدور الذي تقوم به في تفعيل استراتيجيات النمو الاقتصادي المصاحب لزيادة فرص العمل وتحقيق متطلبات التنمية، حيث تشكل أداة هامة لتنشيط وبناء اقتصاد وطني قادر على مواجهة مختلف الضغوطات ومواكبة التحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم ومحاولة التكيف معها، إلا أن هذا النوع من المؤسسات لا يستطيع توفير انطلاقة سليمة بمفرده تسمح له بلعب دوره وتحقيق أهدافه على أتم الوجه، لذلك أصبح على الدول لزاما تطوير هذا القطاع لكي يستمر من خلال خلق آليات حديثة. من أهمها حاضنات الأعمال وهي هيئات تأخذ بيد هذه المؤسسات وتقف بجانبها وتساعد على التغلب على أعباء الانطلاق وتفتح أمامها آفاق النمو والتطور.

أمام الوضعية الحالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ورغم النتائج المحققة في السنوات الأخيرة لم ترق إلى المستوى المطلوب، فما زالت هذه المؤسسات تواجه العديد من التحديات التي تمنعها من القيام بدورها كاملا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي تتمحور أساسا في ثقل المحيط الإداري وصعوبة الحصول على التمويل البنكي والأراضي الصناعية لإقامة المشاريع، وواقع حاضنات الأعمال في الجزائر يتميز كذلك بالتأخر وهذا راجع إلى تأخر صدور القوانين التشريعية التي تضبط عمل هذه الآلية وإلى ضعف الدعم الذي يجب أن توليه الدولة لهذه الحاضنات، حتى تكون قادرة على مساهمة إخراج مشاريع ناجحة واستغلال مخرجات البحث العلمي في شكل استثمارات وإبداعات وابتكارات.

❖ دراسة الفرضيات: وعليه يمكن اختبار فرضيات الدراسة كما يلي:

الفرضية الأولى تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر صعوبات وعراقيل مختلفة كما تعاني من العديد من نقاط الضعف تحول دون تطوير الاقتصاد الوطني فهي تعتبر فرضية صحيحة؛

✓ **الفرضية الثانية والتي مفادها:** ساهمة المرافقة المقاولاتية في اطار وكالة تسيير القرض المصغر لولاية الطارف بشكل إيجابي في تدعيم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فهي تعتبر فرضية صحيحة.

❖ نتائج الدراسة:

من خلال ما تم استعراضه سابقا، فإنه يمكن استنتاج بعض الحقائق المتعلقة بدور حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النحو التالي:

✓ يعتبر الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضرورة حتمية أفرزه الاتجاه العالمي نحو تعاظم دور هذا النوع من المؤسسات؛

- ✓ إن كثرة الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة زاد من عددها حتى أصبحت لها تصنيفات جديدة وكثيرة، حيث لها مساهمات عديدة في المجال الاقتصادي والاجتماعي لا يمكن لغيرها من المؤسسات الكبيرة أن تساهم مثلها؛
- ✓ رغم الاختلاف في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن هناك إجماعاً على الدور الذي تلعبه والأهمية البالغة التي تكتسبها، من خلال امتصاص اليد العاملة والمساهمة في خلق القيمة المضافة وتحقيق التوازن الجهوي والاجتماعي؛
- ✓ أثبتت التجارب تزايد نسبة نجاح واستمرار المؤسسات المحتضنة مقارنة بالمؤسسات غير المحتضنة؛
- ✓ يعاني قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معظم الدول بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة من العديد من المشاكل سواء تلك المتعلقة بالعقار أو التمويل أو تعقيد الإجراءات الإدارية؛
- ✓ سعت الجزائر جاهدة كغيرها من الدول إلى وضع جملة من الآليات والأدوات والإجراءات التي من شأنها أن تمنح دفعا قويا لهذا القطاع؛

❖ الاقتراحات:

- من خلال هذه الدراسة يمكن تقديم بعض الاقتراحات التي تتمثل في:
- ✓ لا بد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تعتمد على الوسائل التكنولوجية الحديثة والمتطورة التي تقود بها إلى تحقيق الأهداف المسطرة في الآجال المحددة وبأقل جهد؛
- ✓ تشجيع القطاع الخاص من جمعيات ومؤسسات ورجال الأعمال على إقامة الحاضنات، ويمكن أن يتم ذلك بالتعاون مع الجماعات المحلية؛
- ✓ ضرورة تفعيل دور القطاعات الإنتاجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات وتحسين الجودة؛
- ✓ يجب على الدولة الجزائرية تبني سياسة وإستراتيجية واضحة خاصة بحاضنات الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ يجب على الجزائر النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تشجيع ودعم أنظمة التمويل خارج نظام القروض المصرفية بهدف دعم القدرة التمويلية من جهة، وفتح مداخل جديدة لتمويل من جهة أخرى.



1. الكتب

- أحمد رمحوني، المؤسسات الصغيرة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري، المكتبة المصرية لنشر والتوزيع، ط1، 2011.
- عاكف لطفي خصاونة، إدارة الإبداع والابتكار، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان 2011.
- عبد السلام أبو قطف وآخرون فرصة جديدة للإستثمار، وآليات دعم منشآت الاعمال الصغيرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
- عبد الله خبابة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013.
- فايز جمعة عامر النجار، عبد الستار محمد العلي، الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، ط2، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- فلاح حسين الحسني، إدارة المشروعات الصغيرة - مدخل إستراتيجي للمنافسة والتميز، دار الشروق للنشر والتوزيع عمان الأردن، ط2006.
- ناصر داداي عدون، عبد الرحمان بابنات، التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دار الحمديّة العامة، الجزائر، 2008.

2. المجلات والدورات العلمية

- بخوش مديحة وفرحي سمرة، آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة بحوث الاقتصاد والمنجمانت، العدد1، المجلد2، جامعة تبسة-الجزائر، 2021.
- خراز حليلة، آليات الدعم والمرافقة للمقاوالتية في الجزائر، مجلة قانون العمل والتشغيل، العدد 1، المجلد 6، جامعة مستغانم-الجزائر، 1109.
- سعدان شبابكي، معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، محلة العلوم الإنسانية، 11 ماي 2007، جامعة بسكرة.

- السعيد بريش، (2007)، مدى مساهمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية - حالة الجزائر كلية العلوم الإنسانية، العدد 12، جامعة الحمد خيضر بسكرة.

3. الأطروحات والمذكرات الأكاديمية

- امال بعيط، برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر، واقع وافاق، شهادة دكتوراه في علوم التسيير تخصص تسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة باتنة 1، 2016/2017.
- أنفال قادري، دور التكوين في تفعيل التوجه المقاولاتي لدى خريجي الجامعات، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة ورقلة، سنة 2014-2015.
- بالة خولة، بلال مريم، دور آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين العمل المقاولاتي لولاية أدرار دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية - أدرار، مذكرة لنيل شهادة الماستر، 2021.
- بشرى طيور، دور هيئات الدعم والمرافقة في تشجيع المقاولاتية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص محاسبة، جامعة أم البواقي-الجزائر، 1109/1103.
- جمعة مفاتيح، دور الصندوق الوطن للتأمين عن البطالة في تمويل المؤسسات الصغرة والمتوسطة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في مالية مؤسسة 2012.
- الجودي محمد علي، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، أطروحة دكتوراه غير منشورة في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، سنة 2015/2014.
- خدري توفيق، عماري علي، مذكرة لنيل شهادة الماستر تحت عنوان المقاولاتية كحل لمشكلة البطالة لخريجي الجامعة، دراسة حالة لطلبة جامعة باتنة، سنة 2009.
- الزهرة عباوي المسارات الاجتماعية والثقافية للمرأة المارقة وعلاقتها باختيار النشاط الاجتماعي، رسالة ماجستير علوم اجتماعية تخصص علم اجتماع التنظيم وعمل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02، 2015/2014.
- شلوف فريدة، المرأة المارقة في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة في علم اجتماع تنمية وتسيير الموارد البشرية، جامعة أخوة منتوري قسنطينة، -2008، 2009.

- محمد شقرون دور المقاولاتية في ترقية المشاريع الصغيرة المنتجة دراسة ميدانية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية سيدي بلعباس ماجستير علوم تجارية، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان، 2014-2015.
- محمد على جودي نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، دكتوراه عوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015.
- مديرة سلامي دراسة وتحليل واقع المقاولاتية النسوية بالجزائر، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2015.
- مني مسفوني، تسيير الكفاءات والأداء التنافسي المتميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.

4. المؤتمرات والملتقيات العلمية

- أحمد قداري ومصطفى بلقريوز، المرافقة المقاولاتية وأثرها على التنمية الاقتصادية في الجزائر، مداخلة مقدمة في الملتقى الثالث حول المقاولاتية المركز الجامعي غليزان، ورقلة 25، 24، 23 أفريل 2017.
- بوزيان عثمان، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ملتقى متطلبات بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، جامعة الشلف (الجزائر) 17 و 18 أفريل 2006.
- بوهزة محمد بن يعقوب، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة في الدورة التدريبية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر، ماي 2003.
- عبد اللاوي مفيد، جميلة الجوزي، الإجراءات المتبعة لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقعها في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي (الجزائر)، يومي 05/06/2013.
- محمد قوجيل ومحمد حافظ بوعابة المرافقة في إنشاء المشاريع الصغيرة، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، جامعة ورقلة، أفريل 2012.
- محمد قوجيل، محمد حافظ بوعابة، المرافقة في إنشاء المشاريع الصغيرة، تحليل نظري وإسقاط على الواقع الجزائري، الملتقى الدولي حول 37 المرافقة جامعة قاصدي مرباح ورقلة، سنة 2011.

كنوش عاشور، طرشي محمد "تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف 17 18 أفريل 2006.

عبد الرحمن بن عنتر، عبد الله بلوناس : "مشكلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تطويرها ودعم قدرتها التنافسية، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف، 25-28 ماي 2003.

بوزيان عثمان " قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر - متطلبات التكيف وآليات التأهيل"، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، 17 18 أفريل 2006.

5. مواقع الأنترنت الرسمية

مجموعة محاضرات في مقياس المقاولاتية. (2019). <https://fr.scribd.com>

6. التقارير والمراسيم

— المرسوم التنفيذي رقم رقم 188/94 المؤرخ في 1994/7/6، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44، الصادرة في 1994/7/7.

— المرسوم التنفيذي رقم، 373/02 المؤرخ في 2002/11/11 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، الصادر في 2002/11/13.

— المرسوم التنفيذي رقم، 14/04 المؤرخ في 2004/1/22، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد، 6 الصادرة في 2004/04/25.

7. مراجع أجنبية

Mohamed BAYAD, Yosra BOUGHATTAS et Christophe SCHMITT, Démarche d'identification et évaluation: approche par référentiel compétences, 5ème congrès International de l'académie de l'entrepreneuriat, 2007.

Soumia ZENASNI, Le developpement des compétences entrepreneuriales au sein des PME Algériennes, journées scientifiques internationales sur l'entrepreneuriat," le dispositif Algérien d'aide à la création des entreprises: opportunités et contraintes", université de Biskra, les 3,4 et 5 Mai, 2011,

Youcef Hamidi, Hassane Djaidier (2013), L'impact des caractéristiques individuelles sur la réussite d'un jeune entrepreneur, Revu de Chercheur, N13, Algérie.